سمير شما

Shammā, Samīr
/Bitrūl al-Kuwayt/, ḥādiruh-

بترول الكويت

حاضره و مستقبله

الجزء الأول

V. 1

مطابع ابن زيدون بدمشق

طبع في دمشق

ابريل (نيسان) ١٩٥٩

الاهداء

الى الامة العربية

ذات الحق الطبيعي في أن تستفيد من مصادرها الطبيعية

الى اقصى حد ممكن –

اقدم كتابي هذا .

المؤلف

وهذا يدل على مبلغ الجهد الذي بذل في هذا الكتاب الذي هو اول دراسة من نوعها في هذا الموضوع . ولم يقصد من الكتاب ان يكون للمختصين في البترول او المشتغلين بشؤونه وحدهم ، بل جعل بالأكثر للكاتب العربي الفطن الذي يهمه او يشغله صالح جزء هام من الوطن العربي، وضع الله في جوفه ذخراً عظيماً وثروة طبيعية تتصارع قوى العالم عليها . وقد قصد من نشر الكتاب ان يحقق اكثر من غاية واحدة . فهو ، الى جانب جمع المعلومات وتبويبها وتحليلها واعطاء ثقافة بترولية عامة لجماهير الأمة العربية ووضع حقائق امام الرجال الرسميين ، انما توخى ان يساهم مساهمة متواضعة في حركة البحث العلمي في موضوع البترول في الشرق الاوسط، ومستقبله ومستقبل البلاد ، واثره على الاجيال الحالية والاجيال المقبلة . وهو محاولة اولية لاعطاء وجهة نظر عربية في هذا الموضوع مبنية على أسس العلم والخبرة والواقع والمصلحة العربية العامة .

ودراسة بترول الكويت تقدم لنا اروع مثل لما يمكن ان يُحدثَ دخلُ هذه الثروة الطبيعية من اثر فعال في بلدان الشرق العربي المنتجة لها ، من ناحية علاقة الدول بشركات استغلال البترول ومن ناحية توخي مصلحة البلاد وشعوبها والعمل على رفاهيتها وتقدمها في الحاضر والمستقبل .

وسيكون هذا الكتاب الأول من سلسلة كتب عن بلاد الشرق الاوسط المنتجة للبترول ، وعن بعض الموضوعات البترولية العامة كموضوع وسائل نقل بترول الشرق الاوسط بالانابيب والناقلات ، وموضوع بترول الشرق الاوسط عامة ومستقبله .

وسننشر ان شاء الله عن كل بلد جزاين الاول ويحتوي على الدراسة والتحليل والثاني ويحتوي على نصوص العقود والقوانين والخطابات والبيانات المتعلقة بامتيازات البترول واستغلاله في ذلك البلد لتكون الفائدة اعم واشمل .

وان كل ما ارجوه من الله هو ان يكون ما بذل من جهد في الدراسة الحالية متسقاً مع خطورة الموضوع ، واذا كان من نتائج هذه الدراسة ان اثارت الاهتمام بهذا الموضوع ، فذلك حسبي ، والله ولي التوفيق .

دمشق ـ نيسان (ابريل) ١٩٥٩ **س . ش**

الفصل الاول

لهب فوق الكويت

سماء حمراء كأنها قطعة من اللهب ، هي سماء الأحمدي حيث تقع حقول البترول في الكويت، ويتصاعد منها الغاز فيحترق ويلهب السماء . مشهد رائع في الليل كأنه خيمة حمراء منصوبة فوق حقول البترول . هذا الغاز الذي يحترق بما مقداره ٦٠٠ مليون قدم مكعب يومياً (١) هل هو غاز فائض (٢) ، أم أنك لاتكاد تجد فقيراً في الكويت، لأن ضخامة الثروة الارضية من الزيت تنثر الذهب على أرض الكويت ، وتقذف بأكثر من مائة مليون من الجنيهات كل عام على عدد من السكان لايصل الى ربع مليون نسمة ، فلا يرون حاجة... الى هذه الثروة الطائرة في الهواء(٣) ، أم أن هذه الغازات سموم تشعل فيها النيران لئلا تؤذي الانسان ، كما يردد البعض؟ أم أنها ثروة قيمة تحترق هباء منثورا وتضيع على الشعب الكويتي والامة العربية ، بينما قوانين الولايات الامريكية مثلا لاتسمح بضياع عشر معشارها في بلادها ؟

ويسمع المرء عن ضخامة الانتاج في الكويت حتى ليقارب المليون والنصف من البراميل يوميا ــ وينتظر أن يزيد حتى ١٠٧ مليون

(١) انظر تقرير شركة نفط الكويت المحدودة لسمو شيخ الكويت عن عام ١٩٥٧ ص ١١.
(٢) مجلة « العربي » التي تصدر في الكويت ــ العدد ٣ ــ شباط (فبراير) ١٩٥٩
(٣) صالح جودت : « دولة الفارابي تتحقق في الكويت » . ــ مجلة « المصور » المؤرخة ١٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٩

برميل يومياً اذا حصل هنالك طلب عليه ـ تمخر حاملاته فوق لجج المحيطات بخطوط طويلة لتوصله الى مصافي انكلترا وتحرك دواليب الحركة، وتطيّر الطائرات، وتسيّر الاساطيل، وتنتج المواد الكيماوية المفيد منها والمدمّر بآن واحد. فما السر بهذا التوسع بالانتاج، حتى ان حقل البرقان وحده قد أنتج حتى ايلول (سبتمبر) ١٩٥٨ أكثر من ٣٠٠٠ مليون برميل، وهل هذا التوسع لصالح الكويت أم لغير صالحها؟ وهل يستفاد منه الفائدة القصوى، أم أن فيه ضياعاً لأية حقوق من حقوق الشعب الكويتي والأمة العربية؟

ويقرأ الانسان عن مشروع بناء معمل يعمل بطوربين قوته ٧٠٠٠ حصان، لحقن ماية مليون قدم مكعب يومياً من الغاز الطبيعي في حقل البرقان أكبر بحيرة من البترول في العالم، سينتهي العمل به في منتصف عام ١٩٥٩ وأن معملاً آخر ذا طاقة مماثلة سيبنى عندما تتوافر الخبرة الكافية فيما يتعلق بنتائج تشغيل المعمل الأول(١) وهذا سيكلف عشرات ملايين الدولارات نصفها يضيع على الكويت. فما الدافع الى ذلك، وهل كان في صالح الكويت؟ وهل درس هذا المشروع ودرست أسبابه من وجهة نظر مصلحة الكويت العامة؟

ويقرأ المرء عن اكتشاف حقل الروضتين، وهو أحد ستة حقول منتجة اكتشفت حتى الآن، وان شركة نفط الكويت تأمل أن تتم حفر ٢٠ بئراً منتجة في هذا الحقل معدل انتاج الواحدة منها يتراوح بين ٥٠٠٠ و ٧٠٠٠ برميل يومياً، كما تأمل أن يبلغ انتاج

---

(١) Platt's Oilgram, vol. 36, no. 213, October, 1958.
وجريدة «الكويت اليوم» الرسمية، العدد ١٩٧ بتاريخ ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٨ ص ١٨، ومجلة النفط، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٨.

هذا الحقل مايتي الف (٢٠٠٠٠٠) برميل يوميا في منتصف أو أواخر عام ١٩٥٩ (١) ، ويقرأ المرء أن الشركة توصلت الى أن طول هذا الحقل أكثر من ٢٠ ميلاً وانها لمّا تصل الى حدوده. كما يقرأ الانسان انه الى جانب ميناء الاحمدي ، أكبر ميناء لتحميل البترول في العالم تقوم شركة النفط بانشاء فرضة ثانية أكبر من الاولى تبعد ٤ أميال الى شمال تلك الميناء ، ستبلغ تكاليفها ثمانية ملايين جنيه استرلينية، ويمكنها تحميل ناقلتي بترول حمولة الواحدة منها ١٠٠ ألف طن مع ناقلتين حمولة الواحدة ٥٠ الف طن ــ كلها بآن واحد، ويمكن للفرضة أن تحمّل ما معدله (٥٠٠٠) طن بالساعة الواحدة. فهل فكر الكويتيون بالسرّ الكامن وراء انشاء هذه الميناء والدافع على انشائها ؟

ثم يقرأ الانسان عن تخلي بعض شركات البترول في الشرق الاوسط عن مناطق للبلاد المضيفة بموجب نصوص عقود الامتياز (٢) أو بدون نص على ذلك في عقود الامتياز كتنازل شركة نفط البصرة عن حقها بالمياه الاقليمية بالخليج العربي (٣) ولا يسمع عن تنازل شركة نفط الكويت عن شيء من ذلك .

ويقرأ المرء عن وجود لجان قومية وهيآت عامة وادارات عامة تتولى شؤون البترول في البلاد المنتجة لهذه المادة ،ولا يسمع عن مثل ذلك في الكويت . فما علاقة هذا بالوضع في الكويت فيما يتعلق بالبترول ؟

وهنالك عدد من الامور والموضوعات الاخرى الحيوية بشؤون البترول واقتصاديات الامارة الى جانب الموضوعات المشار اليها يبحثها هـذا الكتاب ويحاول تحليلها والاجابة عليها في الفصول الآتيـة .

---

(١) Petroleum Press Service. February. 1959. p. 60.

(٢) تقرير ارامكو السنوي عام ١٩٥٥ ص ١٥ .

(٣) الاجيشان غازيت ٢٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٨ .

الفصل الثاني

لمحة تاريخية

الكويت امارة عربية تقع في شمال الخليج العربي على الضفة الغربية منه بين القطرين العربيين المنتجين للبترول ـ العراق والمملكة العربية السعودية، وشمال المنطقة المحايدة السعودية ـ الكويتية. وعدد سكانها أقل من ربع مليون نسمة .

وكلمة الكويت تصغير كلمة كوت ، والكوت كلمة عراقية تطلق عادة على جملة من بيوت الفلاحين المتجاورة المعدة لخزن الزاد والمتاع والوقود ، ويقال ان الكلمة تطلق على البيت المبني كالحصن ، ثم تبنى حوله بيوت صغيرة، ويكون هذا البناء عادة على الشاطيء ليتخذ فرضة أو ميناء للبواخر والسفن ، تقف عنده فتمتار منه ، وتأخذ ماتحتاج اليه . والكلمة ليست عربية الاصل ولذلك لم تذكرها المعاجم العربية (١) .

ولم يعرف الا النزر اليسير جداً عن تاريخ الكويت القديم ، فرغم أنها على حافة حوض ما بين النهرين الذي زخر بالمدنيات القديمة ابتداء من امبراطوريات السوماريين منذ أكثر من خمسة آلاف عام ، الا أنها كانت جزءاً من بادية صحراء

(١) ايام الكويت ـ أحمد الشرباصي ص ٦ . والكويت زهرة الخليج العربي ـ للزعيم محمود بهجت سنان ص ٢٥ . وسجل الكويت اليوم ـ لدائرة المطبوعات والنشر الكويتية ص ٦ .

العرب القاحلة التي يرتادها القلة من السكان الرحّل ولم تكن جزءاً من السهول الآهلة التي كان يرويها نهرا دجلة والفرات • وأهمية الكويت كانت لوجود ميناء الكويت الواسعة والعميقة والمحمية حماية طيبة من الرياح •

والمعتقد أن الخليج العربي كان يمتد الى مسافات بعيدة للشمال الا أن فمه بدأ يمتلىء بطمى النهرين فتكونت فيه اثر ذلك جزيرتا وربة وبوبيان •

وأقدم أثر عثر عليه في تلك المناطق هو حجر صواني من نوع الاحجار الصوانية الموجودة في منطقة البرقان ، يرجع تاريخه الى نحو سنة ٣٢٥ قبل الميلاد ، وجد في جزيرة فيلكا وعليه كتابات يونانية تؤرخ نجاة أحد قباطنة اسطول الاسكندر الكبير من حادث غرق احدى سفنه •

وفي عهد أبي بكر أول الخلفاء الراشدين مرّ بالكويت خالد ابن الوليد الذي فتح العراق بعد انتصاره عام ٦٣٦م على الساسانيين في معركة « ذات السلاسل » قرب الأُبُلّة عاصمة مقاطعة فارس الغربية اذ ذاك • ويعين المؤرخون موقعها على شط العرب قرب مدينة الزبير الحالية جنوب البصرة •

وبعد الخراب الذي تم على أيدي المغول بقيادة جنكيز خان وتقلّص البصرة الى قرية صغيرة ، لم تنشأ حكومة منظمة في تلك البقاع الا منذ زمن الحكم العثماني الذي بدأ عام ١٥٤٦م ، وبقي ولو شكلياً على الأقل حتى عام ١٩١٨ ، وقد كانت القبائل العربية بالفعل شبه مستقلة وغير خاضعة لذلك الحكم •

وبدأ نفوذ الدول البحرية الاوربية يتسرب الى الخليج العربي منذ القرن السادس عشر عندما وصلت السفن البرتغالية الى مياهه،

ودام النفوذ البرتغالي نحو قرن واحد ، ولكنه لم يتجاوز النفوذ البحري تؤيده سلسلة من الحصون على طول الشاطيء • وبعد ذلك بدأ النفوذ البريطاني بدخول سفن شركة الهند الشرقية الى الخليج • وثم اشتد النزاع على السلطة والنفوذ التجاري في الخليج بين البرتغاليين والبريطانيين ، والهولانديين الذين وصلوا بعد البريطانيين بقليل • وقد فاز الهولنديون في باديء الأمر ، ولكن البريطانيين أسسوا مركزين لهم في بوشهر والبصرة، وثبتوا اقدامهم في البصرة التي أصبحت مركز اتصال للتجارة من الهند وللبريد البري الى تركيا عن طريق حلب • وقد ازداد النفوذ البريطاني رسوخاً بعد أن انسحب الهولنديون في نهاية القرن السابع عشر •

وقد بدأ تاريخ الكويت الحديث في أوائل القرن الثامن عشر عندما نزح اليها من اواسط الجزيرة عدد من افخاذ قبيلة عنزة، ومن تلك الافخاذ آل الصباح الذين استقر بهم المقام أخيراً في خليج الكويت فأنشؤوا المدينة ورأسوا القبائل التي نزحت الى تلك المواطن منذ عام ١٧٥٦م واصبحوا يسوسونها ويمثلونها لدى الحكومة التركية ذات السيادة الاسمية • وقد عمرت الكويت حتى أن الرحالة الهولندي كارستن نيبوهر الذي زارها عام ١٧٦٥ ذكر أن سكانها كانوا يقاربون العشرة آلاف نسمة يمتلكون نحو ٨٠٠ سفينة ويعيشون على التجارة وصيد السمك والغوص على اللؤلؤ •

وفي عام١٧٧٦ قامت حرب بين الفرس والاتراك احتل الفرس على أثرها البصرة فنقلت شركة الهند الشرقية (البريطانية) مركزها من البصرة الى الكويت • ثم انتهز البريطانيون حادث مهاجمة الوهابيين من نجد الكويتيين في الكويت فثبتوا نفوذهم عند شيخ الكويت وأحضروا بعض الجنود الهنود الى مستودع شركة الهند

الشرقية في الكويت ، كما أرسوا سفينة حربية في الميناء • وقد قام اثر ذلك شبه عرف بين البريطانيين والاتراك ، بالاعتراف بسلطة الاتراك على الكويت مقابل اعتراف الاتراك بمصالح البريطانيين التجارية على الطريق المؤدية من البحر الابيض المتوسط الى الهند عبر الخليج العربي • وبادعاء حماية هذه المصالح وضعت شركة الهند الشرقية مقيماً بريطانياً في البصرة بدرجة قنصل ومقيماً في بوشهر في الخليج العربي •

وفي عام ١٨٣٨ كان لمصر في الكويت ممثل عنها ، ولكن لم تطل مدة اقامته •

وادعى البريطانيون في القرن التاسع عشر ان أعمال القرصنة في الخليج العربي بدأت تهدد مصالحهم التجارية فأرسلوا اسطولاً بحرياً الى الخليج بحجة قمع القرصنة •

واضطر الكويتيون ، للمحافظة على وضعهم في الكويت التي أصبحت أيضاًمنفذاً بحرياً لجبل شمر الذي كان يحكمه آل الرشيد امراء حائل وما حولها ــ ان يحافظوا على علاقاتهم بالعثمانيين والبريطانيين بآن واحد ، وكانوا يدفعون ضريبة للعثمانيين ، كما تقبّل الشيخ عبد الله الصباح (١٨٦٦ ــ ١٨٩٢) لقب قائمقام تحت امرة الوالي التركي في البصرة عام ١٨٧١ •

وحدثت في أواخر القرن التاسع عشر مصادمات بين الشيخ مبارك الصباح (١٨٩٦ ــ ١٩١٥) شيخ الكويت وآل الرشيد حكام حائل وما حولها • وكان آل الرشيد موالين للعثمانيين فشجّعت بريطانيا الشيخ مبارك على طلب الحماية البريطانية فوقع الشيخ مبارك مع المقيم البريطاني في بوشهر تعهداً كتابيا في ٢٣

كانون الاول (يناير) ١٨٩٩(١)، وهو عام الاستعمار البريطاني السياسي والتجاري للخليج العربي • وبدأ النفوذ البريطاني منذ ذلك العام يقوى في الكويت • وتعهد الشيخ مبارك بأن لايقبل أي وكيل أو ممثل لأية دولة أجنبية في بلاده الا بموافقة الحكومة البريطانية ، وأن لايتنازل عن أي جزء من أملاكه الا بموافقتها • وفرضت بريطانيا حمايتها على الكويت من العدوان الخارجي، بشرط أن لاتتدخل في شؤون الكويت الداخلية •

وقد حاولت روسيا في عام ١٨٩٨ انشاء محطـة للفحم في الكويت، كما سعت لبناء خط سكة حديدي من البحر الأبيض المتوسط الى الخليج العربي • وتنفيذا لسياسة ألمانيا بالتوسع في بلاد الشرق حاولت الحكومة الالمانية أن تحظى باذن لوصول خط سكة حديد برلين ــ بغداد الى الشاطىء الشمالي لخليـج الكويت ، ولذلك زارت الكويت في عام ١٩٠٠ بعثة السكة الحديدية الالمانية يرأسها القنصل العام الألماني في اسطنبول والملحق العسكري الألماني ــ محاولةً الحصول على موافقة الشيخ مبارك على مشروعها • ولكن الشيخ مبارك اعتذر عن اعطاء موافقته ، فحرّضت ألمانيا تركيا على احتلال الكويت ، وانتهز البريطانيون هذه الفرصة أيضاً فبعثوا طراداً حربيا رسا في ميناء الكويت ليواجه السفينة الحربية التركية التي حملت عسكراً للكويت ، وانـذرتْ القوة التركيـة بلزوم الانسحاب فانسحبتْ •

وفي عـام ١٩٠٣ زار اللورد كرزون نائب ملك بريطانيـا في الهند ــ الكويت زيارة رسمية يواكبه اسطول ضخم ، فاستقبله الشيخ مبارك بحفاوة بالغة نتج عنها تعين وكيل أو معتمد سياسي

(١) نص التعهد في كتاب « الكويت زهرة الخليج العربي » للزعيم محمود بهجت سنان ، ص ٦٩ و C. U. Aitchison - Collection of Treaties, Delhi, 1933, vol, 11, P. 262.

في الكويت، هو الكابتين اس • جي • نوكس عام ١٩٠٤ واحتج الاتراك على هذا التعيين الماس بسيادتهم على الكويت ، ولكن لم يحصل لاحتجاجهم أثر •

وفي عام ١٩٠٩ بدأت بريطانيا وتركيا مفاوضات انتهت بمسودة اتفاق حررت في ٢٩ تموز (يوليو) ١٩١٣ (١) لم يبرم بعد ذلك، وخاصة بسبب قيام الحرب عام ١٩١٤ ، فيها اعتراف بعلاقات بريطانيا التي تؤيدها الاتفاقات مع الكويت ، وأن تحكم الكويت نفسها حكماً ذاتياً ، وأن لاتقرّ تركيا مدّ خط سكة حديد بغداد الى جنوب البصرة الا بموافقة بريطانيا • وعندما قامت الحرب العالمية ظل الشيخ مبارك محافظاً على علاقته ببريطانيا • وفي بداية الحرب اطلقت سفينة بريطانية طلقة على زورق بخاري كويتي كان يرفع العلم التركي ، مدّعية أنها لم تكن عالمة بأنه كويتي ، وعندئذ اتخذت الكويت علماً مستقلا أحمر مكتوبا عليه كلمة (كويت) •

وكانت الفترة بين الحربين العالميتين فترة هدوء نسبي انتعشت فيها التجارة وصناعة السفن وصناعة الغوص على اللؤلؤ نوعاً ما• وفي هذه الفترة عقدت معاهدة بين الكويت والعراق وضعت بموجبها خطوط الحدود ، رغم أنه لم توضع علامات حدود كافية على وجه الارض ، كما اتفق على المنطقة المحايدة بين الكويت والمملكة العربية السعودية • وفي هذه الفترة أيضا اعطي امتياز البترول لشركة نفط الكويت المحدودة • وباكتشاف البترول تغير النظام الاقتصادي في الامارة فكسدت عمليات الغوص على اللؤلؤ،

---

(١) نص مشروع الاتفاق منشور في G. P. Goach and H. Temperley, British Documents on the Origins of the War, Vol. 10 (ii) pp.190-94

وخاصة بعد تربية اليابان اللؤلؤ في المحار ، كما كسدت صناعـة بناء السفن الشراعية بعـد تسيير السفن في العالم على البخـار وبالوقـود البترولي على شكل واسع ، وأصبح اعتماد البـلاد باقتصادها على واردات البترول ، ولا يزال .

الفصل الثالث

مفاوضات الامتياز

يملك حق استغلال بترول الكويت في جميع البلاد ومساحتها نحو ٦٠٩٤ ميلا مربعا أي ١٥٧٨٣ كيلومتراً مربعاً (٣,٩٠٠,٠٠٠ فدان) ، وفي مياهها الاقليمية ومناطقها المغمورة (الرف القاري) شركة نفط الكويت المحدودة التي سُجّلت أصلاً في لندن في شباط (فبراير) ١٩٣٤ ، والتي تملكها حالياً بالتساوي شركتان احداهما بريطانية وهي شركةالبترول البريطانية (وكانت قبلا تدعى شركةالزيتالانكليزيةالايرانية) والثانية أمريكية وهي شركةچالف. وقد تألفت شركة نفط الكويت المحدودة برأس مال قدره مايتا ألف (٢٠٠,٠٠٠) جنيه استرليني ، مع أن دخل الشركة في سنة واحدة أي عام ١٩٥٨ لم يقل عن الاربعماية مليون دولار من بيع البترول الخام وحده ، عدا أرباحها من تكرير البترول الكويتي ونقله وتسويقه . وكانت مدة امتيازها الاصلية ٧٥ عاما زيدت باتفاقية ١٩٥١ ــ ١٧ عاماً أخرى ، فأصبحت مدة الامتياز ٩٢ عاما تمتد لسنة ٢٠٢٦ وهي أطول مدة امتياز لاستغلال البترول في التاريخ. وشركة نفط الكويت المحدودة، في الواقع ، شركةعاملة ، تقوم فقط بعمليتي الانتاج والتكرير في الكويت لصالح الشركتين مالكتيها .

وقد تأخر منح امتياز استغلال البترول في الكويت عن منح الامتياز في البحرين ومنح امتياز المملكة العربية السعودية ، لانه رافق منح امتياز الكويت تدخل دبلوماسي لم يرافق منح أي امتياز للبترول في الشرق العربي كله .

فشيخ الكويت تعهد في ٢٣ كانون الثاني (يناير) ١٨٩٩ عام الاستعمار البريطاني السياسي والتجاري للخليج العربي — تعهداً كتابيا بأن لايقبل في بلاده أي وكيل أو ممثل لأية دولة أجنبية الا بموافقة سابقة من الحكومة البريطانية وان لايتنازل عن أي جزء من بلاده أو يؤجره الا بموافقتها السابقة . وفرضت بريطانيا حمايتها على الكويت .

وفي ٢٧ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩١٣ تعهد شيخ الكويت كذلك تعهداً فسّر بأنه عنى به بأن لايمنح امتيازات لاستغلال البترول في بلاده الا لمن تعينه الحكومة البريطانية ، اذ كتب كتاباً الى المقيم السياسي في بوشهر في الخليج العربي هذا نصه :

« بعد التحية

تناولت كتابكم الموقر بكل مودة المؤرخ في ٢٦ ذي القعدة ١٣٣١ والذي بينتم فيه بالاشارة الى المحادثة التي جرت بيننا امس فيما اذا لانرى محذور انه من المرغوب فيه ان تقوموا باخبار الحكومة البريطانية باننا نوافق على قدوم معالي اميرال البحر (١) .

واننا نوافق على ماترونه مفيداً واذا ما شرف الاميرال بلدنا سارسل بصحبته احد ابنائي ليكون في خدمته واراءته محل الزيت في (برقان) وغيرها . واذا ما ارتأوا امكان الحصول على الزيت من هناك فاننا لن

---

(١) Admiral Slade

تمنح اي امتياز في هـذه القضية لاي آخر عـدا ذلك الذي تعينه الحكومة البريطانية .

وهذا ما وجدناه ضروريا .

اتمنى دوام انظاركم علينا والله يحفظكم .

٢٦ ذي القعدة ١٣٣١ الختم : الشيخ مبارك الصباح»(١)

ولم يذهب أمير البحار الى الكويت • وبقيت حقـول بترول الكويت دون ازعاج لمدة ربع قرن بعد كتاب شيخ الكويت هذا ، لان بريطانيا وشركة الزيت الانكليزية الايرانية التي تملك أكثر أسهمها البحرية البريطانية ، لم تهتما بالبحث عن البترول في الكويت •

وقد بدأ الاهتمام بالبحث عن البترول هناك باهتمام رجل صلب صبور هو الميجور النيوزيلندي فرانك هولمز ممثل (ايسترن أند جنرال سنديكيت) التي تسجلت في لندن عام ١٩٢٠ • فقد سعى للحصول على امتيازات بترول في الجزيرة العربية وبيعها • وهو رجل خدم في البحرية البريطانية أثناء الحرب العالمية الاولى ، وعمل مع مستر هربرت هوفر في الصين • وكانت الكويت أول مجالات عملياته للحصول على امتيازات في البلدان العربية (٢) وكان أمير الكويت اذ ذاك الشيخ أحمد بن صباح الذي عرض على شـركة الزيت الانكليزية الايرانية حق الافضلية بأخذ الامتياز ولكنها لم

---

(١) « الكويت زهرة الخليج العربي » ـ محمود بهجت سنان ص ٧٣ و ٧٤ و C. U. Aitchison, Collection of Treaties, vol. 11, pp 264-65

(٢) See Amin Rihani — Ibn Sa'oud of Arabia, Chap. 9, pp 79-86 and Wayne Mineau - The Go Devils, Chap 12, pp. 177-93.

تظهر أية رغبـة فيه ، بـل استنكفت عنه (١) • ورغم ان الشيخ كان راغباً بمنح فرانك هولمز أو شركة چالف الامريكية امتيازاً في الكويت حسب طلبهما ، فانه لم يعط هولمز سوى الاذن بالتنقيب في المنطقة المحايدة الكويتية ــ السعودية ، وذلك في أيار (مايو) ١٩٢٣ ، ولكنه أعطاه أيضاً حق الاختيار بالحصول على امتياز في المستقبل • وقد حوّل هـولمز حقه بالتنقيب الى شـركة چالف الامريكية ، وأخذته هذه على اعتبار أن الكويت لم تكن داخـلة في اتفاقية « الخط الأحمر » وقد كانت تقيدت بهذه الاتفاقيـة عام ١٩٢٢ سبع شركات امريكية منها شركة چالف ، تعاهدت مـع « شركة البترول التركية » ، ومُنعت بتلك الاتفاقية كل شركة أو تكتل داخل في تلك الاتفاقية من الحصول على أي امتياز في البلاد العربية التي كانت تحت نفوذ تركيا سابقاً ــ عدا الكويت ــ الا لمصلحة جميع التكتلات في شركة البترول التركية • وكان تكتل السبع شركات الامريكية بطلب مـن مستر هربرت هوڤر وزير التجارة الامريكية فشكلت شركة عام ١٩٢١ اطلق عليها اسم (نير ايست دڤلوپمنت) • وقد سقط حق هولمز بالتنقيب عن البترول في المنطقة المحايدة بمرور الزمن ، ولكن هولمز مع ذلك ظل يمثل شركة چالف في الكويت محـاولا الحصول لها على امتيـاز في اراضي الكويت نفسها • ولم يستطع الحصول على امتياز في الكويت رغم رغبة شيخ الكويت بمنحه امتيازاً • وكان العائق بمنح الامتيـاز الرغبة الجديدة التي أظهرها البريطانيون بالحصول على امتيـاز هناك بعد أن ظهر البترول في البحرين ، وتدخل وزارة المستعمرات ومعارضتها بمنح الامتياز لشركة چالف الامريكية ،مدعية ان تعهدي

(١) U. S. Senate, International Petroleum Cartel, p. 130.

شيخ الكويت عام ١٨٩٩ وعام ١٩١٣ كانا يعنيان أنه مقيد بـأن لايسنح امتيازاً لاستغلال البترول في بلاده الا لشركة بريطانية •

وفي عام ١٩٣٠ بدأت شركة الزيت الانكليزية ـ الايرانية تظهر رغبتها بالحصول على امتياز لاستغلال بترول الكويت بعد أن كانت قبلا عازفة عن ذلك عندما لم تكن لديها آمال بوجود بترول فيهـا نتيجة تقارير بعض المهندسين البريطانيين غير المشجعة • وبدأت كل من شركتي الزيت الانكليزية ـ الايرانية ، وچالف تفاوض شيـخ الكويت منفردة للحصول على الامتياز منه • وقـد آزرت وزارة الخارجية الامريكية شركة چالف طالبة تطبيق مبدأ الباب المفتوح للحصول على امتيازات في الشرق العربي ، واحتجت لدى الحكومة البريطانية بوساطة سفارة الولايات المتحدة الاميريكية بلندن على معاكسة الحكومة البريطانية لشركة چالف الامريكية ، ولم تكن الحكومة البريطانية اذ ذاك تجرؤ على معاكسة مصالح الحكومة الامريكية علناً فادّعت أن شيخ الكويت لم يكن راغباً باعطاء الامتياز لشركة چالف ، وتبين أن الأمر على العكس من ذلك • وجدير بالذكر أنه في الفترة التي كانت وزارة الخارجية الامريكية تحتج لدى الحكومة البريطانية على معاكستها شركة چالف بأخذ الامتياز ، كان سفـير الولايات المتحدة في لندن (عام ١٩٣١) مستر (اندريو ميلون)(١) المالك الرئيسي لشركة چالف (٢) ••••

اتفاقية الشركة الانكليزية الايرانية وشركة چالف

وبعد مفاوضات دامت ثلاث سنوات بالنزاع على بترول الكويت الذي لم يكن قد اكتشف اتفقت شركة انكلو پرجان (شركة الزيت

(١) Benjamin Shwadran, The Middle East Oil & the Great Powers, p. 387

(٢) Harvey O'Connor, The Empire of Oil, p. 285

الانكليزية الايرانية) وچالف على أن تشتركا بمحاولة الحصول على امتياز أو امتيازات في الكويت تستغلانه أوتستغلانهالحسابهما المشترك، وفي ١٤ كانونالاول (ديسمبر) ١٩٣٣ عقدتا فيما بينهما اتفاقية من شروطها : —

١ ــ تنفيذ حق الاختيار لشركة چالف الشرقية للزيت (وهي وليدة شركة چالف) بأي امتياز أو امتيازات قد تحصل عليها شركة ايسترن جنرال سنديكيت في الكويت .

٢ ــ الاستفادة من الفاعليات والتسهيلاتلدى كل من الشركتين للحصول على هذه الامتيازات بشروط لاتكون جوهرياً أقسى على الشركتين من شروط نُصَّ عليها في مسودة اتفاقية امتياز ربطت بالاتفاقية المعقودة بين الشركتين واعتبرت جزءاً منها .

٣ ــ أن تتناصف الشركتان المصاريف التي ستصرف فيما بعد للحصول على هذه الامتيازات وان يدفع مبلغ ٣٦ ألف جنيه استرليني لشركة ايسترن اند جنرال سنديكيت عندما تستعمل شركة چالف الشرقية حق الاختيار مع السنديكيت .

٤ ــ تأسيس شركة للقيام بعمليات البترول (شركة نفط الكويت المحدودة) تمولها وتمتلكها بالتساوي الشركتان المتعاقدتان ، وتتقاسم هاتان الشركتان البترول المنتج بالتساوي بتكاليف انتاجه، على أن لا تبيع أي من الشركتين ملكيته أو تنقله الا : (أ) بموافقة الشركة الاخرى و (ب) أن يصبح المحوَّل اليه الحق مقيداً تقييداً كاملا باتفاقية ١٩٣٣ هذه .

٥ ــ أن لا تؤذي أو تسيء شركة نفط الكويت المحدودة الى حالة تسويق أي من الشركتين في أي وقت أو مكان سواء بصورة

مباشرة أو غير مباشرة(١) .

كما اشترطت الاتفاقية أن يكون الانتاج بقدر ما تتطلبه كل من الشركتين بشرط أن يسمح لشركة الانجلو برجان ــ اذا شاءت ــ أن تقدم لشركة چالف بترولا من مصادر أخرى بدلا من الكويت ، أي أن تقدم بترولا من ايران أو من العراق بدلا من البترول الكويتي مقابل جميع الاحتياجات (٢) .

ومعنى ذلك أن يكون لها الحق بتحديد انتاج الكويت(٣) حسب مصالحها لا حسب مصالح الكويت .

شروط الحكومة البريطانية .

وعلى هذه الاسس تأسست شركة نفط الكويت المحدودة في لندن في شباط (فبراير) ١٩٣٤ برأس مال مقداره مايتا ألف جنيه استرليني ، بعد أن اشترطت الحكومة البريطانية عليها أن تظل هي أو أية شركة اخرى يتحول اليها الامتياز ــ شركة بريطانية وأن يظل للبريطانيين فيها أو في أية شركة يتحول اليها الامتياز ما لايقل عن ٥٠٪ من رأس المال وحق التصويت ، وان تكون اتصالات ممثل الشركة في الكويت مع السلطات الكويتية بوساطة المعتمد البريطاني في الكويت ، وان يحق للحكومة البريطانية أن تستولي على حاجتها من بترول الشركة الخام والمكرر في حالات الطوارىء الداخلية أو الحرب ، وخلاف ذلك من شروط .

وتآزرت الشركتان وبدأتا المفاوضات بوساطة ممثلين عنهما مع الشيخ أحمد جابر الصباح شيخ الكويت الى أن انتهت بمنح شركة

(١) U. S. Senate, International Petroleum Cartel, p. 131.

(٢) Longrigg, Oil in the Middle East, p. 111.

(٣) U. S. Senate, International Petroleum Cartel, p. 133.

نفط الكويت المحدودة الامتياز ، ووقع على العقد في ٢٣ كانون الاول (ديسمبر) من تلك السنة ١٩٣٤ (١٦ رمضان ١٣٥٣) .

اتفاقية الامتياز الاصلية .

وقد منحت الاتفاقية الشركة الحق المقتصر عليها وحدها بملكية البترول الذي تنتجه وتحتفظ به وبملكية مشتقاته (١) والحق (ولم تذكر الاتفاقية انه مقتصر على الشركة وحدها) بالبحث والتنقيب والحفر وانتاج البترول والغاز الطبيعي والاسفلت ـ ومنتجاتها في جميع امارة الكويت والجزر والمياه الاقليمية(٢) وبتكريرها ونقلها وبيعها للاستعمال في الكويت أو لتصديرها الى خارج الكويت. ونص في الاتفاقية على ان مدة الامتياز ٧٥ سنة . وتعهدت الشركة مقابل كل ذلك بان تدفع ضمن مدة شهر ٤٧٠ الف روبية (تعادل ١٤٢٠٠٠ دولار) (٣) وان تدفع ٩٥ الف روبية سنويا (٢٨٥٠٠ دولار) (٤) الى أن يبدأ تصدير البترول للبيع ، وعند التصدير تدفع ٣ روبيات ريعا على الطن الطويل بشرط ان لا يقل ما تدفعه عن ٢٥٠ ألف روبية . وان تدفع ٤ آنات اضافية عن كل طن تدفع عليه ريعاً ـ مقابل اعفاء مستوردات الشركة لها ولموظفيها وعمالها لغايات عمليات الشركة من جميع الرسوم الجمركية ورسوم الاستيراد والتصدير وجميع المكوس والضرائب الحكومية والبلدية وكذلك اعفاء عملياتها ودخلها وارباحها من الضرائب والرسوم ورسوم

---

(١) يبدو ان ملكية البترول لاتصبح للشركة الا بعد انتاجه والاحتفاظ به .

(٢) ولم تشمل الجزر المختلف عليها مع المملكة العربية السعودية وهي كولور وفارو وام المرادم ، ولا مياهها الاقليمية .

(٣) كانت حصة فنزويلا من الدفعات الاولى لاعطاء الامتيازات عام ١٩٥٨ مبلغ ٣٨٩ مليون دولار . Oil and Gas Journal, December, 29, 1958, p. 84

(٤) بعد ان بدأ تصدير البترول استبدل المبلغ بحد ادنى من الريع مقداره ٢٥٠ الف روبية (٨٣,٢٥٠ دولارا) سنويا .

الموانىء • وقد كان مجموع الدفعات لحكومة الكويت بعد التصدير نحو ١٣ سنتاً عن كل برميل حتى عـام ١٩٤٩ • وعندما خفضت الحكومة البريطانية الجنيه الاسترليني عام ١٩٤٩ انخفض دخـل الكويت من البترول من نحو ١٣ سنتـاً الى نحو ٩ سنتات على البرميل الواحد لان الحكومة الكويتية كانت تتقاضى الدفعات من الشركة بالاسترليني •

واشترطت الاتفاقية حقاً للشيخ بتعيين ممثل كويتي يمثله لدى الشركة في الكويت بمرتب ٨٠٠ روبية شهريا تدفعه الشركة وبممثل في لندن يحق له حضور اجتماعات مجلس ادارة الشركة التي تبحث فيها مصالح الشيخ ، بمرتب شهري مقداره (٢٣٥٠) روبية تدفعه الشركة •

واذا حصل خلاف بين الشيخ والشركة على حسابات الشركة وحصة الشيخ منها فله الحق بأن يعين محاسبين قانونيين مسجلين ببريطانيا، بعد أن يستشير الحكومة البريطانية ، تحق لهم مراجعة حسابات الشركة بشرط أن يدفع الشيخ جميع مصاريف المحاسبين المذكورين• واشترطت الاتفاقية كذلك أن يكون تعيين موظفي الجمارك والموانىء في موانىء الشركة في الكويت بمشاورة الشركة وان تدفع الشركة مرتباتهم وتقدم لهم السكن اللازم •

كما اشترطت ان يكون للشركة حق استعمال سطـح الارض الحكومية غير المزروعة لعمليات الشركة مجاناً وحق تعيين حراس تختارهم هي بالتشاور مع الشيخ •

واشترطت حق الشركة بتحـويل واجباتها ومنافعها بمـوجب الاتفاقية لأية شركة مسجلة في الامبراطورية البريطانية •

وكذلك اشترطت الاتفاقية عدم جواز الغاء الشيخ الاتفاقية سواء

بتشريع أو اجراء اداري أو أي اجراء آخر مهما كان وأن لايحق له تغيير أي شرط من شروط الاتفاقية الا بموافقة الشركة بشرط أن يكون التغيير مرغوباً فيه أي انه في مصلحة الفريقين المتعاقدين معاً اجراء ذلك التغيير أو الحذف أو الزيادة في الاتفاقية .

واشترطت الاتفاقية كذلك في حالة الخلاف بين الشيخ والشركة اللجوء الى التحكيم اذا تعذر الوصول الى اتفاق بأية طريقة اخرى أو بمشاورة المعتمد البريطاني في الكويت أو المقيم السياسي البريطاني في الخليج . كما أعطت الاتفاقية الحق للمقيم السياسي البريطاني باختيار الوازع اذا تعذر على محكمي الفريقين اختياره ضمن مدة ٦٠ يوما ، واذا اختلف المحكمان فيكون قرار الوازع هو النافذ ، واشترط ان يجري التحكيم في لندن اذا تعذر على الفريقين الاتفاق على مكان آخر .

وقد كتبت الاتفاقية باللغة الانكليزية وترجمت الى اللغة العربية، ولذلك ففي حالة الخلاف بين النصين فالنص الانكليزي هو السائد.

وقد وقع الاتفاقية الشيخ وكذلك مستر فرانك هولمز نيابة عن شركة نفط الكويت المحدودة كما وقع المعتمد البريطاني شاهداً على الاثنين.. وجدير بالذكر أن مستر هولمز أصبح أول ممثل لشيخ الكويت لدى الشركة في لندن !!(١) .

وقد ساعد الشركة على الحصول على هذه الشروط السخية مقابل عطاءات طفيفة أن اتفقت مصالح الشركتين المتنافستين وفاوضتا سوية شيخ الكويت جبهة واحدة ، كما أضعف مركز الشيخ أن سندت الحكومة البريطانية الشركة لان الحكومة البريطانية نالت

Wayne Mineau.

من الشركتين المكونتين لها ما أرادت من شروط • وساعد كذلك كون البلاد فقيرة لانها صحراء تخلو من الماء الصالح للشرب وان أمطارها شحيحة ولم تكن في البلاد امكانيات زراعية ، وان تضاءلت تجارة اللؤلؤ تضاؤلا كبيراً خاصة بعد أن بدأت اليابان تربي في محار بلادها اللؤلؤ وتتحكم بانتاجه ، وان كسد صنع السفن الشراعية بعد أن عم استعمال السفن بمحركات • وقد كان في العالم كله كساد اذ ذاك بدأ بحالة الكساد الشديد في الولايات المتحدة الامريكية • كل ذلك ساعد على أن منح شيخ الكويت بعد مفاوضات مضنية ، ذلك الامتياز بشكل لم يؤمن للكويت شروطاً حسنة تقارب شروط امتياز ايران مثلا وامتياز المنطقة الشرقية للملكة العربية السعودية اللذين منحا في عام ١٩٣٣ ، أي قبل منح الامتياز الكويتي بفترة قصيرة •

الامتياز الحالي

وفي كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥١ تعدّل الامتياز ليماشي اتفاقية المملكة العربية السعودية مع شركة أرامكو عام ١٩٥٠ التي نصت على مناصفة الارباح من الانتاج قبل دفع ضرائب الدخل الاجنبية(١) ، ولكن التعديل الجديد مدّد الامتياز ١٧ سنة اضافية ابتداء من تاريخ انتهائه أي حتى ٢٢ كانون الاول (ديسمبر) عام ٢٠٢٦ ، وادخلت مناطق البحر المغمورة التي تبدأ بعد المياه الاقليمية ـ ضمن الامتياز ، وذلك بعد أن حكمت لجنة التحكيم في قضية

---

(١) قدرت حصة حكومة الكويت عام ١٩٥١ بعد تعديل الاتفاقية وبدء حصول الكويت على ٥٠ ٪ من أرباح الشركة الصافية ، بمبلغ ٥٠ الى ٦٠ مليون جنيه استرليني، وكانت حصتها عام ١٩٤٩ ٣ ملايين جنيه فقط Longrigg, Oil in The Middle East, p. 222.

وهذا يدل على مبلغ الغبن الفاحش الذي كان نازلا بالكويت عندما كانت لاتتقاضى الا ربعا فقط .

قطر أن اتفاقية الامتياز بقطر الاصلية (التي تشبه اتفاقية الكويت الاصلية) لم تشمل المناطق المغمورة .

الا أن التعديل الجديد للامتياز تضمن نصاً على اعادة تعديل الامتياز اذا اعطيت شروط أفضل الى أية بلاد منتجة للبترول في الشرق الاوسط .

وقد نص في تعديل ١٩٥١ أنه عند احتساب الضريبة يخصم من دخل الشركة العام تكاليف الانتاج بما في ذلك تكاليف البحث والحفر والتنمية ، والاستهلاك ، والتنزيل مقابل المخاطرة برأس المال وقيمة كلما يبطل استعماله . ومابقي بعد ذلك يعتبر دخل الشركة الخاضع للضريبة . ومن نصف (٥٠٪) هذا الدخل تخصم قيمة مجموع الضرائب الاخرى (عدا الضرائب الاجنبية) التي دفعت أثناء السنة . وهذه الضرائب تشمل الريع والرسم مقابل الضرائب الجمركية ، الخ التي أشير اليها أعلاه . والفرق بين ٥٠٪ وهذه الضرائب تدفعه الشركة للحكومة كضريبة . وقد ذكرت الصحف أنه على الشركة أن تدفع كحد أدنى لهذه الضريبة مبلغ خمسة ملايين جنيه استرليني في حالة توقف الشركة عن الانتاج توقفا تاما . وجميع الدفعات للحكومة الكويتية تدفع على أربعة أقساط متساوية بالسنة وتدفع بالجنيه الاسترليني (استثناء للدفع بالدولار مع أن دخل الشركة من بيع البترول الخام يأتيها بالاسترليني والدولار لا بالاسترليني وحده)

ولكن شركة نفط الكويت المحدودة شركة اسست على أن لاتجني ربحاً ، وانما تعمل لمصلحة مالكتيها، شركة البترول البريطانية وشركة جالف ، على أن تشتري كل منهما البترول من شركة نفط الكويت المحدودة وان تدفع لها تكاليف الانتاج وشلناً اضافيا عن

كل طن . وقد كان من نتائج كون شركة نفط الكويت المحدودة ـ شركةغير ذاتمرابح، أن حصلتمشاكلعند تقدير ضريبةالدخلالتي تستحق للكويت . ولهذا السبب جعلت هنالك طريقة لاحتساب تكاليف الانتاج واسعار البترول الخام المصدرتسليم السفينة بالميناء. ولكن تفاصيل هذه الطريقة لم تذع حتى الآن. وانما المفهوم من مصادر صحفية أن حكومة الكويت تتسلم حاليا حصتها التي نص على أن تكون ٥٠٪ ـ استنادا الى الاسعار المعلنة للبترول الخام ناقصة بعض الخصميات . وتقدر هذه الخصميات بـ ٥٪ على جميع الانتاج لتشجيع البيع ... زائدا ٢٪ رسم تسويق ! أي ان مجموعها هو ٧٪ عدا خصميات أخرى لتركيز البترول الخام وسوى ذلك .

الفصل الرابع

مراحل تاريخ البترول

في عام ١٩٣٤ انتهت مرحلة المفاوضات مع شيخ الكويت ونالت شركة نفط الكويت المحدودة امتياز استثمار البترول الكويتي • وبدأت الشركة الحفر في أيار (مايو) ١٩٣٦ قرب بحرة • وفي نيسان (ابريل) ١٩٣٨ اكتشفت الشركة البترول بكميات تجارية في برقان وهو المكان الذي ذكره شيخ الكويت عام ١٩١٣ بكتابه (١) الى المقيم السياسي في الخليج العربي على اعتبار أن الشيخ اعتقد أنه يحتوي على بترول •

وقامت الحرب العالمية الثانية اثر ذلك الا أن وجود شركة امريكية مالكة نصف شركة نفط الكويت المحدودة، ولم تكن امريكا قد دخلت الحرب ، سهل ارسال المعدات والآلات فاستمر الحفر الى أن أوقف الجيش البريطاني العمليات في ١٣ تموز (يوليه) ١٩٤٢ كاجراء حربي فاغلقت جميع الآبار بالاسمنت •

ولكن في اكتوبر ١٩٤٥ استؤنفت اعمال استخراج البترول بموجب برنامج لتأمين مصادر جديدة للبترول في الشرق الاوسط لاوربا الغربية بناء على مشروع مارشال لانعاش اوربا بعد الحرب العالمية الثانية • وكان يقضي البرنامج ان تنتج الكويت ٣٠ الف برميل يوميا •

---

(١) ص ١٨ أعلاه •

وفي ٣٠ حزيران (يونية) ١٩٤٦ سال البترول الكويتي لاول مرة الى حاملة بترول في الخليج . واول شحنة من البترول صدرت من الكويت ذهبت الى بريطانيا التي أصبحت تعتمد حاليا على نفط الكويت بأكثر من نصف محروقاتها ، أي ان كل سيارة من اثنتين في لندن تسير اليوم ببترول الكويت ....

مرحلة الريع .

ودامت مرحلة حصول الكويت على ريع على انتاج البترول من اراضيه حتى نهاية عام ١٩٥٠ .

مرحلة مناصفة الارباح .

وفي عام ١٩٥١ بدأت مرحلة مناصفة الارباح ، بعد أن شرع هذا المبدأ ونفذ في فنزويلا منذ عام ١٩٤٣ وتبعتها العربية السعودية عام ١٩٥٠ كأول بلد طبق هذا المبدأ في الشرق الاوسط .

المرحلة الجديدة .

واستمرت مرحلة مناصفة الارباح حتى عام ١٩٥٨ ، عندما دخل الشرق الاوسط كله بمرحلة جديدة بدأت بتوقيع اتفاقيتين مع شركة يابانية لاستغلال البترول في المنطقة المحايدة السعودية ـ الكويتية حطمت مبادؤها مبدأ مناصفة الارباح على الانتاج واشرك في رأس مالها رأس مال وطني . وقد وقع سمو شيخ الكويت على الاتفاقية الكويتية ـ اليابانية بتاريخ ٥ تموز (يوليه) ١٩٥٨ ، وضمن فيها شرطاً لحصول الكويت على ما لايقل عن ٥٧٪ من ارباح الشركة من عمليات الانتاج وكذلك من عمليات التكرير والنقل والتسويق ، والاشتراك بـ ١٠٪ من اسهم الشركة بقيمتها الاسمية يأخذها بعد ظهور البترول بكميات تجارية

(ومثلها للمملكة العربية السعودية) ، كما ضمن فيها شروطا أخرى لم تكن تنص عليها الاتفاقيات السابقة مع شركات البترول العاملة في الشرق الاوسط • وفي كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٨ عدلت فنزويلا قانون ضريبة الدخل في بلادها مما جعل شركات البترول هناك تدفع ما بين ٦٠٪ و ٦٦٪ من دخلها للحكومة الفنزويلية ابتداء من أول عام ١٩٥٨ أي انه كان له مفعول رجعي •

وفي هذه الفترة الجديدة تعتمل عوامل كثيرة لتحسين شروط اتفاقيات البترول في الشرق الاوسط لمصلحة بلدانه وشعوبه • ولا شك أنها ستشمل الكويت من ضمن البلاد المنتجة التي ستشملها •

الفصل الخامس

عمليات شركة النفط

بعد أن نالت شركة نفط الكويت المحدودة الامتياز بسنة ونصف، أي في ٣١ أيار (مايو) ١٩٣٦ بدأ حفر أول بئر في منطقة بحرة بحضور الشيخ أحمد الجابر الصباح أمير الكويت ولكن لم يظهر البترول في تلك البئر . وبعد دراسة المناطق بدىء الحفر بتاريخ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٣٧ في منطقة البرقان حيث كان يسيل الزفت من قديم الزمن . وتبعد المنطقة ٢٨ ميلا جنوب مدينة الكويت و١٤ ميلا عن الشاطىء الى داخل البلاد . وظهر البترول في تلك المنطقة على عمق ٣٤٠٠ قدم . وفي نيسان (ابريل) ١٩٣٨ وصل الحفر الى عمق ٣٦٧٥ قدما حيث أصاب رملا فيه بترول وغاز ذو ضغط عال جدا ، لم يمكن التحكم به الا بصعوبة . وبعد حفر آبار أخرى في المنطقة تبين وجود حقل من أغنى حقول البترول في العالم ، مدخر البترول الذي ثبت وجوده فيه وحده يزيد عن جميع مدخر بترول الولايات المتحدة الامريكية أكبر منتجة للبترول في العالم . وقد تبين أن مساحة هذا الحقل هي ٣٠ ميلا مربعا وطوله من الشمال الى الجنوب نحو ١٥ ميلا وعمق البترول فيه نحو ألف قدم . وبتروله ذو كثافة تتراوح بين ٣٠ و ٣٦ درجة ، يحتوي على ٢٪ كبريت .

وقد اكتشفت حتى الآن ستة حقول للبترول هي :

١ ــ **حقل بحرة** : وقد بدأ العمل به في عامي ١٩٣٦ و ١٩٣٧ .

ويقع على الشاطىء الشمالي لخليج الكويت ، ويبعد ٢٠ ميلا الى الجنوب الشرقي من حقل الروضتين . وهو مقفل حاليا .

٢ ــ **حقــل البرقان** : وقد اكتشف عام ١٩٣٨ .

وهو أكبر بحيرة بترول معروفة في العالم . ويقع على بعد ٢٨ ميلا جنوب خليج الكويت . طوله نحو ١٥ ميلا وعرضه في بعض الاماكن نحو ١٠ أميال . ومعظم تصدير البترول الكويتي من هذا الحقل . ومدّخره نحو (٦٠,٠٠٠) مليون برميل . وقد صدر منه حتى ايلول (سبتمبر) ١٩٥٨ أكثر من (٣٠٠٠) مليون برميل . وآبار هذا الحقل تنتج بمعدل ٦٠٠٠ برميل يوميا بقوة ضغط الغاز الذاتية .

٣ ــ **حقل مقوع** : بدأ الحفر به عام ١٩٥١ ، واكتشف عام ١٩٥٢

ويبعد بضعة أميال شمال حقل البرقان . وهو حقل كبير ولكنه ليس باتساع حقل برقان . وربما كان امتداداً لحقل برقان .

٤ ــ **حقل الاحمدي** : وقد بدأ الحفر به عام ١٩٥٣ .

٥ ــ **حقل الروضتين** : وقدبدأ الحفر به فيايلول (سبتمبر) ١٩٥٤ واكتشف عام ١٩٥٥ .

ويقع على بعد ٥٠ ميلا شمال مدينة الكويت . ولم يتحقق حتى الآن مدى اتساعه ، ولكن ما توصل الى معرفته عن طوله هو أنه أكثر من عشرين ميلا ، وكان البحث لازال جاريا لمعرفة حدوده . وكانت تعمل فيه ٣ حفارات بآن واحد . وهذا الحقل يشبه حقل

الزبير في العراق الذي يبعد نحو ٣٥ ميلا الى الشمال • والمأمول أن يبلغ انتاجه في أواخر هذا العام مايتي الف(٢٠٠,٠٠٠) برميل يوميا • وسيتم حفر نحو ٢٠ بئرا فيه في ظرف شهور قليلة تنتج البئر الواحدة منه بين ٥٠٠٠ و ٦٠٠٠ برميل يوميا بقوة الضغط الذاتية • وسيبدأ التصدير من هذا الحقل حوالي منتصف الصيف القادم •

٦ ـ **حقل صبرية :** بدا الحفر به عام ١٩٥٥ واكتشف عام ١٩٥٧

ويقع على بعد عشرة أميال الى الجنوب الشرقي لحقل الروضتين• وظل مقفلا الى ان عادت الشركة الى استئناف الحفر فيه حديثا •

وبعد أن اكتشف البترول في حقل البرقان عام ١٩٣٨ استمرت عمليات الشركة الى أن اغلقت الآبار بالاسمنت بسبب الحرب العالمية الثانية كاجراء عسكري تحفظي وبسبب صعوبة الحصول على الآلات والمواد ، ولقلة اماكن الشحن لتلك الآلات واللوازم في السفن اذ ذاك ولصعوبة الحصول على الايدي العاملة •

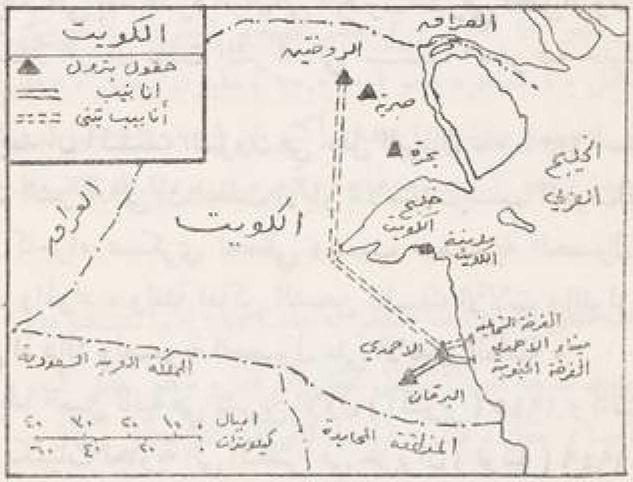
وبدأ العمل ثانية في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٥ وكانت أول شحنة بكميات تجارية الى انكلترا في حزيران (يونيه) ١٩٤٦ •

وفي نهاية عام ١٩٤٩ بدأت ميناء الاحمدي تستعمل لنقل البترول وهي ذات أكبر رصيف ميناء في العالم •

وقد انشأت الشركة فرضة جديدة لرسو حاملات البترول الضخمة تبعد ٤ أميال الى شمال ميناء الاحمدي أسمتها الفرضة الشمالية كلّفت ٨ ملايين جنيه استرليني ويمكنها استقبال ناقلتين من أكبر ناقلتي البترول في العالم حمولة الواحدة ١٠٠ الف طن مع ناقلتين أخريين حمولة الواحدة منهما ٥٠ ألف طن ـ كلها في وقت واحد • ويمكنها أن تحمّل ما معدله ٥٠٠٠ طن بالساعة ، على

أن لايزيد الحد الاعلى للتحميل في الساعة الواحدة عن ٦٧٥٠ طنا . هذا بالاضافة الى مقدرة ميناء الاحمدي الجنوبية على تحميل ٢٠٠ الف طن يوميا .

والفرضة الجديدة ستكون أكبر ميناء تحميل للبترول في العالم، والفرضة هذه ستزيد مقدرة التحميل أكثر من مليون برميل يوميا. وقد استقبلت في ١٤ شباط (فبراير) ١٩٥٩ أكبر ناقلة بترول بنيت حتى الآن وهي (يونيفرس ابولو) ذات الحمولة ١٠٤,٠٠٠ طن — وذلك في باكورة حمولتها التي نقلت بها بترولا الى اليابان .



وينتظر أن يتم في صيف هذا العام مد خط أنابيب من حقل الروضتين في الشمال الى الفرضة الجديدة الشمالية هذه — طوله ٨٠ ميلا وسعته ٣٠ انشا لنقل البترول من هذا الحقل الى الميناء حيث ينتظر أن يتم بناء ١٥ خزانا تتسع لاربعة ملايين برميل من البترول الخام . وهذا جزء من خطة لنقل ٥٠٠,٠٠٠ برميل يوميا من شمال الكويت للتصدير في أواخر هذا العام(١) .

(١) Oil and Gas Journal, February 2, 1959, p. 85.

وقد بدىء في عام ١٩٤٧ بانشاء معمل تكرير بدأ الانتاج منه في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٩ ، مقدرته على الانتاج ٣٠,٠٠٠ برميل يوميا واستعمل الغاز الطبيعي وقودا له وهو ينتج البنزين والكيروسين (القاز) للاستعمال المحلي وزيت الديزل لوقود حاملات البترول والسفن التجارية التي ترسو في الكويت • واكثر انتاجه من زيت الوقود لناقلات البترول ، ونسبة البنزين المنتج ٤٪ ونسبة الكيروسين ٢٪ ، وهذان الصنفان ، أي نحو ١,٨٠٠ برميل يوميا مع نحو ٣٠٠ برميل ديزل هي للاستعمال المحلي •

وفي حزيران (يونية) ١٩٥٣ تم انشاء معمل القار (الزفت) الملحق بمعمل التكرير ، وقدرته القصوى على الانتاج هي عشرة آلاف طن سنويا للاستعمال المحلي •

وقد أتمت الشركة في بداية عام ١٩٥٨ توسعة معمل التكرير فاصبحت طاقته الانتاجية ١٩٠,٠٠٠ برميل يوميا تشغل حاليا ٦٠٪ من طاقته العامة ، معظمها يذهب لتموين السفن بالوقود ، وبعضها للتصدير الى أوربا • وما لايمكن تصديره ••• يرجع ثانية الى الآبار (١) • وكانت الغاية من التوسع في معمل التكرير هي انتاج زيت الوقود لحاملات البترول التي ترسو هناك(٢) • وقد كلفت التوسعة ١٤ مليون جنيه استرليني(٣) • ومن جملة اعمال التوسعة الجديدة بناء خزانات جديدة تتسع لمليونين ونصف مليون من البترول الخام والمواد المكررة •

وليس في معمل التكرير وحدات لانتاج بنزين طائرات المحركات كما هو الحال في المملكة العربية السعودية حيث تم بناء وحدة هناك

---

(١) Petroleun Week, March 21, 1958, p. 55.

(٢) شركة نفط الكويت المحدودة ــ قصة الكويت (النسخة الانكليزية) ص ٣٥ .

(٣) Petroleun Press Service, February, 1959, p. 60

بناءً على طلب الحكومة العربية السعودية ، والمنتظر أن يبدأ انتاجها في هذا الشهر •

وكذلك ليس في معمل التكرير وحدات لانتاج زيوت التشحيم •

وبنزين الطائرات وزيوت التشحيم التي تحتاج اليها الكويت ، أكبر مصدّر للبترول في الشرق الاوسط ، والتي تحتوي على أكبر مدّخر للبترول في العالم - تستورد اليها من أوربا ، من بترول الكويت الخام الذي يشحن الى هناك ثم يعود اليها مكرراً بأسعار عاليـة •

وتنوي الشركة تشغيل معمل لحقن الغاز في حقل البرقان ، في منتصف هذا العام يحقن نحو ١٠٠ مليون قدم مكعب في الحقل(١) من أصل نحو ٦٠٠ مليون قدم مكعب • ولكن سيظل يحترق منها أكثر من ٤٠٠ مليون قدم مكعب يومياً • وسيكلف المعمل أكثر من ١٢ مليون جنيه استرليني • وسيتبع بناء هذا المعمل بناء معمل آخر مماثل بعد أن تحصل الخبرة الكافية عن نتائج عمليات المعمل الاول •

وتوزيع منتجات الشركة في الكويت من البنزين والكيروسين تقوم به الشركة نفسها ، ولا يقوم به أفراد من أهالي الكويت ، بينما يشترك بالتوزيع مع شركة البترول العامـلة في المملـكة العربية السعودية أفراد سعوديون يعملون لحسابهم الخاص •

تزايد الانتـاج

يطلق على الكويت أحيانا اسم تكساس الشـرق الاوسط • وتكساس هي احدى الولايات المتحدة الامريكية ، وهي أكبر منتجة

---

(١) Platt's Oilgram, Vol. 31, No. 213, October, 31, 1958.

للبترول في الولايات المتحدة . والكويت أغزر بلاد الشرق الاوسط انتاجاً ، وأكثر بلد تصديراً في نصف الكرة الارضية الشرقي . وهي بلد يعوم على أبحرٍ من البترول . ويفوق مدّخره الثابت الوجود من البترول المدّخر الثابت لايران والعراق معاً . ويفوق ضعفي مدّخر الولايات المتحدة الامريكية . وهو نحو أربعة أضعاف مدّخر فنزويلا . ويفوق مدّخر المملكة العربية السعودية . ومدّخر البترول في الكويت يساوي أكثر من ربع (١/٤) مجموع مدّخر العالم غير الاشتراكي من هذه المادة .

وتكاليف انتاج البترول فيه قليلة ، اذ أنه ينتج على عمق يتراوح بين ٣٥٠٠ قدم و ٥٠٠٠ قدم ، والبئر الواحدة تنتج من نحو ألف الى نحو عشرة آلاف برميل يومياً بقوة الضغط الطبيعي بدون ضخ ، ومعدل انتاج البئر الواحدة في الكويت نحو ٥٠٠٠ برميل يومياً ، بينما معدل انتاج البئر الواحدة في فنزويلا ٢٥٠ برميلاً باليوم ، وفي أمريكا ١١ برميلا باليوم ، واذا استثنينا الآبار الشحيحة جداً فيظل معدل انتاج البئر الواحدة لايتجاوز ٣٠ برميلاً باليوم !

والحقول في الكويت قريبة من المصب على الساحل ولا صعوبة بنقل البترول الى البحر اذ أنه يسر فوق صحراء ممهدة ، ويسيل من مستودعات الخزن الرئيسية القائمة على مرتفع الأحمدي الى الميناء بقوة الجاذبية الارضيـــة . وهذان الامران يجعلان تكاليف نقل البترول الى حاملات البترول زهيدة .

وقد كان في بداية عام ١٩٥٧ لدى شركة البترول ٣٢ خزاناً لخزن البترول تتسع لـ (٥,٠٦٠,٠٠٠) برميل . وأصبح في الكويت ٢٧٦ بئراً منتجة في نهاية عام ١٩٥٨ وبلغ مجموع الآبار التي حفرتها الشركة في الكويت حتى الآن نحو ٣٠٠ بئر .

ومعدل الثقـل النوعي للبترول في الكويت (٠,٨٦٨) أي ٣١,٥ درجة بحساب معهد البترول الامريكي ٠

وقد صدر أول برميل من البترول مـن الكويت في حزيران (يونيه)١٩٤٦ ، الا أن ماصدر من بترولهـا حتى الآن ـ أي في فترة تقل عن ١٣ عاماً ـ قد زاد عن (٣٠٠٠) مليون برميل ٠

وبينما كان انتاج الكويت ٧٩٧,٣٥٠ طناً (٥,٩٢٧,٩٧٩)برميلا عام ١٩٤٦ قفز الى ٦,٢٩١,٥٧٧ طناً (٤٦,٥٤٦,٧٩٥ برميلا) بعد سنتين أي ازداد نحـو ثمانية أضعـاف ، والى ١٧,٠١٨,٦٦٦ طناً (١٢٥,٧٢٢,٣٩٦ برميلا) عام ١٩٥٠ أي ازداد ٢١ ضعفاً ، والى ٦٩,١١٧,١٣٨ طناً عام ١٩٥٨ أي ازداد الى أكثر من ٨٦ ضعفاً !!! في ١٢ سنة ، بينما لم يتجاوز مجموع انتاج العالم ثلاثة أضعاف ما كان عليه في المدة ذاتها ٠ وبلغت الزيادة في انتاج الكويت عام ١٩٥٨ عن عام ١٩٥٧ ـ ٢٢،٤٪ بينما بلغ مجموع الزيادة في العالم كله عام ١٩٣٨ ـ ٦٪ فقط ٠

الفصل السادس

تصريف البترول

ان الاتفاقية التي منح بموجبها شيخ الكويت في ٢٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٣٤ (١٦ رمضان ١٣٥٣) امتياز استغلال البترول ومشتقاته في الكويت وجزرها ومياهها الاقليمية ، نصت في مادتها الاولى على منحه شركة نفط الكويت المحدودة حق ملكية البترول ومشتقاته بما في ذلك الغاز الطبيعي ، حقاً مقتصراً على الشركة ، وكذلك الحق بتكريره ، ونقله ، وبيعه ، والتصرف به .

الا ان الشركة التي نالت جميع هذه الامتيازات الواسعة في جميع اراضي الكويت ومياهها الاقليمية لم تؤسَّس منذ البدء على أن تقوم بجميع هذه الاعمال التي أخذت بها امتيازاً ، بل شكِّلت منذ البداية على أن يقتصر عملها على الانتاج وبعض التكرير داخل الكويت، وأن تكون شركة عاملة فقط لحساب الشركتين مالكتيها. وحتى قبل الحصول على الامتياز اتفقت الشركتان مالكتاها على عدم اعطاء الكويت الا أقل ما يمكن اعطاؤها من منافع وشروط كما جاء في اتفاقية الشركتين مع بعضيهما المؤرخة ١٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٣٣ .

وعندما عقدت اتفاقية مناصفة الارباح الصافية بين الكويت وشركة نفط الكويت المحدودة أصبح من حق الكويت أن يباع

بترولها بيعاً حراً لكل راغب بالشراء بأعلى سعر ممكن لتنال الكويت حقها بكامل الارباح كاملا غير منقوص. الا ان شركة النفط لم يزد رأس مالها حتى الآن عن خمسماية الف جنيه استرليني(١) تملكه بالتساوي الشركتان المالكتان، ولم تخرج شركة النفط عن كونها شركة تعمل لحساب الشركتين المالكتين. وكل ربح عمليات النقل والتكرير (عدا التكرير القليل في الكويت) وعمليات التسويق والصناعة البترولية الكيماوية ــ كله يذهب للشركتين المالكتين ، لاتنال منه الكويت أي نصيب.

والمفروض أن ربح البترول يأتي من جميع عمليات صناعة البترول ، أي من بيع الخام بيعاً حراً لكل راغب بالشراء ، ومن تكرير البترول ، ونقله ، وبيع منتجاته المكررة، وصناعاته الكيماوية بالاستفادة من الغازات الطبيعية بصورة خاصة.

الا أن شركة النفط منذ حصلت على امتياز استغلال بترول الكويت لم تكن حرة ببيع انتاجها من البترول الكويتي ، اذ نص في اتفاقية الشركتين اللتين كونتاها التي عقدتاها في ١٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٣٣ بتعهد كل منهما أن لاتؤذي شركة نفط الكويت المحدودة أو تسيء الى حالة تسويق أي من الشركتين في أي وقت أو مكان سواءً بصورة مباشرة أو غير مباشرة(٢). وان يكون الانتاج فقط الى المدى الذي تتطلبه كل من الشركتين كما يحق لشركة الانجلو برجان (الشركة الانكليزية الايرانية) أن تقدم لشريكتها چالف بدلا من البترول الكويتي بترولا من مصادر اخرى أيّ من انتاجها في ايران والعراق (٣). ومعنى ذلك حق تحديد

(١) Skinner. Oil Petroleum Year Book. 1958. P. 427.

(٢) U. S. Senate. International Petroleum Cartel. p. 131.

(٣) Longrigg. Oil in the Middle East. p. 111.

انتاج الكويت حسب مصالح شركة الانكلو برجان لا مصالح الكويت .

عقود البيع طويلة الامد

وفي عام ١٩٤٧ ، أي بعد نحو سنة من انتاج شركة نفط الكويت المحدودة البترول بكميات تجارية وبدء تصديره تعاقدت شركة چالف مع شركة شل على تصريف حصتها ببترول الكويت ، كما تعاقدت شركة الزيت الانكليزية الايرانية مع شركتي ستاندرد أوف نيو جيرزي وسوكوني ڤاكوم على بيعهما البترول الكويتي لمدة أقلها ٢٢ سنة .

وفي نوفمبر ١٩٥٨ تعاقدت شركة البترول البريطانية (وهو الاسم الذي اطلق أخيراً على شركة الزيت الانكليزية الايرانية) مع شركة سنكلر على بيع بترول كويتي لمدد طويلة .

فهل أمنت هذه العقود الاربعة حقوق الكويت ؟

اتفاقية چالف ـ شل

في ٢٨ مايو ١٩٤٧ تعاقدت شركة چالف مع شركة شل على بيعها جميع حصتها ببترول الكويت اعتباراً من ١ شباط (فبراير) ١٩٤٧ حتى ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٦ ، ثم مددت الاتفاقية الى ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٩ أي لمدة ٢٢ سنة ، على أن تستمر بعد ذلك التاريخ بدون تحديد ، مالم يخطر أحد الفريقين المتعاقدين الفريق الآخر قبل خمس سنوات من تاريخ ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٩ أو في نهاية أية سنة تالية لعام ١٩٦٩ بعدم رغبته باستمرارها . وقد شملت الكمية المباعة نحو ربع حصة شركة چالف من مدخر البترول الكويتي الذي كان وجوده قد ثبت عند

تاريخ توقيع العقد . وقد حدّد العقد الاسواق التي يحق بيع البترول الكويتي فيها (١) . وواضح أن في ذلك تأميناً لمصالح الشركتين بدون اعتبار لمصلحة الكويت . والحصة المتعاقد عليها يجوز لشركة البترول البريطانية (حسب اتفاق ١٩٣٣) أن تقدم جزءاً منها من غير الكويت أي من انتاج الشركة المذكورة من بترول ايران أو العراق اذا شاءت ، حتى تجني هي أفضل المنافع بدون اعتبار لمصلحة الكويت .

وقد نص بالعقد على أن يكون بيع چالف البترول لشركة شل بسعر التكلفة ويزاد عليه تكاليف شركة شل على النقل والتكرير والتسويق ، ويطرح مجموع ذلك كله من المبالغ التي تحصل عليها الشركة من البيع، والرصيد يعتبر الربح الصافي وتتقاسمه بالتساوي الشركتان المتعاقدتان شل وچالف (٢) .

اتفاقية الشركة الانكليزية الايرانية
مع ستاندرد نيوجيرزي وسوكوني ڤاكوم

وفي السنة نفسها ١٩٤٧ تعاقدت الشركة الانكليزية الايرانية مع كل من شركتي ستاندرد اوف نيوجيرزي وسوكوني ڤاكوم على بيع جزء من حصة الشركة الانكليزية الايرانية من بترول الكويت، بشروط تشابه شروط العقد بين چالف وشل وخاصة فيما يتعلق بالسعر .

وكان الاتفاق الاساسي على أن تشتري نيوجيرزي ما مقداره ٨٠٠ مليون برميل على مدى عشرين سنة ، وان تشتري سوكوني ڤاكوم مامقداره ٥٠٠ مليون برميل .

(١) U. S. Senate, International Petroleum Cartel, pp. 138-145.

(٢) U. S. Senate, International Petroleum Cartel, p 145.

وقد وضعت نصوص عقود الشركة الانكليزية الايرانية مع نيوجيرزي وسوكوني لازالة مخاوف ايران من الحد من توسع الشركة الانكليزية الايرانية ببيع البترول الايراني بسبب التنافس الذي قد يسببه الانتاج الكويتي (١) .

وقد اتفقت شركة نيوجيرزي مع الشركة الانكليزية الايرانية في ايلول (سبتمبر) ١٩٤٧ على شراء ١٠٦ ملايين طن من بترول الشركة الانكليزية الايرانية من الكويت أو من ايران ــ في مدة ٢٠ سنة بسعر عيّن على أساس تكلفة الانتاج مع زيادة قليلة . كما اتفقت شركة سوكوني على شراء ٢٧ مليون طن في المدة نفسها ، ثم زيدت الكمية بعقد وقع في آذار (مارس) ١٩٤٨ الى ٦٠ مليون طن .

وكان المقدر لهذه الاتفاقيات أن يبدأ تنفيذها متى تم بناء خط أنابيب مشترك لنقل البترول من الخليج العربي الى البحر الابيض المتوسط ، وكونت لبنائه شركة في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٧ تشكلت من الشركة الانكليزية الايرانية (٦٠،٩ ٪ من الاسهم) ونيوجيرزي (٢٤،٧ ٪ من الاسهم) وسوكوني (١٤،٤ ٪ من الاسهم) على أن يكون قطر الانابيب ٣٦ و ٣٤ انشاً ومقدرتها ٥٣٥,٠٠٠ برميل يومياً (أي ٢٦ مليون طن بالسنة) وان يمر من الخط ٥٠٠ ميل في العراق و ٢٨٠ ميلا في سورية . وان تكون للخط سبع محطات للضخ خمس منها في العراق واثنتان في سورية وان ينقل البترول من الكويت ومن عبدان في ايران . وكان المأمول أن يبدأ بالحصول على مواد العمل من الولايات المتحدة الامريكية وان يتم انشاء الخط في عام ١٩٥١ . وقد خشيت العراق أن يؤثر مرور البترول الايراني والكويتي عبر اراضيها ــ على بيع بترولها ، فعارضت بمرور الخط عبر اراضيها خشية المنافسة . وفي نهاية عام ١٩٤٩ نفضت الشركات

---

(١) Longrigg. Middle East Oil. p. 147.

يدها من مشروع انشاء هذا الخط ، وابتدأت باجراء الترتيبات لبيع بترول الكويت ونقله على حاملات بترول ابتداءً من أول كانون الثاني (يناير) ١٩٥٢ •

وهذه العقود التي وقعتها الشركتان مالكتا شركة نفط الكويت المحدودة ، مع الشركات الثلاث شل ونيوجيرزي وسوكوني، تركت الحق للشركتين المالكتين بأن تشتريا من شركتيهما الفرعيتين المكونتين لشركة نفط الكويت المحدودة ـ كميات اضافية من انتاج الكويت ترسلها الشركتان الى مصافيهما في أوربا وآسيا وكذلك الى مصافي چالف في امريكا (١) •

اتفاقية شركة البترول البريطانية مع سنكلر

وفي تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٨ تعاقدت شركة البترول البريطانية مع شركة سنكلر الامريكية على بيعها كميات من البترول، وما نشر عن هذه الاتفاقية حتى الآن لا يدل على أن شركة البترول البريطانية اهتمت بتأمين مصالح الكويت • وقد فهم أن هذه الاتفاقية نصت على ما يأتي :

١ ـ أن تموّن شركة البترول البريطانية شركة سنكلر لسنين طويلة باحتياجاتها في الولايات المتحدة الامريكية من خام الشرق الاوسط بالقدر الذي تسمح به قيود الاستيراد في الولايات المتحدة الامريكية •

٢ ـ أن تشكل الشركتان شركة مشتركة بينهما تمتلكانها كليةً ، مهمتها الاصلية تصريف بترول الشرق الاوسط الخام وبترول فنزويلا الخام في نصف الكرة الارضية الغربي •

(١) Long igg. Middle East Oil. p. 221.

٣ ـ أن تشكل الشركتان شركة مشتركة بينهما تمتلكانها كليةً، مهمتها البحث والانتاج ، وخاصةً في امريكا اللاتينية !!! (٢) •

ويرى من هذا كيف أن شركة البترول البريطانية تشكل شركات للبحث عن البترول خارج الكويت بالمال الذي تجنيه من الكويت ، ولاتصرف ذلك المال في التكرير واستغلال الغازات الطبيعية والتصنيع في الكويت نفسها• وعمل الشركة هذا يساعدها على وجود حقول انتاج تمتلكها خارج الكويت وتصريف بترول تلك الحقول في الاسواق الخارجية اذا ما حصلت أزمة أوقفت تدفق البترول الكويتي الى مصافي الشركة واسواقها في الخارج•

وبذلك اصبحت منذ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥١ تمتلك شركة نفط الكويت المحدودة شركتان هما شركة دارسي للكويت (وهي شركة تملكها كلها شركة البترول البريطانية المحدودة) وشركة چالف الكويت (وهي شركة تمتلكها كلها شركة جالف) ، وبقيت شركة نفط الكويت المحدودة تقتصر عملياتها على انتاج البترول الخام الكويتي وتسليمه الى الشركتين اللتين تمتلكانها ، وعلى تكرير بسيط جداً في الكويت(٣٠٠٠٠ برميل يوميا) وهاتان الشركتان أصبحتا تبيعان البترول الخام الكويتي كل منهما الى الشركة التي تملكها • والشركتان الوالدتان تبيعان قسماً من البترول الكويتي الى شل وجيرزي وسوكوني ، واخيراً الى سنكلر أيضاً ، والقسم الآخر تشتريانه هما بنفسهما من شركتيهما الفرعيتين المكونتين لشركة نفط الكويت المحدودة !! وبذلك انحصر بيع البترول الكويتي وشراؤه بالشركتين المالكتين وحدهما !! تستعملان بعضه لتكريره في معامل التكرير التي تمتلكانها خارج الكويت ،

---

(١) Petroleum Fress Service, November, 1958.

ولاتدفعان من ربح ذلك شيئاً للكويت ، أو تبيعانه لمدد طويلة الى أربع شركات أخرىوتتقاسمان الارباح معها منذلك البيع • وظاهر أن بيع البترول الكويتي ليس حراً لكل راغب بالشراء كما تتطلب روح اتفاقية ١٩٥١ وليست له أسواق مضمونة • ولازال تصريف البترول الكويتي على هذه الحال حتى الآن ، مما لايؤمن مصلحة الكويتولا حقوقها بموجبروحالاتفاقيات معالشركة المستغلةله•

التكرير

ان حق تكرير البترول الكويتي من الحقوق التي منحتهااتفاقية امتياز عام ١٩٣٤ لشركة نفط الكويت المحدودة • والاتفاقيات حقوق وواجبات • وبعد اتفاقية مناصفة الارباح التي عقدتاعتباراً من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥١ أصبح من حق الكويت انتنال أقصى فائدة ممكنة من تكرير بترولها ، لتأمين حقها بارباح عملية التكرير هذه •

الا أن الشركة أتمت في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٩ انشاء معمل تكرير في الكويت مقدرته على التكرير لاتتجاوز (٣٠٠٠٠) برميل يوميا ، معظم انتاجه زيت الوقود لحاملات النفط والسفن الاخرى التي ترسو على شواطىء الكويت ، ونسبة البنزين الذي ينتجه المعمل ٤٪ ونسبة الكيروسين(القاز) ٢٪ ، وهذانالصنفان، أي نحو (١٨٠٠) برميل يومياً ، مع (٣٠٠) برميل ديزل هي للاستعمال المحلي في الكويت • وقد زيدت على هذا المعمل وحدة لانتاج الزفت قدرته القصوى على الانتاج هي ١٠آلاف طن سنوياً للاستعمال المحلي أيضاً •

وقد بقي هذا المعمل دون توسعة حتى بداية عام ١٩٥٨ عندما بديء بتوسعته ليتمكن من تكريره ١٩٠٠٠٠ برميل يومياً لتؤمن

حاجة حاملات البترول والسفن الاخرى التي ازداد عدد ما يرتاد منها الكويت في السنوات الاخيرة • ولكن المعمل تشغّل منه حالياً ٦٠ ٪ من طاقته العامة • وليس في المعمل وحدات لانتاج بنزين طائرات المحركات ولا زيوت التشحيم ، وهذا البنزين وهذه الزيوت تستوردها الكويت ذات أكبر مدّخر للبترول معروف حتى الآن ـ من خارج بلادها من بترولها الخام الذي يكرر في الخارج ويرجع اليها مكرراً ليباع اليها بأسعار عالية •

وعندما أمم مصدق البترول الايراني في حزيران (يونية) ١٩٥١ ، وتوقف تصدير البترول من ايران الى الخارج وتوقف معمل تكرير عبدان الذي كان يعتبر أكبر معمل تكرير في العالم ، وكان يكرر البترول الايراني وجزءاً من البترول الكويتي ، لم توسّع شركة نفط الكويت المحدودة معمل تكرير الكويت بل أبقته على حاله ، وازدادت طاقة معامل التكرير في انكلترا وبدأ البترول الكويتي الخام يزداد انتاجه ليشحن خاماً الى معامل التكرير تلك لتكرره وتبيعه مكرراً • ويكرر البترول الكويتي حالياً في معامل تكرير الشركتين المالكتين لشركة نفط الكويت المحدودة ـ في اوربا وآسيا وامريكا ، وتجني الشركتان ارباح التكرير وحدها لاتشارك الكويت بها شيئاً ، مخالفة بذلك روح الاتفاقيات مع حكومة الكويت • وهذا الاجراء يضيع على الكويت دخلا كبيراً كانت ستجنيه مباشرة وغير مباشرة فيما لو كرر جزء من بترولها في اراضيها ، ويمنع عنها وجود صناعات تكرير فيها ، يستفيد منها ابناء الكويت والبلاد العربية الشقيقة •

ان الكويت التي انتجت عام ١٩٥٨ نحو ٧٠ مليون طن من البترول الخام أي نحو ٩٪ من انتاج جميع العالم غير الاشتراكي ،

وأكثر من ربع انتاج الشرق الاوسط ، والتي يبلغ مدخرها من البترول أكثر من ربع مدّخر العالم غير الاشتراكي كله ، لايكرر فيها من بترولها هذا حالياً أكثر من ٤ بالألف مما يكرر في العالم غير الاشتراكي (أي نحو ١٠٠ الف برميل يومياً من نحو ٢٣ مليون برميل يومياً) !! (١)

طاقة التكرير

البلد	عام ١٩٢٥ برميل يومياً	١٩٥٨ برميل يومياً
الكويت	—	٣٠,٠٠٠
عدن	—	١٢٠,٠٠٠
مجموع الشرق الاوسط	٦٠,٠٠٠	١,٢٦٠,٠٠٠
المملكة المتحدة	٧٥,٤٠٠	٥١٩,٣٠٠
مجموع اوربا الغربية	٨٣,٥٠٠	٢,٩٢٢,٧٠٠
مجموع العالم	٣,٧٠٢,٣٠٠	٢٠,٥٣٤,٠٠٠

والغريب أن تكرير بترول الخليج العربي تقوم بأكثره الشركات المنتجة في غير البلاد المنتجة ذاتها ، فمعظم ما يكرر من البترول في معمل تكرير عدن (١٢٠٠٠٠ برميل يوميا عام ١٩٥٨) يأتي من الكويت ، وتحرم من تكريره الكويت نفسها ، ومعظم ما يكرر في معمل تكرير البحرين (٢١١٠٠٠ برميل يوميا عام ١٩٥٨) يأتي من المملكة العربية السعودية بينما هبط انتاج معمل تكرير رأس تنورة في المملكة العربية السعودية هبوطاً ملحوظاً في عام ١٩٥٩

(١) ينظر مقال « التوسع الكبير في التكرير » في مجلة النفط ، عدد شباط (فبراير) ١٩٥٩ و Petroleum Panorama (An Issue of Oil & Gas Journal) 1959. p. F. 40 .

وان نصف البترول الذي تستهلكه المملكة المتحدة يأتيها من الكويت وتكرره معامل تكرير انكلترا ولا تستفيد الكويت الا من أرباح بيع البترول الخام فقط الى الشركتين مالكتي شركة نفط الكويت المحدودة من الشركتين الفرعيتين اللتين تستلكانهما • وستزيد شركة البترول البريطانية وحدها وهي التي تملك نصف شركة نفط الكويت المحدودة ـ طاقة تكريرها نحو ٨ ٣/٤ مليون طن سنوياً عام ١٩٥٩(١) ، وانما خارج الكويت !

الغازات الطبيعية

ان المادة الاولى من امتياز استغلال البترول في الكويت الممنوح عام ١٩٣٤ قد أعطى ملكية الغاز الطبيعي المطلقة المنتج في جميع الكويت الى شركة نفط الكويت المحدودة ، كما أعطاها حق انتاجه واستعماله وتصديره وبيعه •

والشركة لاتستعمل الا الجزء اليسير من الغاز الطبيعي هذا في معمل التكرير وللاستعمال المنزلي المحدود • وأخيراً عملت على اعادة نحو ماية مليون قدم مكعب يومياً الى الحقول ليساعد على دفع البترول الى أعلى ويحافظ البترول بذلك على تدفقه بكميات كالسابق أو ما يقاربها • وبعد اجراء حقن الغاز الطبيعي في الحقول سيظل أكثر من اربعماية مليون قدم مكعب يحترق يومياً منه في الهواء لاتستفيد الكويت منه شيئاً • مع العلم أن في الولايات المتحدة الامريكية تسن قوانين زاجرة تمنع من اضاعة هذه الثروة الطبيعية الكبرى •

ان هذه الغازات الطبيعية هي ثروة طبيعية قيمة من حق الكويت أن تستفيد منها لا أن تضيع عليها • ومن حق الكويت أن تنشىء

---

(١) مقال مجلة النفط المشار اليه اعلاه •

الشـركة فيها معامـل للاستفادة من هـذه المـادة الثمينة في صناعات قيمة كانتاج الكبريت والسماد الطبيعي واللدائن (البلاستيك) والصناعات البترولية الكيمائية الاخرى من أدوية ومقويات وخلافها. هذا بالاضافة الى امكانية تسييل الغاز وبيعه في اوربا كما فعلت شركة British Methane & Constock International التي تمتلك قسماً منها شركة زيت كونتننتال الامريكية ، حيث ارسلت في شباط (فبراير) ١٩٥٩ السفينة المسماة (ميثين بيونير) حمولة خمسة آلاف طن ، تحمل نحو ٣٢ الف برميل من غاز الميثين المسيَّل من امريكا الى شـركة على نهر التايمس في انكلترا .

وان حرق الكميات الضخمة من هذه الثروة الطبيعية في الكويت هو ضياع ثروة طبيعية قيمة على الكويت . وعدم الاستفادة منها بالصناعة في الكويت يضيع على الكويت امكانية وجود صناعات قيمة تشغل ابناءها وتوجد للبلد مورداً آخر غير مورد الضريبة على ربح بيع البترول الخام . وفي الوقت نفسه فان واجب الشركة أن تستفيد من هذا الغاز في الكويت وتدفع على ارباحه ضريبة الدخل التي نصت عليها اتفاقية ١٩٥١ .

الفصل السابع

موظفو وعمال الشركة

ان للكويتيين الحق الاول في اعمال أية شركة تعمل في بلادهم. وهذا حق من حقوق الدولة تفرضه على أية شركة تعمل في اراضيها، رغم أن اتفاقية الامتياز الاصلية نصت أيضاً على واجب الشركة تشغيل الكويتيين بقدر المستطاع في جميع الاعمال التي يصلحون لها تحت رقابة موظفي الشركة الفنيين ، ونصت على انه ان لم يوجد كويتيون لملء بعض الاعمال فالافضلية تنتقل الى ابناء البلاد العربية المجاورة. وقد اضافت اتفاقية كانون الاول (ديسمبر ١٩٥١) ان على الشركة واجب تدريب العمال الكويتيين والمساهمة بتعليم تلامذة المدارس في الكويت وطلاب الجامعات في الخارج.

ان فنزويلا مثلاً تحتم على شركات البترول العاملة لديها وخاصة شركة كريول أكبر شركة بترول عاملة لديها ، أن تملأ أكبر الوظائف لديها بالوطنيين. وقد أصبح في الكويت عدد وافر من المتعلمين من حقهم أن يملأوا الوظائف الكبرى في الشركة دون أي تمييز عنصري ، واذا لم تجد الشركة من الكويتيين من يملأ بعض الوظائف الكبرى فواجبها بموجب نص الاتفاقية أن تبحث عنهم في البلاد العربية الشقيقة. ومبدأ كون المراقبين الفنيين من البريطانيين أو الامريكيين أو خلافهم ، ربما كان يصلح عام ١٩٣٤ عندما وقعت

اتفاقية الامتياز الاصلية ، ولكنه لم يعد يصلح ولايمكن قبوله أو المناقشة به أو الاستناد اليه بعد ربع قرن كامل من ذلك التاريخ . ولهذا فان جميع وظائف الشركة ، لا الاعمال اليدوية الشاقةوالتي لاتحتاج الى جهد فكري ، يجب أن تكون مفتوحة أمام الكويتيين بلا استثناء اذا وجد من يمكنه اشغالها منهم ، واذا لم يوجد من يشغلها فعلى الشركة املاؤها باخوانهم من عرب الاقطار العربية الاخرى بلا تمييز أو محاباة .

والذي يؤسف له أن شركة نفط الكويت المحدودة تتحاشى أن تذكر في تقاريرها السنوية لحكومة الكويت الاحصاءات الدقيقة عن عدد الذين يشغلون الوظائف والاعمال الكتابية والاعمال الاخرى في الشركة مع جنسياتهم ونسبهم ودرجاتهم ونسبة مايدفع لكل منهم .

وقد ذكرت الشركة في تقريرها السنوي لعام ١٩٥٧ أن عدد الموظفين العرب في نهاية ذلك العام كان ٢٣٤ موظفا من أصل ٢٠٨٠ موظفا أي نحو ١١،٢٥٪ من مجموع الموظفين ولكنها لم تذكر كم منهم في الدرجة العليا وكم منهم من صغار الموظفين . ومع ذلك فان هذه النسبة ضئيلة جدا لايمكن التغاضي عنها والسكوت عليها .

وذكرت الشركة كذلك ان مجموع عدد العرب الذين يعملون في الشركة ٤١٥٥ ، أي ٥٣،٣٢٪ من مجموع مستخدمي الشركة باستثناء الخدم . وهذه النسبة ضئيلة جدا اذا قيست بمستخدمي شركات البترول الاخرى في الشرق الاوسط . ولم تذكر الشركة كم من هؤلاء كويتيون وكم منهم من البلاد العربية الاخرى ، ومن أية بلاد هم .

وقد ذكرت الشركة ان معدل كسب العامل في الشهر الواحد

عام ١٩٥٧ (بما في ذلك المرتب وساعات العمل الاضافية والعلاوات!!) كان ٤٦٦ روبية ، مع أن العامل في الكويت يمكنه أن يحصل بسهولة على دخل أكبر من ذلك الدخل في أي عمل آخر .

والكويتي من حقه أن يعمل ويستفيد من عمله في شركة تستغل الثروة الطبيعية الوحيدة في بلاده .

وقد ذكر السيد امين عز الدين في كتابه « عمال الكويت من اللؤلؤ الى البترول » المطبوع في مطبعة حكومة الكويت عام ١٩٥٨ (ص ٥٦ وما بعدها) أن عدد الموظفين والعمال والخدم في الشركة عام ١٩٥٨ كان ٨١١١ شخصاً مقسمين كما يلي :

الجنسية	موظفون	مراقبون	عمال	خدم	المجموع
بريطانيون	٩٧٠	—	—	—	٩٧٠
أوروبيون آخرون	٠٠٦	—	—	—	٠٠٦
أمريكيون	٠٧٥	—	—	—	٠٧٥
هنود	٧٧٧	٠٥٣	٤١١	٧٩٤	٢٠٣٥
باكستانيون	١٠٨	١٠٣	٧٢٦	٢٠٧	١١٤٤
عرب	٢١١	٣٦٥	٣٢٩٣	٠١٢	٣٨٨١
المجموع	٢١٤٧	٥٢١	٤٤٣٠	١٠١٣	٨١١١

ويتضح من هذا ان نسبة الموظفين العرب الى الموظفين الآخرين هي أقل من ١٠٪ وان الموظفين الهنود والباكستانيين هم أكثر من ٤١٩٪ بالنسبة للموظفين العرب ، أي أكثر من أربعة اضعافهم .

وقد ذكر الاستاذ امين ان عدد الموظفين والعمال العرب يتضمن أيضاً عددا كبيرا من «الايرانيين» المستعربين . كما شكا من أن الشركة

لم تكن حريصة على تطبيق نصوص اتفاقية الامتياز فيما يتعلق باعطاء الاولوية في الشركة للموظفين والعمال الكويتيين ثم للعرب من البلاد المجاورة والى أنها لاتعمل جاهدة على « تعريب » الوظائف والاعمال فيها • وشكا من ان الشركة اتبعت « سياسة » قصر وكالات التوظيف والاستخدام على بيروت وبغداد وبومباي وكراتشي(١)• وان سياسة التوظيف والاستخدام هي مشوبة دائماً بروح التعصب السياسي ــ لامن جانب المطالبين بحقوقهم الطبيعية من ابناء الشعوب العربية مانحة الامتيازات ــ ولكن من جانب الشركات ذاتها وكبار موظفيها المخضرمين !!!

ولا شك أن شركة استغلال البترول في الكويت ستعمل قريباً تحت الظروف الملحة والطلب الحق ــ في أن ينال الكويتيون واخوانهم العرب الاشقاء حقهم بوظائف واعمال الشركة ومعاشاتها العالية ، وان ترفع دخلهم وتستبدل غير العرب عندها بموظفين وعمال عرب وستتحقق أنهم أحرص على مصلحة بلادهم ونفعها الحق من سواهم من جنسيات اخرى قد ترى الشركة أنهم آمن لها وأضمن سياسياً •

---

(١) كتاب الاستاذ امين عز الدين ص ٥٧ و ٥٨ •

الفصل الثامن

سبل وآفاق

لقد انقضت ماية عام على صناعة البترول في العالم ، كماانقضى خمسون عاماً على صناعته في الشرق الاوسط ، وانقضى اثنا عشر عاماً على بدء انتاجه بكميات تجارية في الكويت ، وفي هذه المدة، أي منذ بدء التصدير من الكويت حتى الآن تجاوز ما اصدرته شركة نفط الكويت المحدودة من بترول الكويت ثلاثة آلاف وثلاثماية مليون (٣,٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠) برميل ! وقد تضاعف الانتاج في أقل من ١٣ سنة أي من عام ١٩٤٦ حتى الآن نحو ٩٠ ضعفاً ، بينما لم يتجاوز مجموع انتاج العالم ٣ أضعاف في المدة ذاتها . وتصدر الشركة حالياً نحو مليون ونصف مليون برميل يومياً ، وهو أعلى تصدير للبترول في الشرق الاوسط ويأتي فوراً بعد تصدير الشركات في فنزويلا ، أي أنه من جهة كثرته يأتي الثاني في العالم. وبلغت زيادة التصدير في سنة ١٩٥٨ نحو ٣٣٪ على ما كانت عليه عام ١٩٥٧ ، بينما كانت الزيادة في العالم كله في المدة نفسها ٦٪ وفي المملكة العربية السعودية ٢٪ فقط. وزيادة الانتاج هذه بوقت قصير من شأنها ان تقلل نسبة كمية البترول التي يمكن استخراجها من مدخر البترول في جوف الارض وتضيع بذلك كميات منه على الكويت وشعبها لان كثرة الانتاج بوقت قصير يرافقها خروج

كميات كبيرة من الغازات الطبيعية المرافقة للبترول وهذه تحترق وتضيع على الكويت ، ويخف ضغط الغاز الذي يدفع بالبترول الى أعلى ، وبذلك تتضرر الآبار وتحتاج الى اعادة حقنها بالغازات آلياً مما يكلف عشرات ملايين الدولارات ، يضيع نصفها على الكويت، هذا عدا تكاليف المشروع كل سنة .

وقد صرّح مستر ساوثويل المدير العام للشركة قبل عام واحد بأن الشركة تعمل على أن تزيد انتاجها اليومي بعد نحو سنة الى أن يبلغ ١،٧ مليون برميل يومياً اذا حصل طلب متزايد للبترول اذذاك(١). ولدى الشركة سبع حفارات ، خمس منها دائبة العمل .

وقد بنت الشركة فرضة جديدة للتصدير فزادت مقدرة الكويت على التصدير بعد بنائها بمعدل مليون برميل يومياً فأصبح بامكان ميناء الأحمدي ، بفرضتيها الجنوبية والشمالية ، تصدير مليونين ونصف مليون برميل يومياً .

وبني كذلك في الفرضة الشمالية الجديدة ١٥ خزاناً تتسع لاربع ملايين برميل من البترول الخام ، وعملت الشركة بجد على ايصال انتاج حقل الروضتين في الشمال الى الفرضة الجديدة ، وعادت الى الحفر في حقل الصبرية المغلق ، وتعمل على برنامج من شأنه انتاج نصف مليون برميل من حقلي الروضتين والصبرية في شمال الكويت ، عدا ما تنتجه حقول البرقان والاحمدي والمقوع .

ان هذا الازدياد الواسع في التصدير مدعاة لتفكير ابناء الكويت وكل العرب المهتمين بقضايا بلادهم . اذ ما معنى ازدياد الانتاج عام ١٩٥٨ بنسبة ٢٣ ٪ في الكويت عما كان في عام ١٩٥٧ بينما لم يزد

---

(١) Petroleum Week, March 21, 1958, p. 55

عن ٢٪ في المملكة العربية السعودية المجاورة لها ، في المدة ذاتها ؟

اننا لانستطيع أن نتكهن كما تكهن مستر هارفي أوكنور الكاتب الامريكي(١) بأن الشركات العاملة في حقول الخليج العربي ليست واثقة من استمرارها بالاحتفاظ بهذه الحقول لمدة تتجاوز خمس الى عشر سنوات ، وربما أقل • ولا ان نجزم كما جزم فتحي غانم بأن رجال البترول – منذ أمم جمال عبد الناصر قناة السويس •• وظهرت انتفاضة القومية العربية بين الشعب العربي في كل مكان – وهم يجزمون بينهم وبين انفسهم على أن بقاء البترول تحت سيطرة انكلترا وامريكا أمر موقت ، وان نهاية البترول المحتومة هي أن يصبح ملكاً للعرب ••• ولكن متى ؟ اليوم أم بعد سنة ، أم بعد خمس سنوات ؟ وان رجال البترول تناقلوا فيما بينهم تقديراً أجمعوا عليه ، وهي ان المدة التي يستطيعون الاحتفاظ خلالها بالبترول هي خمس سنوات فقط ••• وأن أية سنة تمر بعد هذه السنوات الخمس وهم محتفظون بالبترول ستكون حظاً سعيداً غير متوقع هبط عليهم من السماء(٢) • فنحن لايمكننا ان نغوص الى أعماق نفوس العاملين في هذه الصناعة في الشرق الاوسط • كما أن فكرة تأميم بترول الشرق الاوسط لازالت بعيدة • والخطر على بترول الكويت من ناحية التأميم هو أقل من الخطر على أي بترول آخر في الشرق الاوسط ••• ولهذا فاننا نعالج الاسباب الظاهرة لهذه الزيادة المتتابعة السريعة بانتاج بترول الكويت ، وهي كثيرة •

ان بترول الكويت ذو أهمية لبريطانيا ، لان الكويت تقدم

---

(١) Harvey O'Connor, « Near East Oil », Monthly Review, January & February, 1959.

(٢) فتحي غانم – « سياسة الادارة المتاعب » بمجلة روز اليوسف ، العدد ١٥٩٦ المؤرخ ١٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٩ •

أكثر من نصف محروقات المملكة المتحدة . وهذا أيضاً يوفر على المملكة المتحدة الدولارات التي يدفعها سواها من البلدان ثمناً للبترول ، لان أثمان البترول الكويتي الذي يذهب للسلكة المتحدة يدفع بالاسترليني .

وبيع البترول الكويتي خارج منطقة الاسترليني يأتي بدولارات لشركة نفط الكويت المحدودة ، بل للدخل القومي البريطاني ، بينما لاتدفع الشركة ضريبة الدخل لحكومة الكويت الا بالاسترليني وحده بموجب اتفاقية ١٩٥١ . وأمير الكويت يوظف في لندن ثلث دخل البترول بفائدة ٢ ١/٢ ٪ أو نحو ذلك . وهذا الجزء هو أكبر مبلغ فردي يوظف في بريطانيا ، وقد بلغ حتى الآن أكثر من ٧٥٠ مليون دولار ، ويوظف سنوياً أكثر من ٤٠ مليون جنيه استرليني هناك . وهذا المبلغ في الواقع هو مرساة المالية البريطانية ، حتى ان البعض يعتقدو أن قدرة بريطانيا على الوفاء بديونها يعتمد على ماتورده اليها هذه البلد الصحراوية الصغيرة في شمال الخليج الفارسي . وقد كتب مستر سالزبرجر المحرر المتجول لجريدة النيويورك تايمز يقول : « انه من المفارقات لهذا العصر القائم على مناهضة الاستعمار ، أنه لو تخلت امبراطورية بريطانيا فجأة عن مناطق نفوذها في الخليج الفارسي، لانهار في الغالب حلف الاطلنطي وجميع العالم الحر » .

وبالاضافة الى ذلك فان معظم العقود للقيام بالمشاريع في الكويت ، وخاصة للشركة تأخذها شركات بريطانية .

وقد استوردت الشركة بضائع من بريطانيا بنحو ١٥ مليون جنيه استرليني عام ١٩٥٨ ، كما ان استيراد الكويت من بريطانيا

في العام نفسه قدّر بنحو ٥٧ مليـون جنيه استرليني(١) أي نحو نصف دخل الكويت من البترول ، الذي قدّر عـام ١٩٥٨ بأكثر قليلا من ١٢٠ مليون جنيـه • ومعظم مستوردات الكويت مـن بريطانيا هي مواد استهلاكية •

وبترول الكويت عامل كبير في رفاهية بريطانيا ، اذ أنه يمون معاملها بالوقود كما يزود اسطولها الحربي باحتياجاته • والحكومة البريطانية تملك بوساطة وزارة البحرية البريطانية أكثر من نصف أسهم شركة البترول البريطانية التي تملك نصف شركة نفط الكويت المحدودة • وللحكومة البريطانية سلطة ونفوذ على شـركة نفط الكويت المحدودة لانها شركة بريطانية رغم أن نصفها تملكه شركة چالف الامريكية ، ولان الشركة مرتبطة مع الحكومة البريطانية بشروط وقيود منذ عام ١٩٣٤ •

وبعدما توقف تصدير البترول مـن ايران للعالم في حزيران (يونيه) ١٩٥١ وتوقف معمل التكرير في عبدان ، بدأ انتاج الكويت البترول الخام يزداد ، وبدأت معامل التكرير في المملكة المتحـدة تتسع • وقد تضاعف اهتمام البريطانيين بانشاء معامـل التكرير والخزانـات ببـلادهم ، كمـا تضاعف اهتمام شـركة البترول البريطانية بتوسيع معامل التكرير التي تمتلكها خارج منطقة الخليج العربي ، وفي بريطانيا خاصة بعد اغلاق قنال السويس في أواخر عام ١٩٥٦ ، حتى ان معدل التكرير اليومي في المملكة المتحـدة أصبح (٥١٩,٣٠٠) برميل • وما ستزيده شركة البترول البريطانية لوسائل التكرير عام ١٩٥٩ خارج الكويت يقدر انتاجه بنحو ٨ ٣/٤ مليون طن زيادة عن الموجود لديها •

---

(١) Petroleum Press Service, February 1959, p. 61.

وشركة البترول البريطانية تفضـــل أن يكون أكثر انتاجهـا للبترول الخام في الخليج العربي من الكويت لامن سواها لانهـا تمتلك نصف البترول المنتج هناك بينما حصتها فيما تنتجه مجموعة الشركات في ايران هي ٤٠ ٪ وحصتها فيما ينتج في قطر والعراق هي ٣/٢٣٫٤ ٪ ، ولهذا السبب ليست لها فيها سلطة كالسلطة التي لها في شركة نفط الكويت المحدودة •

ويمكننا أن نقدّر دخل شركة البترول البريطانيةوحدها من عملياتها ببترول الكويت من انتاج وتكرير ونقل وتسويق بأكثر من ١٧٠٠ مليون دولار في الاثنتي عشرة سنة الماضية ، على اعتبار أنها مالكة نصف شركة نفط الكويت المحدودة ، وحصة شركةچالف تقدر كذلك بـ ١٧٠٠ مليون دولار • وكل ما وظفته الشركتان من مال في الكويت لم يتجاوز ٢٥٠ مليون دولار •

ويساعد شركة نفط الكويت المحدودة على الاكثار من انتاج البترول الخام في الكويت امور طبيعية وفنية كثيرة ، أهمها ان تكاليف الانتاج زهيدة في الكويت اذا قيست بأي بلد منتج آخر • وذلك لاسباب عديدة منها ان البترول موجود على أعماق قليلة بين ٣٥٠٠ و ٥٠٠٠ قدم ، ونسبة الانتاج للبئر الواحدة عالية أي نحو ٥٠٠٠ برميل يومياً تخرج بقوة الضغط الذاتي ، وبعضها ينتج عشرة آلاف برميل يومياً • وانتاج بئر واحدة من هذه الآبار في الكويت لمدة عشرة أيام يساوي مجموع معدل انتـاج البئر الواحـدة في امريكا في نحو خمس وعشرين سنة(١) !!

والآبار الجافة قليلة جداً في الكويت حتى ان بين آل ٢٢٢ بئراً الاولى وجدت بئران فقط جافتين • ولم يظهر مثيل لهذا في عالم البترول قاطبة •

(١) انظر ايضا Wayne Mineau.- The Go Devils p. 213.

وقد اكتشف في الكويت مدخر قدّر بستين الف مليون برميل في ٣٣٠ بئراً فقط ، بينما ٣٣ الفمليون برميل في الولايات المتحدة الامريكية احتيج لاكتشافها الى حفر ٥٥٩٠٠٠ بئر ، و ١٦ الف مليون برميل في فنزويلا حفر لها ١١٢٧٢ بئراً .

والمسافات بين حقول البترول والشاطىء قصيرة ، ويسيل البترول عبر الصحراء بقوة الجاذبية الارضية ، كما ان الايدي العاملة في الكويت رخيصة نسبياً .

ورخص الانتاج في الكويت يمكّن الشركة من تسليم بترول خام من الكويت الى معمل تكرير على شاطىء الاطلنطي في الولايات المتحدة الامريكية — بسعر أرخص من سعر بترول خام يماثله بالنوع مشحون من ولاية تكساس في الولايات المتحدة نفسها ! فتكاليف انتاج برميل واحد في الخليج العربي يتراوح بين ٨ سنتات و ٢٥ سنتاً ، بينما يكلف ذلك أكثر من دولار في الولايات المتحدة.

والرأسمال الذي يدفع في الولايات المتحدة الامريكية — مثلا — على البحث عن البترول قدّر عام ١٩٥٦ بما يعادل ١٫٧١ دولار لكل برميل اكتشف ، بينما ما دفع على الاكتشاف في فنزويلا قدّر بـ ١٠ سنتات للبرميل الواحد ، وما صرف في الشرق الاوسط قدّر بنصف سنت !!(١) .

وقد قدّرت مجلة Forbes الامريكية بأن ما يوظف في صناعة البترول في الشرق الاوسط يمكن استرداده في سنة واحدة(٢) ولكنه يحتاج الى ١٫٢ سنة ليسترد اذا وظف في فنزويلا،

(١) Harvey O'Connor, « Near East Oil » in Monthly Review, January, 1959, p. 348.

(٢) والواقع — باقل من سنة .

والى ٣،١ سنوات اذا وظف في الولايات المتحدة الامريكية .

وتحبذ الشركتان المالكتان لشركة نفط الكويت المحدودة زيادة الانتاج من الكويت لانهما هما المشتريتان للبترول من الشركة المنتجة ، أي أنهما هما البائعتان وهما المشتريتان ! وتحسبان لانفسهما خصماً .. ولا تطالبهما حكومة الكويت بلزوم حفظ دفاتر حسابات شركة النفط في الكويت ، بل تبقى تلك الدفاتر في لندن لاتستطيع الحكومة الكويتية الوصول اليها كلما شاءت ذلك .

والحكومة الكويتية لم تطالبهما بتسليمها الريع بترولا عيناً بدلا من النقد ، لتتصرف به الكويت كما تشاء بالبيع للغير ودخول حكومة الكويت الى أسواق البترول في العالم .

وعلى كل حال فان الحكومة البريطانية هي التي تشير ، بوساطة المعتمد البريطاني في الكويت ، على الحكومة الكويتية في شؤونها المالية ، وهي واسطة اتصال شركة الانتاج بحكومة الكويت .

وأهل الكويت قلة لايتجاوزون ٢١٠ آلاف نسمة ، وأكثرهم متجمع في مدينة الكويت ، ونسبة دخل الفرد الواحد من أعلى النسب في العالم . وكل اصلاح وبناء في الكويت يبدو عظيماً ويبرز للعيان لأنه محصور في مدينة الكويت في الغالب . ولهذا فالكويتيون مكتفون الى حدٍّ ما بنسبة الدخل العالية التي يحصلون عليها من واردات البترول ، وليسوا كالشعوب الكبيرة بعددها والتي تسكن بلاداً واسعة ونسبة دخلها واطئة ، فيحتاجون الى دخول كبيرة ويلحون على شركات انتاج البترول العاملة لديها بزيادة الدخل .

ومع أن امتياز استغلال البترول في الكويت أعطي منذ ربع

قرن فانه ليست في الكويت هيأة أو مديرية عامة تشرف على الامور البترولية هناك وتتولى الاشراف على شركة النفط ، كما هو الحال في البلاد الاخرى المنتجة للبترول سواءً في الشرق الاوسط أو في امريكا اللاتينية . ولهذا ليس لدى حكومة الكويت هيأة لرسم السياسة البترولية ولا للرقابة الفنية على الشركة ولا لمحاسبتها وتدقيق حساباتها . وحكومة الكويت لم تعارض بالخصومات كما عارضت الحكومة العربية السعودية مثلاً . كما أنه ليس في الكويت قانون ينظم أصول استغلال البترول والغازات الطبيعية .

واردات البترول الخام الى الولايات المتحدة الامريكية من الشرق الاوسط

(بآلاف البراميل يومياً)

السنة	الكويت	العربية السعودية	بقية بلدان الشرق الاوسط (العراق،ايران،قطر،المنطقة المحايدة)
١٩٤٨	٩	٤٠	١٤
١٩٥٠	٧٣	٤٠	٠١
١٩٥٢	٧٣	٨٠	٠٢
١٩٥٤	١١٣	٧٦	٢٤
١٩٥٦	١٢٨	٧٦	٧٩
١٩٥٧	١٣٥	٥٨	٤٢

المصدر : النشرة الاحصائية لمعهد البترول الامريكي ، المجلد ٣٤ العدد١٩ والمجلد٣٨ العدد٢١ ، وبيان البترول الشهري رقم ٤٢٥ المؤرخ ١٢ شباط (فبراير) ١٩٥٨ الصادر من مكتب التعدين للولايات المتحدة الامريكية .

اثمان صادرات البترول الى الولايات المتحدة الامريكية
واثمان المستوردات منها ـ بملايين الدولارات
١٩٥٤ ـ ١٩٥٦

البلد	١٩٥٤		١٩٥٥		١٩٥٦	
	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات
الكويت	٧٠،٥	١٤،٥	٩٥،٣	١٥،٦	٩٣،٠	٣٠،٨
العربيةالسعودية	٥٤،٢	٤٣،٣	٥٤،٣	٦٩،٠	٦٨،١	٧٤،٤

المصدر : تقرير وزارة التجارة الامريكيةرقم ١١٠ للسنين١٩٥٤ و ١٩٥٥ و ١٩٥٦ ومجلة وزارة التجارة الامريكيةعن المعلومات عن تجارة العالم الجزء ٣ العدد ٥٧ ـ ٥٨ .

فهنالك حكومات لبلاد منتجة للبترول في الشرق الاوسط رسمت خططاً لسياسات بترولية تستهدف منها الوصول الى غايات معينة لمصلحة البلاد ، كتقدير الثروات الطبيعية بعمل احصاءات دقيقة عنها ، واستغلالها على أكمل وجه يضمن مصلحة البلد ، وعدم تبديدها أو ضياعها . ومن تلك الغايات أيضاً هدف مطالبة شركات البترول العاملة لديها بدفع ضريبة دخل للحكومة على أرباح جميع عمليات البترول المعطى به امتياز كعمليات التكرير والنقل والتسويق. الا أن الشركتين المالكتين لشركة نفط الكويت المحدودة العاملة في الكويت تجني من هذه العمليات مآت ملايين الدولارات سنوياً، ولاتدفع عنها ضريبة دخل لحكومة الكويت .

ولا توجد رقابة فنيةحكومية علىشركة نفط الكويت المحدودة تتأكد مثلاً بأن لايكون الاكثار من الانتاج من حقل ما مضراً بذلك الحقل . فالشركة انتجت أول الف مليون برميل من البترول الخام

الكويتي بأسرع مدة مرت بتاريخ استخراج البترول في العالم حتى ذلك الوقت • فقد زاد الانتاج الكويتي على (١٠٠٠) مليون برميل في عام ١٩٥٣ أي بعد مدة ٧ سنوات فقط من تاريخ التصدير التجاري ، بينما كان اسرع انتاج بعده هو انتاج المملكة العربية السعودية الذي وصل مجموع انتاجها الألف مليون برميل بعد مرور ١٦ سنة من تاريخ اول انتاجها بكميات تجارية • ثم تجاوز الانتاج في الكويت الألفي مليون برميل في أيار (مايو) ١٩٥٦ ، وتجاوز الثلاثة آلاف مليون برميل في عام ١٩٥٨ • ولم يعرف بتاريخ البترول في العالم انتاج اسرع من هذا الانتاج (ينظر البيان ص ٧٤) • والشركة تعمل على حقن آبار البرقان بالغاز ، والحقن أي اعادة قسم من الغازات للآبار ليس في العادة دليلاً على أنه قد اتبعت في الانتاج أفضل الطرق الصحيحة ، وهو في الغالب دليل على حصول ضرر للآبار من زيادة الانتاج وضياع الغاز الطبيعي ، وعدم المحافظة على مدّخر البترول محافظة فنية •

وليست هنالك رقابة فنية حكومية مثلاً تهتم بالمسافات بين الآبار وتهتم بعدم تضييع قوة الدفع والمحافظة على المدّخر من البترول وعلى المحافظة على الثروة القيمة من الغازات الطبيعية التي تحترق وتذهب هباء منثوراً •

كما أنه ليست هنالك مطالبة بلزوم تكرير كميات كبيرة من البترول في البلاد فتوجد صناعات في البلاد وتدر على البلد دخلاً وربحاً كبيرين ، مع العلم ان الزيت الكويتي يكرر في بلد قريب كعدن مثلاً ولا تكرر تلك الكميات في الكويت ذاتها • والكثير من البترول الكويتي يكرر في بريطانيا واوربا والولايات المتحدة الامريكية • وعملية تصدير البترول الخام الى اوربا واستيراد المواد

المكررة منه من اوربا ــ عودة الى تاريخ الاستعمار السابق عندما كانت بلاد الشرق تنتج المواد الاولية لتصديرها الى الغرب حيث تصنع مواداً جديدة وتعاد الى البلاد الشرقية لتباع بأثمان باهظة، ومثل هذا العمل أصبح الزمن يحاسب عليه والاجيال الحالية لا تغتفره .

وعدم وجود جهاز محاسبة حكومي في الكويت لمحاسبة شركات النفط ، كما هو في بلاد منتجة مجاورة ، يضيع بلا شك اموالاً طائلة على الحكومة والبلاد .

فالواقع ان المحاسبين الذين يحاسبون شركة نفط الكويت المحدودة ، وهم شركة (وني ، ماري وشركاهم) البريطانية ، انما يعملون بأغرب طريقة في عالم المحاسبة ومراجعة الحسابات ــ هي أنهم وكلاء لشركة النفط وبنفس الوقت وكلاء لحكومة الكويت!!! التي تستحق لها ضرائب دخل على شركة النفط . وحكومة الكويت تقبل بيانات الشركة التي يصادق عليها المحاسبون على أنها صحيحة. وتدفع حكومة الكويت نصف نفقاتهم !!! وجميع دفاتر حسابات الشركة الاساسية في لندن وليست في الكويت . وهذا الترتيب أقل مايقال فيه انه مجلبة للانتقاد . اذ أن أصول المحاسبة التي تتبعها شركات المراجعة والمحاسبة القانونية في انكلترا والولايات المتحدة الامركية مثلاً كثيراً مالا تقرها عليها ادارات الضرائب في تلك البلاد . ولو كانت كل أعمال شركات المراجعة هذه مثالية لما أصبح هنالك لزوم لوجود ادارات الضرائب في أكبر البلاد المتمدنة !

وفي البلاد المجاورة مثلاً لم تقر ادارات البترول الحكومية فيها الحسومات المتزايدة الحافزة على بيع كميات الانتاج (١) ، وفي

---

(١) مجموعة اتفاقيات الحكومة العربية السعودية مع شركة الزيت العربية الامريكية (ارامكو) طبع الحكومة، ص ١٠١ . وحقائق وارقام عن سياسة النفط ــ نديم الباجه جي، ص ٢١

نسب مدخر البترول الخام وانتاجه وعدد الآبار المنتجة
١٩٥٧

البلد	عدد الآبار المنتجة (أ)	مدخر البترول الخام (ب) (آلاف البراميل)	انتاج البترول الخام (مجموع آلاف البراميل يوميا)	نسبة المدخر بالبئر الواحدة (آلاف البراميل)	نسبة الانتاج للبئر الواحدة (براميل يومياً)
الولايات المتحدة	٥٥٩٠٠٠	٣٣,٠٠٠,٠٠٠	٧,١٦٠	٥٩	١٣
فنزويلا	١١٢٧٢	١٦,٠٠٠,٠٠٠	٢,٧٩٠	١,٤٢٣	٢٤٦
الكويت	٢٣٠	٦٠,٠٠٠,٠٠٠	١,١١٠	٢٦٠,٨٦٠	٤,٨٢٦
العربية السعودية	١٨٧	٤٥,٠٠٠,٠٠٠	٩٩٠	٢٤٠,٦٤٠	٥,٢٩٤
ايران	٨٨	٣٢,٠٠٠,٠٠٠	٧٢٥	٣٦٣,٦٠٠	٨,٢٣٩
العراق	٧٥	٢٥,٠٠٠,٠٠٠	٤٤٠	٣٣٣,٣٣٣	٥,٨٦٦
المنطقة المحايدة	٥٨	٠٥,٠٠٠,٠٠٠	٠٦٥	٨٦,٢٠٠	١,١٢١
قطر	٣٦	٠١,٧٥٠,٠٠٠	١٣٦	٤٨,٦١٠	٣,٧٧٧

(أ) في ١ تموز (يوليو) ١٩٥٧
(ب) في ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٧

المصدر : مجلة الزيت والغاز الامريكية المؤرخة ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٧

فنزويلا لاتسمح الحكومة بهـذه الخصميات الا اذا كانت هنالك بينات كتابية تدل على أن عمليات الخصم كانت بحسن نية مـع شركات ليست وليدة الشركات البائعة ، وكان من المؤكد خسارة الصفقات الاضافية الزائدة عن كميات البيوع المعتادة ، لو لم تعطَ تلك الخصميات(١)• بينما في الكويت لاتزال شركة نفط الكويت المحدودة تحسب للشركتين مالكتيها خصميات على كميات الانتاج تبلغ ٥٪ من السعر ، حتى ان الكميات المباعة من بترول الكويت للولايات المتحدة الامريكية ازدادت من ٩ آلاف برميل يومياً عام ١٩٤٨ الى ١٣٥ الف برميل يومياً عام ١٩٥٧ ، مـع أن صادرات المملكة العربية السعودية في سنة ١٩٥٧ لم تزد عن ٥٨ ألف برميل يومياً ، وكانت ٤٠ ألف برميل عام ١٩٤٨(٢) • ولا شك أن عـدم موافقـة حكومة المملكة العربية على احتساب الخصميات وقبول الكويت بها مع مافي ذلك من ضياع وخسارة على الكويت ، جعل الشركات تزيد من انتاج البترول الكويتي وبيعه للولايات المتحدة • هذا رغم ان الشركة التي تعمل في المملكة العربية السعودية تملكها كاملة شركات امريكية ، بينما نصف ملكية شركـة نفط الكويت للانكليز والنصف الآخر فقط للامريكيين • (ينظر البيان ص٦٥)•

ولكن هناك رواية تقول ان حكومة الكويت ابلغت الشركة انها اعتباراً من آب (أغسطس) ١٩٥٨ لن تقر الحسومات الحافزة هذه ، أسوة بحكومة المملكة العربية السعودية وحكومة العراق • وعسى أن تكون الرواية صحيحة •

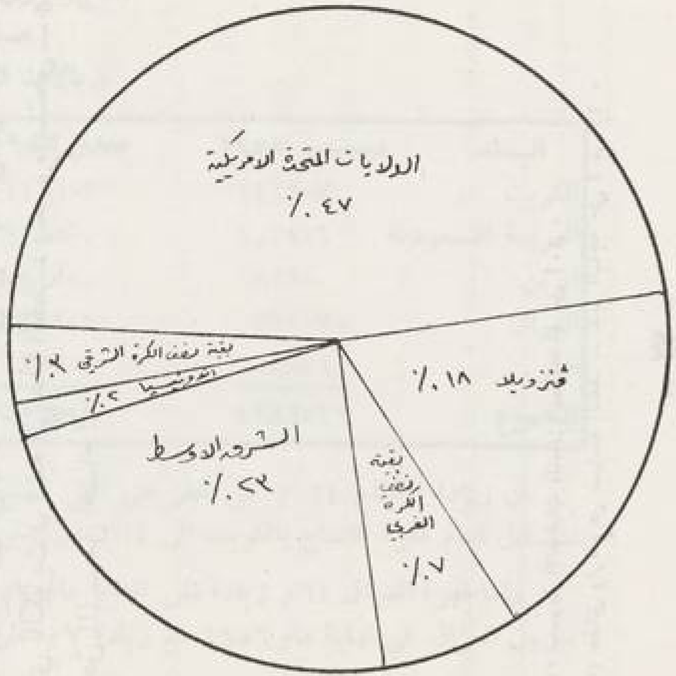
واستبعدت حكومات مجاورة خصميات التسويق المقطوعـة

---

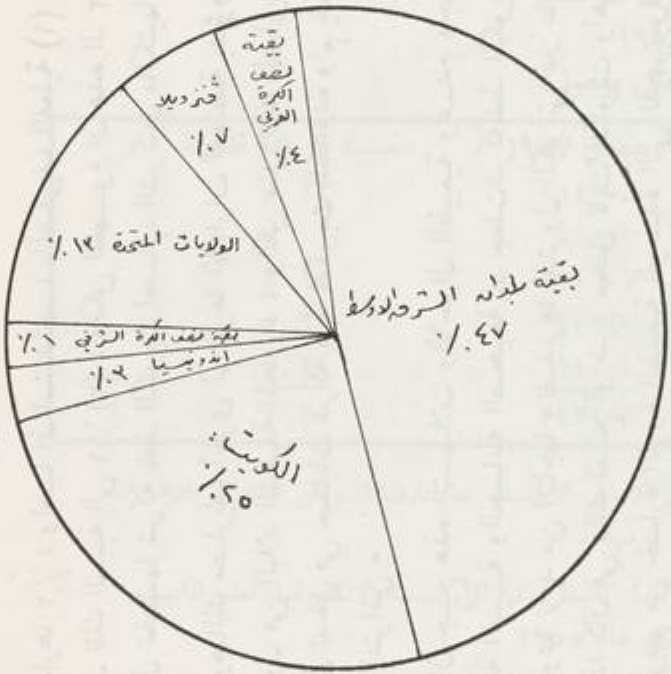
(١) Wanda M. Jablonski in Petroleum Week, January 30, 1959, p. 14.

(٢) John H. Lichtblau. - United States Oil Imports, p. 95.

انتاج العالم غير الاشتراكي من البترول الخام عام ١٩٥٧
ومدخر البترول الخام الثابت في نهاية عام ١٩٥٧



مجموع الانتاج
١٥,٣٢٦,٠٠٠ برميل يومياً



مجموع المدخر
٢٣٥,٥٦٦ مليون برميل

ومقدارها ٢٪ ، واما ان استبدلتها بالمصاريف الفعلية (١) أو انزلت تلك النسبة الى ١٪ (٢) ، ولكن المفهوم ان هذه الـ ٢٪ لاتزال تخصمها شركة نفط الكويت لحساب الشركتين مالكتيها .

وهنالك مصاريف أخرى لم تقرها الادارات المختصة بشؤون البترول في البلاد الشقيقة المجاورة ، ولكن مثل تلك المصاريف لاتزال تدخل في حسابات شركة نفط الكويت المحدودة ولم يقدم عليها اعتراض .

ان جميع هذه التسهيلات والاحوال الطبيعية وعدم وجود الرقابة الفنية والحسابية الصحيحة ـ جعلت شركة نفط الكويت المحدودة تزيد من انتاجها وتصديرها للبترول الكويتي غير عابئة بما اذا كان في ذلك نفع أو ضرر محقق ثابت للكويت وأهلها وذراريهم من خسارة الثروة الطبيعية الوحيدة التي لديهم بوقت قصير وربح قليل في وقت ليست هي في حاجة الى كل ذلك الدخل . وحري بالكويت ان تنتبه الى هذا الخطر ، وتعيره مايستحق ـ وكم يستحق !!! ـ من اهتمام !

---

(١) مجموعة الاتفاقيات المشار اليها سابقاً ص ١٠١ .

(٢) حقائق وارقام عن سياسة النفط ـ تديم الباجه جي ، ص ٢١ .

انتاج بترول الشرق الاوسط
عــام ١٩٥٨
(بآلاف البراميل يومياً)

البلد	ديسمبر ١٩٥٨	معدل ١٩٥٨	معدل ١٩٥٧	نسبة الزيادة المئوية
الكويت	١٤٤٢٫٧	١٤٠١٫٣	١١٤٣٫٠	٢٣ ٪
العربية السعودية	١٠٣٤٫٦	١٠١٥٫٠	٩٩٢٫١	٢ ٪
ايران	٨٢٢٫٠	٨٢١٫٠	٧١٦٫٦	١٥ ٪
العراق	٧٩٤٫٧	٧٢٤٫١	٤٤٢٫٨	٦٤ ٪
قطر	١٨٨٫٦	١٧٤٫٤	١٤٠٫٢	٢٤ ٪
المجموع	٤٢٨٢٫٦	٤١٣٥٫٨	٣٤٣٤٫٧	٢٠ ٪

ان زيادة الانتاج ٢٤ ٪ في قطر هي اعلى نسبة في الشرق الاوسط عام ١٩٥٨ ولكن تلك الزيادة تتضاءل أمام قفزة الانتاج بالكويت الى ١٫٤٤ مليون برميل يومياً .

واما قفزة العراق ٦٤٪ زيادة على انتاج عام ١٩٥٧ انما كانت عودة الى نسبة الانتاج قبل قطع انابيب بترول العراق في نهاية عام ١٩٥٦ مع زيادة ٧٪ على انتاج عام ١٩٥٥ .

المصدر : مجلة Petroleum Week, January, 30, 1959, p. 38

مجموع انتاج النفط الخام في الكويت

١٩٤٦ – ١٩٥٨

السنة	اطنان انكليزية	براميل امريكية
١٩٤٦	٧٩٧,٣٥٠	٥,٩٢٧,٩٧٩
١٩٤٧	٢,١٨٣,٣٠٩	١٦,٢٢٧,٩٠٦
١٩٤٨	٦,٢٩١,٥٧٧	٤٦,٥٤٦,٧٩٥
١٩٤٩	١٢,١٨٣,٦٦٩	٨٩,٩٣٠,٤٤٤
١٩٥٠	١٧,٠١٨,٦٦٦	١٢٥,٧٢٢,٣٩٦
١٩٥١	٢٧,٧٨٣,١٧٠	٢٠٤,٩٠٩,٦٦٢
١٩٥٢	٣٧,٠٤٢,١٢٢	٢٧٣,٤٣٢,٨٩٥
١٩٥٣	٤٢,٦٠٣,٢٤٤	٣١٤,٥٩٢,٤٨٦
١٩٥٤	٤٦,٩٦٩,٤١٥	٣٤٧,٣١٩,٢٩٣
١٩٥٥	٥٣,٨٩٤,٠٦٨	٣٩٨,٤٩٣,٥٩٧
١٩٥٦	٥٤,١١٧,٣٤٩	٣٩٩,٨٧٤,٤٩١
١٩٥٧	٥٦,٣٧٥,٩٤٦	٤١٦,٠٤٥,١٨٧
١٩٥٨	٦٩,١١٧,١٣٨	—

المصدر : التقرير السنوي المرفوع الى سمو امير الكويت من شركة نفط الكويت المحدودة لعام ١٩٥٧ ص ٧ وجريدة « الكويت اليوم » العدد ٢٠٩ المؤرخ ٢٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٩ ص ١٣ .

الفصل التاسع

ازدهار الكويت

لقد قدر الشيخ حافظ وهبة اهالي الحضر من سكان الكويت عام ١٩٤٦ بنحو ٣٧ الفاً والعشائر قبل عام ١٩٢١ بنحو ١٥ الفاً وذكر ان أكثر العشائر رحلت الى نجد (١) •

وذكر أيضاً ان الكويت اشتهرت ببناء السفن الشراعية وصناعة الغوص على اللؤلؤ حتى بلـغ عـدد عمال اللؤلؤ في سنين الرخاء حتى عام ١٩٣٢ نحو عشرة آلاف شخص، وكانوا يستعملون نحو ٨٠٠ سفينة للغوص •

وذكر كذلك انوارادت الكويت قبل الحرب العالمية الاولى كانت ٣٧٠,٨١٧ جنيهاً وصادراتها ـ وأهمها اللؤلؤ والسمن والخيول ـ ١٩٩,٧٤١ جنيهاً (٢)

وتتيجة لظهور البترول تطورت الكويت في السنوات الأخيرة تطورات سريعة متلاحقة اجتماعية وثقافية وصحية وعمرانية حتى أصبحت أكثر بلاد العالم العربي رخاءً •

وقد بلغ عدد سكان الكويت في اوائل عام ١٩٥٧ ـ ٢٠٦,٤٧٣

---

(١) حافظ وهبة ـ جزيرة العرب في القرن العشرين ، الطبعة الثانية ، ص ٧٧ -

(٢) المصدر المذكور ، ص ٧٨ •

شخصاً ، منهم ١١٣،٦٢٦ كويتياً ونحو ٢٠ الف ايراني(١) وأكثر الباقين من البلاد العربية الاخرى •

ومع ان دخل حكومة الكويت في منتصف العقد الثالث من القرن العشرين لم يكن يبلغ ٢٠٠,٠٠٠ دولار سنوياً فقد أصبح دخلها من البترول عام ١٩٤٦ (٨٠٠,٠٠٠) دولار وازداد في عام ١٩٥٠ الى نحو ١٢ مليون دولار وقفز بعد ذلك حتى أضحى عام ١٩٥٨ حوالي ٣٢٥ مليون دولار !!

ويعد معدل دخل الفرد من أعلى المعدلات في العالم • اذ يبلغ أكثر من ١٤٠٠ دولار سنوياً للفرد الواحد • وقد يسّر هذا الرخاء الرفاهية لأكثرية المواطنين •

وتقدم الكويت في السنوات العشر الأخيرة لازال موضع اعجاب وتقدير عظيمين وخاصة بالتعليم والعناية بالصحة والشؤون الاجتماعية وتنظيم المدن •

التعليم •

يعد التعليم في الكويت من ابرز معالم تقدمها الحديث ، وتبذل الدولة على التعليم بسخاء • والتعليم في الكويت مجاني • وترسل البعثات الى خارج الكويت للدراسات العالية على نفقة ادارة المعارف •

وقد بنيت اول مدرسة في الكويت في عهد الشيخ مبارك ، عام ١٩١٢ وقام بانشائها عدد من التجار (٢) وقد كان في الكويت عام

---

(١) جريدة « الكويت اليوم » العدد ٢١١ المؤرخ ٨ شباط (فبراير) ١٩٥٩ •

(٢) ادارة معارف الكويت — التقرير السنوي للعام الدراسي ١٩٥٧ — ١٩٥٨ ص ١٠ •

دخل حكومة الكويت من البترول

(بملايين الدولارات)

السنة	تقدير(١)	تقدير آخر(٢)
١٩٤٦	٠٫٨	٠٫٨
١٩٤٧	—	—
١٩٤٨	١٣٫٧	—
١٩٤٩	١١٫٨	—
١٩٥٠	١٢٫٤	١١٫٧
١٩٥١	٣٠٫٠	٢٨٫٧
١٩٥٢	١٣٩٫٠	١٦٥٫٤
١٩٥٣	١٥٨٫٩	١٩١٫٩
١٩٥٤	٢١٧٫٣	٢١٧٫٥
١٩٥٥	—	٢٨٠٫٠
١٩٥٦	—	—
١٩٥٧	—	٣٠٠(٣)
١٩٥٨	—	٣٢٥(٣)

(١) كتاب بنيامين شوادران، الشرق الاوسط والزيت والدول الكبرى (بالانكليزية) ص٣٩١ .
(٢) عن نشرة لشركة شل .
(٣) من الصحافة .

١٩٣٦ ــ ١٩٣٧ مدرستان ابتدائيتان فقط فأصبح عام ١٩٤٧ ــ ١٩٤٨ ١٩ مدرسة فيها ١٧١ مدرساً ومدرّسة واضحى في الكويت عام ١٩٥٨ ٧٤ بناء مدرسة(١) ومجموع المدارس من حكومية وأهلية ٩٦ مدرسة فيها ٣٠٤١٢ طالباً وطالبة منهم ١٩٦٥١ ذكوراً و١٠٧٦١ اناثاً(٢) . وبلغوا هذه السنة نحو ٣٤ الف طالب وطالبة في بلد لاتزيد نفوسه عن ٢١٠ آلاف نسمة(٣). ونسبة الذين يقرأون ويكتبون لمجموع السكان عام ١٩٥٧ كانت ٣٦٪ وكانت ميزانية المعارف للعام الدراسي ١٩٥٧ ــ ١٩٥٨ حوالي ١٧٠ مليون روبية أي ما يعادل نحو ١٠٪ من ميزانية الدولة .

والتعليم في الكويت ابتدائي وثانوي كما ان فيها معهداً دينياً وكلية صناعية وصفوفاً تجارية مسائية . وقد كلف بناء المدرسة الصناعية ٧ ملايين جنيه استرليني .

وكان عدد المبتعثين الى الخارج عام ١٩٥٧ ــ ١٩٥٨ على حساب الحكومة ٢٨١ تلميذاً منهم ١٤٦ في الاقليم المصري و ١٠١ في انكلترا و ٣١ في امريكا و٣ في لبنان ، ومن هذا المجموع ٢٣ تلميذة والباقون ذكور . وكان يدرس من مجموع المبتعثين ١٥٧ في الدراسات الجامعية و ٦٩ في الدراسات العليا ، ولكن لم يكن في الدراسات المهنية سوى ٨ تلاميذ فقط .

وفي الكويت ٤ مكتبات ٣ منها عامة انشأتها ادارة المعارف فيها ١٥٤٤٥ كتاباً والرابعة اجتماعية انشأتها ادارة الشؤون الاجتماعية، وكان فيها عام ١٩٥٧ نحو ٧٠٠ كتاب .

---

(١) التقرير المشار اليه ، ص ١٨ .

(٢) التقرير المشار اليه ، ص ١٦ .

(٣) مجلة « العربي » العدد ٣ ــ شباط (فبراير) ١٩٥٩ .

ولكن الكويت لا زالت تفتقر الى التعليم الفني والمهني والى اعداد جيل عالم بصناعة البترول والجيولوجيا والصناعات الاخرى يتولى شؤون صناعات بلاده في المستقبل • فقد فطنت الى هـذا الواجب حكومة ايران فانشأت حديثاً في كليـة العلوم لديها فرعاً لتعليم هندسةالبترول والجيولوجيا ، هذا عدا عمن تبتعثهم الى الخارج للتخصص بهذين الفرعين •

العناية الطبية •

وحكومة الكويت تعنى بالامور الصحية عناية كبيرة ، اذ ان الرعاية الطبية من كشف وعلاج ـ كالتعليم ـ مجانية وميسرة لكل من يسكن الكويت من أهاليها وسواهم • وفي الكويت حاليـاً ٤ مستشفيات(١) اثنان منها للطب العلاجي وفيهما عيادات للامراض الداخلية وامراض الرأس • والمستشفى الثالث للامراض الصدرية والرابع للامراض العقلية • هذا الى جانب ١٧ مستوصفاً منها ٥ لرعاية الامومة والطفولة • وبلغ عدد الاطباء في الكويت عام١٩٥٨ ـ ١١٧ طبيباً وطبيبة فضلا عن ٣٨ طبيباً في قسم الطب الوقائي و ١٨ طبيباً وطبيبة في قسم الصحـة المدرسية • ومعدل الاطباء للسكان هو طبيب واحد لكل ١٢٠٠ شخص وهذه نسبة جيدة •

الشؤون الاجتماعية •

وفي الكويت ادارة للشؤون الاجتماعية بينما لاتوجد لهـذه الشؤون ادارات في كثير مـن بلدان الشرق الاوسط • وهـذه الادارة تصرف مساعدات مالية للأسر الفقيرة والعجزة والمسنين • الا ان هذا اجراء غير مستديم وفيه احياناً شعور المحسن اليه بالمهانة•

---

(١) عبد العزيز الصرعاوي • ـ التشريعات الاجتماعية والعمالية في الكويت ، ص ١٢ •

والأهم من هذا لو أن الحكومة عملت برنامجاً لتيسير سبل العمل للجميع .

وقد اعدت الادارة عام ١٩٥٥ برنامجاً للتدريب المهني للعمال الكويتيين بالاشتراك مع الكلية الصناعية قبلت فيه ١٠٧ عمال عام ١٩٥٥ و ١٥١ عاملا عام ١٩٥٦ و ١٨٩ عاملا في عام ١٩٥٧ . ومدة التدريب سنة على أعمال البرادة والسمكرة والحدادة والسباكة والنجارة والتمديدات والتركيبات الكهربائية .

وكذلك انشأت الادارة في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦ مركزاً لتدريب الفتيات على الحياكة والتطريز ضم في سنتين ١٧٧ فتاة .

وقامت الادارة باحصاء السكان عام ١٩٥٧ .

ولايزال امام هذه الادارة مجال واسع للعمل .

تنظيم المدن .

لقد سار تنظيم المدن في الكويت ، وخاصة في مدينة الكويت، بخطوات يحسدها عليها كثير من بلدان الشرق الاوسط المجاورة . وفي الكويت مجلس انشاء يشرف على هذه الامور . وقد انشأت الحكومة أبنية ومؤسسات عامة ورصفت وزفتت أكثر من ٢٨٠ ميلاً من الطرق بينما لم تساعد شركة نفط الكويت بهذا العمل حتى أنها لاتحافظ على الطرق التي توصل الى اماكن عملياتها تاركة هذا العبء على الحكومة . وتعمل الحكومة على رصف وتزفيت الطريق الى البصرة وطولها نحو ٣٨ ميلاً .

ولكن ينقص البلد مشروع انشاء مساكن شعبية بقصد تيسير حصول الافراد على مساكن صحية ملائمة باسعار معتدلة ورخيصة، وخاصة للطبقات الفقيرة والمحدودة الدخل ، اذ ان أزمة المساكن

في الكويت مشكلة رئيسية هامة يعاني منها الكثير من السكان •

وبانتظار بناء الحكومة مطاراً عالمياً ضخماً لاتزال الكويت بدون مطار محترم ، ولا يزال الذاهب اليها يقاسي من عدم وجود فندق مناسب لأن الحكومة منعت الكثيرين من بناء فنادق بأمل أن تبني هي فندقاً كبيراً • وقد طرحت الحكومة مشروع انشاء ميناء جديدة في مناقصة عالمية فرسا العطاء على شركة امريكية بمبلغ ٢٤ مليون دولار !!(١) •

والواقع ان امام الحكومة مجالات أكثر فائدة وأهمية للعمل الذي هو من صميم واجبها أهم من بناء المطارات والموانىء الضخمة والفنادق الفخمة • فالبلد يفتقر الى التعليم الفني والصناعي ولاتزال هنالك عائلات كويتية فقيرة لايتناسب وجودها مع قلة الاهالي ووفرة الدخل (٢) • والكويت لاتزال تستورد غذاءها الضروري من الخارج وأكثره من المأكولات المحفوظة • كل شيء مستورد من الخارج والتجار أحرار فيما يستوردون •••(٣)

وأمام الكويت أن تعمل على انجاز مشروع جلب الماء للشرب والري من شط العرب لتروي ظمأ ابنائها وتسهل لهم زراعة المأكولات •

وقد ذكرت مجلة «العربي» أنه كان في الكويت في أول كانون الثاني (يناير) ١٩٥٩ ــ ٣٠٨٠٠ سيارة أي بمعدل سيارة لكل سبعة أشخاص ••• وهذه نسبة عالية جداً لا يسمح بها كثير من الحكومات

---

(١) تنظر مجلة « العربي » عدد شباط (فبراير) ١٩٥٩

(٢) عدد مجلة « العربي » المشار اليه ، وكتاب عبد العزيز الصرعاوي ــ التشريعات الاجتماعية والعمالية في الكويت •

(٣) عدد مجلة « العربي » المشار اليه •

محافظةً على ثروة البلاد القومية • وقدَّر احدهم متوسط عمر السيارةالواحدة من ٤ الى ٦ أشهر فقط(١) لانها تبدل بموديل جديد فور ظهوره •

وليس واجب الدولة فقط ايجاد الرفاهيـــة الآنية للمواطنين وسيادة الأمن والنظام ، اذ مع أهمية هذه الامور فان الأهم هـــو العمل على تأمين المستقبل القريب والبعيد للشعب وذراري المواطنين الحاليين والتفكير بأيام الطوارىء والازمات •

وازدهار الكويت الحالي يستدعي من أهـــل الكويت عامة والقائمين على ادارتها خاصة نظرة فاحصة جـــدية الى حاضـــرها ومستقبلها والتفكير في هل الرخاء الحالي قائم على اسس اقتصادية واجتماعية صحيحة أم أنه تلازمه وترامله مشاكل حالية ومستقبلة• وما هي الحلول لكل ذلك •

فالواجب يدعو الى ان لايكون الرخاء الحالي موجة عابرة أو طلاًّ نزل على صحراء فلما انقضى لم يترك فيها أثراً دائماً •

لقد كانت البلاد فقيرة قروناً طويـــلة ، وسيأتي يوم ينضب البترول الكويتي الذي كونه الله تعالى في باطن أرضها بمرور مآت ملايين السنوات كما بدأ ينضب بترول الولايات المتحدة الامريكية مثلاً فأصبحت مستوردة بعد أن كانت أكبر مصدرة للبترول في العالم • فيجدر بأهل الكويت ، وقد فجَّر الله في عهدهم ينابيـــع الذهب الاسود من تحت ارجلهم ، ان يجعلوا لذلك أثره الدائم على البلاد خاصة والأمة العربية عامة ، وذلك بأن يجعلوا اقتصاد البلاد

---

(١) Wayne Mineau. - The Go Devils, p. 212.

ينمو نمواً صحياً حتى اذا ما قلَّ انتاج البترول كان لدخله رافد من مصادر اقتصادية انتاجية اخرى واذا ما نضب لم يتزعزع اقتصاد البلاد ، ولم تضطر الى العودة الى حياة التقشف الماضية ، والى ما سيرافق ذلك – لاسمح الله – من فوضى اجتماعية عامة .

وامريكا ذات الغنى الفاحش ومصادر الثروات الطبيعية العديدة يدب الرعب في أوصالها كلما فكرت بقرب جفاف آبار الزيت فيها. فما ذا يكون حال الكويت لو جف الزيت فيها ولم تكن فيها صناعات تدر عليها دخولاً أخرى ثابتة ؟

الفصل العاشر

هل البترول نعمة ؟

يتساءل المرء أحياناً هـل بترول الكويت ـ بصفته جزءاً من بترول الشرق الاوسط ـ نعمة ؟ واذا كان نعمة فهل تستمر هذه النعمة أم أنها قد تجلب المتاعب لاصحابه ومالكيه .

ان البترول أهم مادة في تجارة العالم قيمة وحجماً . والطلب عليه يأتي من جميع انحاء المعمورة بلا استثناء . ولكن الله عز وجل حصر وجوده في مناطق قليلة أكثرها بعيد عـن مراكز استهلاكه . وبحكم هذا الوضع حصل الاتجار به بـين مراكز انتاجه ومراكز استهلاكه حيث توسعت الصناعات وتزايد عدد الآلات بحكم تقدم المدنية وتعطش الغرب لهذه المادة .

وفي الكويت وحدها أكثر من ربع مدخر العالم من هذه المادة تموّن نصف احتياجات المملكة المتحدة ، كما تعين بلاداً أخرى على التقدم والازدهار .

والبترول الى شدة الحاجة اليه في ايام السلم لادارة آلات الانتاج ، يعتبر في أيام الحرب أثمن مادة استراتيجية في العالم .

لقد كانت الولايات المتحدة الامريكية أكثر بلدان العالم تصديراً للبترول ، ولكنها أصبحت الآن مستوردة ، اذ أنها تستهلك نحو

نصف انتاج العالم غير الاشتراكي بينما المدخر الثابت من البترول في باطن تربتها لايتجاوز ثمن ($\frac{1}{8}$) احتياطي العالم من هذه المادة.

ولقد أصبحت فنزويلا أكبر بلاد مصدرة في العالم، ولكن الشرق الاوسط أضحى أكثر مناطق العالم تصديراً . وربع ما يصدر من الشرق الاوسط تنتجه الكويت. وبينما يصدر معظم بترول فنزويلا الى بلدان نصف الكرة الارضية الغربي ، فان أهم سوق لبترول الشرق الاوسط هي سوق اوربا الغربية، وأهم سوق لبترول الكويت هي سوق المملكة المتحدة .

ان أوربا الغربية معتمدة كلياً على بترول الشرق الاوسط ويزداد اعتمادها كلما قلت موارد الفحم الحجري لديها . وقد كتب ج.هـ. كارميكال محرر باب البترول في جريدة النيويورك تايمز قائلاً : « ان مستقبل العالم الحر مرهون بحقول بترول الشرق الاوسط الزاخرة ، وسهولة الوصول الى ذلك البترول هي مفتاح الدفاع عن الغرب » . والكويت مصدر ثلث بترول الشرق الاوسط هذا .

ووجود هذه المصادر الواسعة للبترول في الخليج العربي ــ نعمة للبشرية في عالم عاقل متزن . ولكن كثيرين من الثقاة يعتبرون البترول المحرك الاول للحرب الباردة ونقطة انطلاق الدمار للعالم.

وانه بقدر حاجة بلدان الشرق العربي صاحبة البترول الى أسواق اوربا الغربية ، فان اوربا الغربية تحتاج الى بترول الشرق العربي هذا ، بل ان حاجة أوربا الغربية اليه أشد وأعظم . وان أحد العوامل التي عجلت بانهاء حرب السويس في أواخر عام ١٩٥٦ هو شح الوارد من البترول الى اوربا من الشرق العربي بعد اغلاق القناة ، وقطع انابيب البترول عبر سورية ، ومنع المملكة العربية السعودية بترولها عن انكلترا وفرنسا والبلدان التابعة لها . فأوربا

الغربية معنية أشد العناية باستمرار هذا المورد لان حاجتها الى البترول أصبحت جزءاً لايتجزأ من الكيان الغربي المعتمد على الفن الصناعي والآلة والراغب في استمرار نوع الحياة والعادات والمدنية الصناعية السائدة فيها •

ورغم أن بعض جرائد الغرب كجريدة الفاينانشال تايمز اللندنية(١) تتبجح بأن انقطاع بترول بلد واحد من البلدان العربية عن الغرب يمكن أن تعوضه شركات البترول العالمية من مصادر أخرى ، فان الواقع أن اوربا الغربية بالذات لايمكنها الاستغناء عن بترول الشرق الاوسط ، وبريطانيا خاصة لايمكنها الاستغناء ولو لمدة وجيزة عن بترول الكويت . فقد كتب جوزيف ألسوپ المعلق الامريكي عن بترول الخليج العربي،وخاصة بترول الكويت قائلاً : « اذا خسرت بريطانيا الخليج الفارسي فانها تسير الى الافلاس » •

وان أوربا الصناعية تخسر بلا شك أكثر كثيرا من خسارة بلدان الشرق العربي المنتجة للزيت في حالة توقف الزيت عن اوربا • وهذه البلدان ، مع شدة مايصيبها من تضعضع اقتصادي لو توقفت اوربا الغربية عن شراء بترولها (كما اقترح جورج كينان السفير لامريكي السابق في موسكو ليعود العرب الى رشدهم !! على حد قوله) فان تلك البلدان تستطيع أن تدبر نفسها وتقف على رجليها ولو بصعوبة كبيرة بدون واردات البترول • ولكن اوربا الغربية، وخاصة بريطانيا ، ستسير حتماً ـ كما قال جوزيف السوپ ـ الى الافلاس •

وان جزع الغرب من توقف تدفق بترول الشرق الاوسط عليه، جعل شركات البترول العاملة في الشرق الاوسط تبحث ببعض

The London Financial Times, 10 March, 1959.(١)

الاموال التي تجنيها من استغلالها بترول الشرق الاوسط ـ عن البترول خارج الشرق الاوسط • الا أن المعلومات الجيولوجية والفنية الحالية لاتجعل من المعقول وجود كميات متجمعة كبيرة من مدّخر البترول في موضع آخر صغير نسبياً ـ تقارب مدّخرات الشرق الاوسط ، وكلما قد يوجد خارج الشرق الاوسط لاينتظر أن يفي بأكثر من الازدياد المنتظر باحتياجات الغرب للبترول في المستقبل • وجزع بريطانيا من توقف بترول الشرق الاوسط جعلها تقرر زيادة وسائل خزن البترول لديها ولذلك قررت انفاق ٦ ملايين جنيه في هذا السبيل (١) •

وحاجة اوربا للطاقة المولدة للقوة ستزداد نحو النصف حتى عام ١٩٧٥ • واكبر جزء لسدّ هذه الحاجة سيأتي من البترول •

حاجة اوربا الغربية للقوة(٢)

(النسبة المئوية)

	عام ١٩٥٧	عام ١٩٧٥
القوة النووية	.	٧
البترول (ويشمل الغاز الطبيعي)	٢٠	٣٢
الكهرباء المولد بالماء	١١	١١
الفحم المستورد	٠٥	٠٤
الفحم الحجري	٦٤	٤٦
	١٠٠	١٠٠

وطبيعي أن بترول الشرق الاوسط هو أرخص بترول في العالم، ويمكنه مضاربة بترول أي بلد في العالم بالسعر •

---

(١) اليونايتدبرس من لندن، ٣ شباط (فبراير) ١٩٥٩ ـ الاهرام ٤ شباط (فبراير) ١٩٥٩

(٢) التقدير من موظف مسؤول في شركة شل في ايلول (سبتمبر) ١٩٥٨ :
Loudon. J. H. - The importance of Oil to Western Europe.

وبترول الكويت بالذات عصب الاقتصاد البريطاني • وقد قدَّر پول جونسون المحرر في جريدة نيوستيتسمان اللندنية ما تستفيد منه بريطانيا من بترول الكويت بمبلغ ٦٠٠ مليون دولار سنوياً بما في ذلك ربح شركة البترول البريطانية منه ، ودخل الاسترليني من بيع البترول ، وثلث دخل الكويت الذي يوظفه شيخ الكويت في بريطانيا •

وبريطانيا من جهة الدخل القومي تحصل في الواقع على كل بترولها من الكويت ـ مجاناً وتربح زيادة على ذلك • فنصف دخل شركة نفط الكويت المحدودة بعد ضريبة دخل الكويت على الانتاج وحده ، هو لشركة البترول البريطانية • وأرباح العمليات الاخرى لشركة البترول البريطانية في بترول الكويت من نقل وتكرير وتسويق لها وحدها • وشركة نفط الكويت المحدودة توظف نحو ٩٧٠ موظفاً بريطانيا في أعلى وظائف الشركة في الكويت • وجميع تعهدات الشركة تأخذها شركات بريطانية في الغالب • ومعظم الآلات والبضائع التي تحتاجها الشركة تستوردها من بريطانيا • هذا فضلاً عما تستورده الكويت من بضائع من بريطانيا أكثرها استهلاكية ، ورغماً عمَّا تدخره في بنوك انكلترا من أموال •

وشركة نفط الكويت المحدودة تألفت برأس مال قدره مايتا الف جنيه استرليني ، مع أن دخلها في عام واحد من ارباح بيع الخام وحده (عدا عمليات النقل والتكرير والتسويق) قارب في عام ١٩٥٨ الاربعماية مليون دولار • ومدة الامتياز ٩٢ عاماً يمتد حتى سنة ٢٠٢٦ • والشركة لاتقاسم الكويت أرباحها الا من الربح الصافي لعملية انتاج البترول الخام وبيعه في الميناء الكويتية ، بينما أرباح النقل والتصفية والتسويق والصناعات البترولية الكيماوية كلها لمالكي الشركة •

وتقدَّر دخل شركة نفط الكويت المحدودة ومالكتيها من عمليات انتاج البترول الكويتي ونقله وتكريره وتسويقه في ١٢ سنة بمبلغ (٣٤٠٠) مليون دولار ٠

وتقدير ثروة الشركة حالياً في الكويت تقديراً متحفظاً جداً ـ هو أكثر من (٦٠,٠٠٠) مليون دولار ، اذا قبلنا بتقدير Bushrod Howard, Jr. الذي أشغل عدة وظائف في شركة نفط العراق وشركة سوكوني والذي يعمل حالياً مستشار بترول في واشنطون، اذ أنه قدَّر الربح الصافي للشركات العاملة في الشرق الاوسط بدولار واحد لكل برميل بترول ثابت الوجود ، ومدَّخر البترول الثابت الوجود في الكويت يزيد عن (٦٠,٠٠٠) مليون برميل ٠ هذا مع العلم ان كل ما انفقته الشركة حتى الآن في الكويت يقدَّر بنحو (٢٥٠) مليون دولار فقط ، وهي تنال سنوياً ارباحاً تقارب ضعفيه !! من بيع الخام وحده ٠

فبترول الكويت في الوقع عامل كبير في رفاهية وسعادة اوربا الغربية وخاصة بريطانيا ٠ فهل العالم الغربي وبريطانيا عامل كبير أو غير كبير في سعادة الكويت ؟ وهل يجلب بترول الكويت من السعادة لابناء الكويت بقدر ما يجلب لاوربا الغربية وبريطانيا وأصحاب شركة النفط العاملة في الكويت ؟

ان كلما نالته الكويت ـ صاحبة البترول ـ من هذه الثروة الطبيعية العظيمة منذ اعطاء الامتياز حتى الآن يقدَّر بنحو(١٨٣٠) مليون دولار ، منها نحو ٧٠٠ مليون دولار موظف في بنوك لندن بفائدة ٢ ١/٢ ٪ أو مايقارب ذلك٠ومن هذا يظهر أن مانالته الكويت لايزيد عن نصف ماكسبته الشركتان المالكتان لشركة نفط الكويت المحدودة ٠

ومـع ذلك فان مثل هذا المبلـغ كان يجب أن يأتي بالسعادة وباستقرار اقتصادي كبير للمستقبل لبلاد لايبلغ سكانها (٢١٠) آلاف نسمة ، أي أقل من سكان بلدة متوسطة من بلدان العـالم العربي • فماذا أفاد هذا المبلغ الكويت وأهلها ؟

ان مستشار الشؤون المالية لحكومة الكويت ـ بريطـاني • ولهذا فان حكومة الكويت توظف ثلث الدخل في انكلترا ••• كذخيرة اقتصادية للايام التي سينضب فيها البترول في الكويت والمنتظر أن تكون قبل نهاية القرن العشرين • وثلث الدخل الثاني يصرفه شيخ الكويت على نفسه وعائلته ، والثلث الثالث يصرف على البلاد •

لقد تقدمت الكويت في مجالات التعليم والعنـاية بالصحة وبعض الشؤون الاجتماعية وتنظيم المدن كما ذكر في الفصل السابق •

ولكن هل زاملت ازدياد دخل الكويت خطة اقتصادية صحيحة غايتها مصلحة البلاد للحاضر والمستقبل ؟

ان توظيف ثلث دخل الكويت في انكلترا بفائدة طفيفة يجعل المال بعيداً عن متناول اليد اذا دعت الحاجة اليه والى الاستفادة منه• وعلى كل حال فان توظيفه خارج الكويت دليـل على أن الكويت ـ بوضعها الحالي ـ ليست بحاجة الى كثرة انتاج البترول والتزايد المستمر فيه ، لانه ليس لدى الكويت عجز في ميزانيتها تريد تغطيته من زيادة دخل البترول ، بل ان الافضل للكويت ان يبقى البترول الذي لاتحتاج الى دخله ـ مدخراً في باطن الارض للمستقبل• وهذا موضوع فصل قادم •

وانتقال الكويت من القديم الى الحديث انتقالاً سريعاً في مدة عشر سنوات حمل في طياته أخطاءً اقتصادية لم يكن من السهـل

تجنبها ، واجب الكويت الآن أن تعيها جيداً وان تصلحها .

لقد أسرفت الكويت كثيراً فيما انفقته حكومتها على الابنية ونزع ملكية أراضي الافراد في الكويت. فقد انفقت مثلاً ٧ملايين جنيه استرليني على الكلية الصناعية(١) ولم يتجاوز عدد الطلاب فيها لمدة طويلة بعد فتحها التسعة طلاب !! وكل ما فيها الآن ٩٥ طالباً . وكذلك انفقت مليون روبية على المطبخ وبيوت المعلمين والنادي للمدرسة الثانوية ، حيث أعطي لكل معلم بيت مستقل . وبستان الاطفال في الكويت ، كله منقوش بالفسيفساء الزرقاء . هذا كله نقطة من بحر الاسراف الذي حصل حتى الآن . وقد كانت الشركات الانكليزية المتعهدة في أول الأمر تأخذ التعهدات من حكومة الكويت على أساس تحصيل ١٥٪ على جميع التكاليف(٢) وهذا سر من الاسرار الداعية للانفاق العجيب .

وليس في الكويت مجلس اقتصادي يوجه اقتصادها الوجهة الصحيحة لمصلحة البلد حالياً ومستقبلاً ، ووجود مثل هذا المجلس حاجة قصوى ملحة ، اذ لاتحتمل الكويت أن تفيق على نفسها بعد اربعين أو خمسين سنة لتجد أن بترولها قد نضب ، فتمد يدها الى احتياطيها من المال تصرف منه الى أن ينفذ، وماذا تعمل بعد ذلك ؟ أتعود الى بناء السفن ولم تعد لها قيمة بعد السفن الآلية ، أم الى الغوص على اللؤلؤ ، وقد قتل صناعته توليد اللؤلؤ الياباني ؟

وليس في الكويت تقييد أو تحديد للاستيراد من الخارج . وسياسة الباب المفتوح انتهت في بلاد العالم منذ أمد طويل ، الا في المستعمرات المستغلة ، التي تعود ثروتها الى الدولة التي تستغلها.

(١) Wayne Mineau, The Go Devils, p. 222.

٢ d. p. 227.

وواجب الكويت المحافظة على ثروتها لا اضاعتها بما لا طائل تحته .
والنظام الاقتصادي الذي يقبل ببقاء بلد بلا ماء شرب طبيعي والذي يترك غذاء البلد الضروري تحت رحمة الاستيراد ، والنظام الاقتصادي الذي لا يعمل على انتاج البلد حاجيات الشعب الاولية من مأكل ومشرب ولباس لا يمكن أن يعتبر نظاماً اقتصادياً صحيحاً . فأي نظام اقتصادي هذا الذي يجوّع الأهالي ويعطشهم اذا توقف استيراد الغذاء من الخارج أو توقف تقطير ماء البحر وفي البلد سيارة لكل سبعة أشخاص ؟ ان نسبة السيارات للاهالي أعلى نسبة في العالم بعد الولايات المتحدة الامريكية المنتجة للسيارات ، في وقت لا يزال في البلد كثير من العائلات الكويتية الفقيرة المحتاجة للمساعدات والاعانات ! (١) .

ان هزة كهزة أزمة السويس عام ١٩٥٦ عندما اقفلت ولم تعد تعبرها حاملات البترول الكويتي ، من شأنها أن تهدد كيان الاقتصاد الكويتي تهديداً خطيراً . وقيام حرب عالمية قد يجوّع أهلها ويزعزع نظامها الاجتماعي ويرجع الكثيرين من سكانها الى حالة الفقر المدقع .

لقد استوردت الكويت بضائع من بريطانيا عام ١٩٥٨ بما مقداره ٥٧ مليون جنيه استرليني(٢) ، ومعظم مستوردات الكويت بضائع استهلاكية . وهذا المبلغ يقارب نصف دخل الكويت من البترول لذلك العام ، اذ قدّر دخلها بأكثر قليلاً من ١٢٠ مليون جنيه . وبالاضافة الى ذلك وُظّف نحو ٤٠ مليون جنيه من الدخل (أي ثلثه) في بنوك انكلترا . واذا قدّرنا الاستيراد من الولايات المتحدة

(١) مجلة « العربي » العدد ٣ ـ شباط (فبراير) ١٩٥٩ .
(٢) Petroleum Press Service, February, 1959, p. 61.

بنحو ١٢ مليون جنيه (كان عام ١٩٥٦ ـ ٣٠،٨مليوندولار(١)) فان نحواً من ١١٠ ملايين دولار قد استوردت بها بضائع معظمها استهلاكية وسيارات وخلافها مما لاقيمة انتاجية له • وكلما بقي في البلاد من وارد البترول ومن نحو ١٢ مليون دولار انفقتها الشركة على المشتريات المحلية في الكويت ، لايزيد عن ٢٠ الى ٢٥ مليون دولار أي أقل من عشرة ملايين جنيه استرليني هو كل حصيلة البلاد عام ١٩٥٨ من هذه الثروة الضخمة التي حصلت منها بريطانيا وحدها على ٦٠٠ مليون دولار (تقدير پول جونسون المشار اليه أعلاه) •

ان البلد تحتاج الى برنامج اقتصادي دقيق يحافظ على ثروتها الطبيعية والمالية لابنائها انفسهم حالياً وفي المستقبل ، انها تحتاج الى برنامج لجر المياه وانتاج حاجات الشعب الاولية من مأكل ومشرب وللتصنيع واستيراد الآلات الانتاجية وتقييد استيراد البضائع الاستهلاكية الا الضروري منها • وهذا ما يرجى من حكومة الكويت وشعبها •

والى جانب المشاكل الاقتصادية التي اوجدها ويوجدها الوضع الحالي ، فان هنالك مشاكل اجتماعية لها أهميتها يخلقها هذا الوضع •

ان في مدارس الكويت عشرات آلاف الطلبة وفي الخارج مآت منهم يتلقون التعليم العالي ومعظم دراساتهم نظرية • ان هذه الآلاف ستحتاج الى عمل واشغال تقضي بها أوقاتها والا أضحت هنالك أجيال حائرة لاتدري ماذا تفعل ، وقد تصبح خطراً على نفسها وبلادها وعبءاً على اقتصادها • ان أمام الكويتيين المتخرجين اليوم طرق أبواب الوظائف والبدء بحلولهم محل اخوانهم الموظفين

(١) تقرير وزارة التجارة الامريكية رقم ١١٠ لعام ١٩٥٦ ومجلة الوزارة عن تجارة العالم الجزء ٣ العدد ٥٧ ـ ٥٨ •

من عرب البلدان المجاورة • ولكن الوظائف لن تكفيهم ، وربما انتج الاحتكاك بعض سوء التفاهم ، والضرورة تقضي بايجاد أعمال حكومية وصناعية وتجارية منتجة كافية تستوعبهم جميعاً في المستقبل •

وان أي انخفاض بسعر البترول أو توقف بتصديره للخارج سيزعزع النظام الاجتماعي كما يزعزع النظام الاقتصادي في البلاد • فالاهالي لم يألفوا الضرائب ، اذ ان الرسوم الجمركية التي كانت ٦ ٪ على جميع البضائع عدا الضروريات المعفاة ـ قد خفضت الى ٤ ٪ • وفي حالات الازمات الاقتصادية ، لو شاءت الحكومة فرض ضرائب على الاهالي لوجدت صعوبة بفرضها على شعب لم يألفها ولم يعتد عليها •

لقد اختطت الكويت عام ١٩٥٢ مشروع ست سنوات قررت ان تصرف فيها ٢٥٣ مليون دولار على المشاريع ، الا ان هذا المشروع افتقر الى وجود المشاريع الصناعية فيه ، والمشاريع الصناعية هي الدرع المتين الذي يقي البلاد الهزات الاقتصادية والاجتماعية في الازمات •

والى جانب المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي أوجدها وهيأ لها الوضع الحاضر ، فان هذا الوضع مشحون بالاخطار على كيان البلد ووضعه السياسي •

لقد كانت الثروات الطبيعية في كثير من بلدان آسيا وافريقيا سبباً بمتاعب سياسية وقومية لها ، وكل البلاد التي ترزح تحت نير الاستعمار والاحتلال الغربي اتاها هذا البلاء بسبب وجود ثروات طبيعية فيها سال لعاب الغرب له • ولم تفلت الكويت من متاعب من

هذا النوع . فتقييدها بالارتباطات مع الحكومة البريطانية مرجعه الأهم وجود البترول في جوفها . وقد نشرت جريدة « الاهرام » الصادرة بتاريخ ١٩٥٩/١/٢٨ حديثاً للرئيس جمال عبد الناصر مع « وودرو ويات » معلق اذاعة لندن وعضو حزب العمال أعرب أثناءه ويات المذكور عن تخوف بريطانيا من انقطاع بترول الكويت عن بريطانيا وان الحياة في بريطانيا لايمكن ان تسير طبيعية كما تعودها أهلها من غير بترول الكويت ...

وقد جاء كذلك في مقال فتحي غانم في مجلة روز اليوسف الذي أشرنا اليه سابقاً ان انكلترا ربما كانت على استعداد لان تتساهل في كل شيء ، ولكنها لن تتساهل ابداً بالنسبة لبترول الخليج الفارسي .

وليس غريباً اذاً أن تحوّل بريطانيا البحرين الى قاعدة عسكرية وأن تقوي قاعدتها العسكرية في عدن وتحتفظ بقواعدها العسكرية في قبرص حتى بعد قبولها مبدأ منحها الاستقلال . وقد تنازلت الحكومة البريطانية عن كثير من البلاد التي كانت تابعة لها أو تحت نفوذها ، ولكنها من كل بقاع الارض تسعى لتقوية قبضتها على الخليج العربي كله تريده حكراً لها . كل ذلك للحفاظ على بترول الخليج العربي وخاصة بترول الكويت ، الذي ظهرت من كل ماسبق أهميته لبريطانيا، وحكومتها تمتلك أكثر الاسهم في احدى الشركتين اللتين تمتلكان امتياز البترول في الكويت . وقد رأينا ما قامت به الحكومة البريطانية من أعمال عندما أمم مصدق بترول ايران التي كانت تمتلك اسهم الشركة التي كانت تستغله .

وقد ذكر هارڤي اوكنور في مقاله الذي اشرنا اليه سابقاً ـ أن جميع أهالي امارة الكويت ـ باستثناء سكان مخيمات البترول الجديدة ـ

متجمعون في مدينة الكويت وانه من السهل على بضع آلاف من المظليين ان يحيطوا بالمدينة ويحتلوا حقول البترول ويحرسوا خطوط الانابيب وخاصة ان طول حقل البرقان أغنى حقــول البترول في العالم ـ لايزيد عن ١٥ ميلاً وهو لايبعد عن البحر الا بأقل مــن تلك المسافة • وقال ان قاعدة البحرين العسكرية لاتبعد بأكثر من ٣٠٠ ميل عن الكويت • وذكر أن أي عمل عسكري بريطاني سيلقى في الغالب التأييد الأكيد من قوى الولايات المتحدة المسلحة وخاصة ان شركة نفط الكويت تساهم بملكيتها شركة چالف الامريكية •

وليس لمثل هذا الاحتمال من علاج الا بتقوية الكويت نفسها داخلياً وخاصة من ناحية الاقتصاد ثم بشد عضدها باخواتها العربيات الشقيقات سواءً من ناحية توحيد السياسة البترولية أو التعاون والتعاضد التام مما سيجيء تفصيله في الفصل القادم •

الفصل الحادي عشر

تخطيط سياسة صحيحة

ان الاستعراض السابق لمراحل البترول في الكويت ووضعها الحالي يوصل المرء الى أن مصلحة الكويت تتطلب منها بالحاح تخطيط سياسية صحيحـة محبوكة تقضي بمحافظة الكويت على ثروتها الطبيعيـة واموالها واستغلالها والاستفادة منها الى اقصى الحدود لمصلحة أبنائها والامة العربية حالياً وفي المستقبل • وهذه الخطة تتطلب وضع سياسة بترولية صحيحة وتخطيط مشروعات سنوات عدة للنهوض بالكويت اقتصادياً وصناعياً ، ونهج سياسة خارجية تقي الكويت المشاكل والهزات العنيفة •

سياسة بترولية • –

ان الكويت بأمس الحاجة الى وضع سياسة بترولية داخلية منسقة مع سياسات الدول الشقيقة المنتجـة للبترول في الشرق الاوسط ، غايتها المحافظة على هذه الثروة الطبيعية العظمى وعدم تبديدها والانتفاع بها الى أقصى حدود الامكان •

فمع ان امتياز استغلال البترول في الكويت اعطي قبل ربع قرن ، ومع ان الكويت أكبر منتجة للبترول في الشرق الاوسط ، فانها على عكس العراق والمملكة العربية السعودية وايران ، ليس فيها حتى اليوم هيأة عامة مهمتها المحافظة على رثوة البلاد الطبيعية

والاشراف على شؤون البترول ومراقبة شركة النفط سواءً من جهة كمية الانتاج والمحافظة على حقول البترول محافظة فنية أو من جهة محاسبة الشركة على وارداتها ونفقاتها وطرق حساباتها وحق الكويت في أرباحها .

فقد اكتفت الكويت حتى الآن بممثلين اثنين لها ، أحدهما كويتي في الكويت والثاني بريطاني في لندن وتدفع مرتبيهما الشركة وهما عبارة عن ضابطي ارتباط بين الحكومة والشركة ، وصلة الشركة بالحكومة في الكويت يجب أن تكون عن طريق المعتمد البريطاني في البلد . وهذا بناء على ماجاء في اتفاقية الامتياز الاصلي التي وقعت عام ١٩٣٤ .

ويغتبط المرء أن يرى حديثاً سيراً في الاتجاه الصحيح كما جاء في المرسوم الأميري المؤرخ ٢٩ رجب ١٣٧٨ (١٩٥٩/٢/٧) الذي نشرته جريدة « الكويت اليوم » الرسمية بعددها ٢١١ الصادر في ٨ شباط (فبراير) ١٩٥٩ والذي عين بموجبه شيخ الكويت رؤساء للدوائر منهم الشيخ جابر الاحمد الصباح رئيساً للمالية واملاك الدولة وليمثل شيخ الكويت لدى شركات النفط . كما يسرُّ المرء التعميم رقم ٥٩/٢ من رئيس ادارة المالية الذي جاء فيه انه من حيث ان مهمة تمثيل صاحب السمو حاكم البلاد المعظم لدى شركات النفط قد اسندت اليه ، فيرجو ان تحال اليه جميع الامور التي تتطلب الاتصال بهذه الشركات ، وبأنه قد أوعز للشركات المذكورة بأن اتصالها مع الدوائر واتصال الدوائر بها لايتم الا بواسطة ادارة المالية التي يرأسها .

ورغم أن مستشار الحكومة بالشؤون المالية بريطاني ، فان حصر صلة الشركة بادارة المالية هو اتجاه صحيح نحو ايجاد هيــأة أو ادارة تتوحد لديها شؤون مراقبة شركة النفط ولا تتفرع امورها

بين ادارات وموظفين مختلفين قد لا يعرف احدهم ماقرر الآخر .

هذا اتجاه في الطريق الصحيح . الا أن السبيل السوي هو السرعة بانشاء ادارة أو هيأة عامة بميزانية مستقلة تتفرغ لشؤون البترول وهو عصب الحياة الكويتية ، وهو الحاضر والمستقبل للاجيال الحالية والقادمة . وتكون مهمة هذه الادارة أو الهيأة العامة كمهمة مثيلاتها في البلاد المنتجة للبترول في الشرق الاوسط وفنزويلا والارجنتين وسواها من بلدان امريكا اللاتينية المنتجة للبترول . فتتولى (١) سن تشريع للمحافظة على الثروة البترولية والمعدنية في البلاد واستغلالها استغلالاً انشائياً و (٢) الاشراف على (أ) مراقبة شركة النفط في الكويت وشركتي النفط في المنطقة المحايدة الكويتية ـ السعودية مراقبة فنية و (ب) محاسبة الشركات واخذ الكويت منها حقوقها كاملةً غير منقوصة ، و (٣) تنسيق السياسة البترولية مع السياسات البترولية للدول الشقيقة المجاورة المنتجة للبترول .

ولنبحث كل موضوع على حدة .

(١) سن تشريع للمحافظة على الثروة البترولية والمعدنية في البلاد . ـ

من المؤسف أن ليس في بلاد الخليج العربي المنتجة للبترول بلد عربي واحد قد سن حتى الآن قانوناً للمحافظة على ثروته البترولية والمعدنية . مع أن ايران قد فعلت ذلك ومعظم دول امريكا اللاتينية التي تنتج البترول سبقت الى هذا الاجراء من أمدٍ بعيد .

والكويت ـ شأنها شأن شقيقاتها ، بأمس الحاجة الى سن تشريع جديد تكون غايته تقدير الثروات الطبيعية في البلاد وتحضير وتنظيم احصائيات فنية عنها ، وذلك لاستغلالها على أكمل وجه يضمن

مصلحة الشعب وعدم ضياعها أو تبديدها ، حتى اذا تولت الدولة تلك الثروات تولتها كاملة متكاملة مع وجود أسواق لها ووسائل نقل تصل تلك الاسواق . ويجب أن ينص التشريع على وجود مكتب هندسة بترول فني لمراقبة الشركات وجهاز محاسبة قانونية لتولي محاسبتها .

ولا ينهض حجة ضد اصدار هذا التشريع أن جميع اراضي البلاد بمياهها الاقليمية ومناطقها المغمورة في الخليج العربي مشمولة كلها بامتياز شركة نفط الكويت المحدودة وأن هذا الامتياز تشمله اتفاقية مع الشركة . اذ ان شركات البترول التي حصلت على امتيازات في الشرق العربي لمدد طويلة وبمساحات واسعة، وخاصة اذا كان الامتياز يشمل البلاد كلها ، واجب عليها أن تأخذ بعين الاعتبار تغير الاحوال وتطور التفكير والنضوج القومي بمرور الزمن . ولو فعلت ذلك شركة الزيت الانكليزية الايرانية (شركة البترول البريطانية حالياً) لما وقعت بمشاكل مع ايران كانت نتيجتها أن خسرت معظم امتيازها هناك وهذه الشركة تمتلك نصف امتياز البترول في الكويت. ويبدو ان شركة نفط العراق قد ادركت هذه الحقيقة فتنازلت حديثاً عن مياه اقليمية في شمال الخليج العربي وقررت أن تتنازل عن مساحات كبيرة من الاراضي في العراق يعتقد ان فيها بترولاً ، تتركها للعراق لتستغلها حكومته بنفسها ، وهذا هو الاغلب ، أو تعرضها الحكومة لامتيازات جديدة بشروط جديدة . ووجود اتفاقيات استغلال بين شركات قوية وحكومة فنزويلا مثلاً لم يمنع الحكومة من اصدار تشاريع للمحافظة على ثروتها البترولية مما يؤثر على تلك الشركات وينفذ عليها .

ومع أن مدخر البترول الثابت في فنزويلا هو (١٦,٥٠٠)

مليون برميل ، ومدخر البترول الثابت في الكويت نحو أربعة اصفافه، فان دخل فنزويلا من البترول عام ١٩٥٧ كان (٨٥٤,٣٨٥,٠٠٠) دولار ، بينما لم يتجاوز دخل الكويت (٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠) دولار . وكان دخل فنزويلا عام ١٩٥٨ (١,٢٦٧,٥٩٩,٠٠٠) دولار منها ٣٨٩ مليوناً كدفعات اولى من امتيازات اعطيت في ذلك العام(١) وزاد على ذلك ١٧٦,٥ مليوناً ضريبة دخل اضافية ، بينما مجموع دخل حكومة الكويت في ذلك العام لم يزد عن (٣٢٥,٠٠٠,٠٠٠) دولار .

وان حجز شركة بترول لاراض واسعة شاسعة ومناطق مائية دون استثمارها لايمكن أن يدوم ولن يدوم ، لأنه لايجيزه تفكير الزمن . والمقياس الصحيح يجب أن يكون في أن المنافع التي تنالها شركات الامتياز والواجبات الملقاة عليها تجاه الدولة والبلاد التي تعمل فيها يجب أن تكون متناسبة . وفي سبيل المصلحة العامة تفرض الدول الكبرى في أيام الطواريء كالحرب مثلاً — ضرائب عالية وقيوداً كبيرة على رعاياها والشركات المسجلة والعاملة لديها ، ولهذا فان واجب شركات الاستغلال يقتضيها المساهمة برفاهية الشعب الذي تعمل في بلاده ، لا أن يكون دخل شركة واحدة تستغل احدى خيراته أضعاف دخل ذلك الشعب وأن تتمسك باراض ومناطق مائية واسعة وتمنع ذلك الشعب من استغلالها الاستغلال التام لمصلحته وبما يعتقد أن فيه نفعه العام ونفع ذراريه .

ومن الطبيعي أن التأميم حق من حقوق الدولة ، أقرته لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة ، في جلستها الثامنة ، حيث قررت ان حقوق الشعوب بتقرير مصيرها يجب ان يشمل أيضاً السيادة الدائمة على ثروتها الطبيعية ومصادر هذه الثروة ، وأنه

---

(١) Oil & Gas Journal, December 29, 1958, p. 84.

لايجوز بحال من الأحوال أن يحرم شعب من وسائل عيشه الخاصة استناداً الى أية حقوق قد تدعيها دول اخرى . وقد أقرت الدول هذا المبدأ وكذلك كثير من المحاكم في العالم . الا أنه ما دامت الدولة سعيدة بعلاقاتها مع شركة الامتياز التي تستغل احدى ثرواتها الطبيعية ، وما دامت الدولة لاتشعر بغبن مع الشركة ، فالتأميم موضوع خارج عن الصدد لايجب اللجوء اليه ، اذ هو ضرورة قصوى يلجأ اليها عند استحالة الشعور بنوال حق متساو او متعادل نسبياً للدولة تجاه الشركة ذات الامتياز .

وان عدم ابقاء حكومة الكويت وشركة نفط الكويت المحدودة على جميع شروط عقد الامتياز الاصلي ، وتغيير بعضها كاعطاء الكويت نصف الارباح الصافية على الانتاج بدلاً من الربع ، دليل على شعور الشركة بأن عقود الامتياز يجب ان تتغير بتغير الزمن لأنها انما تؤخذ لمدد طويلة لاتعرف في بدايتها التطورات التي تحدث أثناء سريانها . وانه وان تكن الشركة عندما قبلت فريضة ضريبة الدخل على دخلها من بيع البترول الخام انما أضافت الى امتيازها المناطق المغمورة ومددت الامتياز ١٧ سنة أخرى ، الا ان كل ذلك من الأدلة على أنه لايمكن استمرار التمسك بحقوق بموجب شروط عقد امتياز عُقد في وقت لم يكن الفريقان المتعاقدان فيه متكافئين ، وبعد أن حصلت تغييرات في عقود امتياز مماثلة وحقوق وواجبات في قضايا مماثلة .

ولهذا فان عقد الامتياز مع شركة نفط الكويت لايجب أن يكون مانعاً لسن قانون للمحافظة على الثروة البترولية والمعدنية في الكويت، ولتنازل الشركة عن المياه الاقليمية والمناطق المغمورة والجزر وقسم من اليابسة التي لم تستغلها حتى الآن ، وذلك أسوة بما

فعلت شركة نفط العراق ، رغم عـدم وجود نص في عقدها على وجوب التخلي عن مناطق من التي يشملها عقـد الامتياز . فمن مصلحة الشركة وجود ثقة بين الحكومة وبينها والاحترام المتبادل لمصالح الفريقين . وان وجود استقرار فعلي ونفسي في البلد مانح الامتياز واخلاص الشركة لذلك البلد يأتي بالنفع الجزيل للبلـد وللشركةذاتها بآن واحد .

لقد ذكر أن الشركة دفعت للمقاولين الفرعيين وبعض التجار الموردين من أهل الكويت عام ١٩٥٦ ما يقدّر بنحو ٢/١ ٢ مليون جنيه (١) ، واضعاف هذا المبلغ في عام ١٩٥٨ ، الا أن المقاولـين الفرعيين انما أوجدتهم الشركة نفسها وأكثرهم من بين موظفيهـا وعمالها السابقين الذين خدموها في السابق ، وقد ذكر أن احدهم كان أصلاً يتقاضى أجراً يومياً مقداره خمسة شلنات فأصبح الآن من أكبر المتعهدين ثراءً (٢) . وغاية الشركة الاولى من ايجاد هذه الطبقة هي أن يكون اقتصاد هذه الطبقة مع طبقة التجار الموردين الكبار ــ قائماً ومعتمداً على الشركة . وبذلك تضمن الشركةطبقة غنية في البلاد ، استمرار مصالحها مستند الى وجود الشركة في البلاد ورضاء الشركة عنها . وليس هذا هو المطلوب من ارضاء الشعب والبلاد .

ولذلك فان التشريـع الجديد المقترح يجب أن ينص عـلى مايأتي : ــ

ــ تنازل الشركات عن المناطق التي لم تستغلها لتستفيد منها البلاد امابإستغلالهاهي بنفسها او بعرضها للشركات طالبة الامتيازات

---

(١) Wayne Mineau, - The Go Devils, p. 228.

(٢) Ibid, p. 229.

بشروط تتساوى مع آخر ما نصت عليه العقود والقوانين الاخيرة • وعدم منح مساحات كبيرة تزيد عن حد معين للشركات الجديدة ، على ان تتنازل عن أجزاء منها بعد فترات من الزمن تعيّن في القانون •

ــ لزوم اتفاق شركات الامتياز مبالغ يذكر حدها الادنى على مدى عدد من السنوات ، على عمليات استغلال الامتياز كالبحث والتنقيب •

ــ لزوم ذكر مدة العقد ، على أن لاتكون طويلة ، واذا كانت طويلة نسبياً ، فذكر امكانية اعادة النظر فيه في فترات معينة ، وقد نص مثلاً في قانون بترول السودان الأخير ، وهو آخر قانون صدر في الشرق ، على أن لاتزيد مدة الامتياز عن ثلاثين سنة •

ــ حق الحكومة بمراقبة عمليات الشركات ، وحقها بالحصول من الشركات على تقارير فنية كاملة للتأكد من أن الشركات تقوم بواجباتها ولا تضر عملياتها بحقول البترول ، التي هي مصدر رزق البلاد الأول •

ــ وجوب تكرير الشركات نسبة معينة في البلاد من انتاجها من البترول الخام • وهذا مافرضته حكومة فنزويلا وتقوم به الشركات العاملة هناك •

ــ وجوب استغلال الشركات الغازات الطبيعية أو أن تصبح ملكيتها للحكومة اذا لم تستغلها الشركات(١) ، لتتصرف بها الحكومة اما باستغلالها بنفسها أو باعطاء امتيازات بها ، وذلك لانشاء صناعات بترولية كيماوية في البلاد • « فالغازات الطبيعية

(١) نص على ذلك بالمادة الخامسة من الاتفاقية السعودية اليابانية .

ثمينة الى درجة لاتسمح باهمالها أو خسرانها » (١) ومنها يمكن انشاء صناعات كثيرة ليست أقلها صناعة اللدائن (البلاستيك) ، وتسييل غاز الميثين وبناء خزانات له كما شرع بذلك في امريكا٠(٢)

ــ لزوم حصول الدولة على أجرة على المساحات المشمولة بالامتيازات ، وخاصة الغير مستغلة ، تتزايد مع مرور الوقت ، لضمان حصول الدولة على حد أدنى لدخل ثابت عن الرقعة المشمولة بالامتياز ولضمان عدم حجز الشركة اراض لاتحتاج اليها ويمكن للدولة الاستفادة من جعل شركات أخرى او هيآت تستغلها ٠

ــ مشاركة الحكومة برأس مال الشركة عند ظهور البترول بكميات تجارية ٠ وهذا أمر أصبح يعتبر ضرورياً ومبدأ نص عليه كثير من اتفاقيات الامتياز المعقودة حديثاً ٠

ــ حق الحكومة بالحصول على ضريبة دخل تعيّن الحكومة مقدارها (وقد أصبح المبدأ الحالي أن لاتقل عن ٦٠٪) على جميع عمليات البترول من انتاج وتكرير ونقل وتسويق ٠ وعدم اعفاء الشركات من الضرائب والرسوم الجمركية الا على آلات معينة ولمدد قصيرة ، لأن الاعفاء يخلق كثيراً من المشاكل المالية والفنية ، اذ يتعذر على الحكومة القيام بالمراقبة الدقيقة اللازمة لمعرفة البضائع ولزومها للشركة وكيفية استعمالها ، الى جانب كون الاعفاء يعطي شركات الاستغلال حقوقاً تمتاز بها عن حقوق الشركات العادية والافراد ، وفيه تجاوز على سلطة الدولة العامة ٠

---

(١) تقرير ادارة البترول في بنك تشيس مانهاتن الامريكي كما روته
Petroleum Week, December 12, 1958.

(٢) Oil and Gas Journal, February 2, 1959, p. 51.

ـ وجـود أعضـاء وطنيـين في مجلس ادارة الشـركات وتوظيف الشركات المواطنين بعمليات البترول في جميع الوظائف حتى العليا منها اذا وجد من يصلح لذلك • ولزوم تمرين الشركة الموظفين والعمال الوطنيين وارسالهم الى الجامعـات والمعـاهد للتخصص بعمليات البترول •

ـ تسوية الخلافات بين الحكومة والشركة أمام محاكم وطنية اذا وجدت محاكم وطنية لها ماض طويل في مثل هذه القضايا ، أو أمام لجان تسوية في البلاد ثابتة ودائمة •

ـ حق الدولة بالغاء العقد في حالات مخالفات الشركة مخالفات كبيرة بعد اخطار الحكومة الشـركة بمخالفتها واعطائهـا فرصة لاصلاح خطئها •

ويجب أن ينص تشريع فرعي على حقوق للدولة تشبه الحقوق التي جاءت في التعديل الأخـير (الذي وضعت مسودته حكومة فنزويلا أخيراً) للتشريع الفرعي (الاصول) لعام ١٩٤٣ الملحـق بقانون الهايدرو كاربون الفنزويلي (١) وهي نصوص تتعلق بحق الدولة بمراقبة شركات البترول العاملة لديها للتأكد من: المحافظة على قوة المدخر من البترول وعدم تبديدها ، لزوم حصول الشركات على اذن المهندسين الحكوميين لحفر الآبـار وعمليات أخرى ، لزوم حصول الشركات على اذن المفتشين الرسميين الحكوميين على أية تغييرات في كميات الانتاج وعلى حقن الغاز في حقول البترول ، توسيع المسافات بين الآبار بحيث لا تقل عـن ٦٠٠ متر بين البئر والأخرى ، حق الحكومة بأخذ الغاز الفائض ، وخاصة بعد أن

---

(١) Petroleum Week , February 6, 1959, p. 14.

أصبح بالامكان اسالته ونقله الى اوربا كسائل لبيعه هناك للاستعمال كطاقة حرارية .

ويجب كذلك اصدار تشريع عالي يؤمن حق موظفي وعمال الشركة الوطنيين ومساواتهم بامثالهم من الاجانب .

(٢) (أ) مراقبة الشركات مراقبة فنية . ـ

ان واجب الكويت نحو نفسها والاجيال القادمة يقتضيها المحافظة على ثروتها الطبيعية الاساسية . ولهذا فان من اولى واجباتها ايجاد جهاز مراقبة مؤلف من مهندسي بترول وجيولوجيين عرب أشقاء الى أن تعد باسرع ما يمكن مهندسين وجيولوجيين كويتيين . وقد شعرت بالحاجة الى ذلك الدول المجاورة فأكثرت من بعثاتها للتخصص في هذه الموضوعات ، واوجبت على الشركات نفسها ـ كما أوجبت حكومة الكويت في اتفاقية ١٩٥١ ـ لزوم ابتعاثها عدداً من الوطنيين للتخصص باعمال البترول على حساب الشركات ـ ونفذت تلك الدول ذلك الامر تنفيذاً دقيقاً . وأخيراً أوجدت ايران معهداً للبترول في الجامعة بطهران لاعداد المهندسين . كما أوجدت حكومة الجمهورية العربية المتحدة معهداً في السويس يتعلم به ويتمرن الطلبة بآن واحد . وذلك الى جانب استعداد جامعاتها لتخريج جيولوجيين مع انها ليست بلداً منتجاً للبترول بقدر كبير اذا قيس انتاجها بانتاج الكويت الضخم . ومن المؤسف أن الجامعة الامريكية في بيروت رغم الطلبات المتكررة من مسؤولين لم تنشىء معهداً للبترول فيها مع أن حكومات الشرق الاوسط لاتبخل عليها بالاعانات ، ولم تكن الكويت مثلاً الا من اوائل الذين تبرعوا للجامعة المذكورة ولمؤسساتها .

ومثل هذا الجهاز الفني يجب أن ينشأ فور تشكيل ادارة أو هيأة البترول العامة ولو قبل سن التشريع الذي يتوخى المحافظة على الثروات البترولية والمعدنية ، وان يوسع فيما بعد • وتكون مهمته مراقبة الشركات وخاصة شركة نفط الكويت حالياً مراقبة فنية • ويجب أن يقوم فوراً بالمراقبة الفنيـــة على الامور التي اشرنا الى لزوم النص عليها بالتشريعات المقترحة •

(ب) محاسبة الشركات واخذ الحق منها كاملاً • ـ

أظهرنا فيما سبق أن الاصول المتبعة في محاسبة شركة نفط الكويت المحدودة ليست أصولاً صحيحة ولا تقبل بها حكومة أخرى • فمن غير المعقول أن يكون محاسبو الشركة البريطانيون وكلاء لحكومة الكويت في الوقت نفسه وأن يأخذوا كذلك نصف أجورهم عن محاسبة الشركة من حكومة الكويت نفسها •

ان مصلحـــة الكويت تقضي بايجاد جهاز محاسبة حكومي مستقل يكون تابعاً للادارة أو الهيأة العامة لشؤون البترول ويتألف من محاسبين قانونيين مستقلين من بلاد حيادية كالسويد والنرويج أو النمسا والمانيا أو أي بلد آخر لا علاقة لشركات المحاسبين فيه بمحاسبة شركات البترول الكبرى • ويضم الجهاز كويتيين وان لم يوجدوا فعرباً من دول شقيقة يتمرنون على محاسبة شركة نفط الكويت وشركتي الامتياز الاخرين في المنطقة المحايدة الكويتية ـ السعودية وتقتضي المصلحـــة العامة ابتعـــاث كويتيين ماهرين باقصى سرعة للتخصص بالمحاسبة القانونية وممارستها للعودة الى الكويت لتولي ادارة هذا الجهاز •

وتقضي مصلحة البلد أيضاً أن تكون دفاتر حسابات شـــركة

النفط الاساسية في الكويت يسكن لجهاز المحاسبة الحكومي الوصول اليها في أي وقت شاء ، لا أن تكون الدفاتر الاصلية في لندن ، مع ان عمليات الشركة في الكويت •

وتقضي المصلحة أيضاً بعدم اقرار طرق المحاسبة التي تضيع على الكويت كثيراً من حقوقه بارباح الشركة • فقد تبين في وقت مضى أن الخصميات التي كانت تحسبها احدى شركات الاستغلال في الشرق الاوسط واصول المحاسبة التي كانت تتبعها تلك الشركة وتقرها عليها شركة المحاسبة ، كانت تضيع على البلاد التي تعمل فيها تلك الشركة ١٨٪ من اصل الـ ٥٠٪ التي تحق لحكومة ذلك البلد • فكانت الحكومة تتقاضى من أرباح بيع الخام ٣٢٪ والشركة تحصل على حصة الاسد أي ٦٨٪ بدلاً من أن تحصل الشركة على ٥٠٪ فقط والحكومة على الخمسين بالماية الباقية حسب نص قانون ضريبة الدخل •

والحكومة الكويتية هي الحكومة الوحيدة من بين بلدان الشرق العربي الكبرى المنتجة للزيت التي لاتزال تقبل بالخصميات الكبيرة ـ الخصميات الحافزة وخصميات التسويق وسواها تخصمها شركة النفط للشركتين المالكتين لها ويضيع نصفها على الحكومة • وواجب جهاز المحاسبة عدم القبول بهذه الخصميات اسوة بحكومتي المملكة العربية السعودية والعراق ، والقبول باقرار مصاريف الشركة الفعلية فقط بموجب نصوص قانون ضريبة الدخل •

هذا فيما يتعلق بجهازي مراقبة الشركات فنياً ومحاسبتها اصولياً • أما مايجب أن تنتهجه الادارة أو الهيأة العامة لشؤون البترول المقترحة من سياسات بترولية أخرى فيتلخص بالامور الآتية :

علاقات الحكومة بالشركة

ما دامت شركة نفط الكويت مرتبطة بنصوص اتفاقية ١٩٥١ مع حكومة الكويت بأن تحصل على ربح أكبر اذا حصلت على ذلك دولة من دول الشرق الاوسط من شركات تعمل لديها ، فان من حق حكومة الكويت حالياً أن تطالب شركة نفط الكويت بضريبة دخل تزيد عن الخمسين بالمائة التي تحق للكويت حالياً اذ أن مبدأ المناصفة حطمته الاتفاقية السعودية مع الشركة اليابانية واتفاقية الكويت نفسها مع الشركة اليابانية التي نالت امتياز المناطق المغمورة التابعة للمنطقة المحايدة السعودية الكويتية . ومن حق حكومة الكويت المطالبة بضريبة الدخل على جميع عمليات شركة نفط الكويت من تكرير ونقل وتسويق بالاضافة الى الضريبة على بيع البترول الخام ، لأن الشركة حصلت من الكويت على الامتياز بجميع هذه العمليات . والشركة اليابانية قبلت هذا المبدأ وستدفع لحكومة الكويت ضريبة على جميع هذه العمليات .

ـ لقد أقرّ مبدأ مشاركة الحكومات الشركات برأس مالها . وهذا المبدأ نص عليه في اتفاقية ايران مع شركة ايني الايطالية واتفاقية ايران مع شركة ستاندرد اويل انديانا ، حيث تشارك حكومة ايران الشركتين برأس المال مناصفة. وكذلك أقرّ في أواخر عام ١٩٥٨ في اتفاقية بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة والشركة الشرقية للبترول التي تساهم فيها شركة ايني الايطالية ، كما نص عليه قانون بترول السودان الجديد رقم ٤٢ لعام ١٩٥٨ الذي أوجب حصول السودانيين على ٣٠٪ من اسهم الشركات التي ستحصل على امتيازات في السودان سواء صدرت تلك الاسهم في السودان أو خارجه (المادة ١٥) . (١) واقرّ هذا المبدأ كذلك

(١) تنظر أيضاً Petroleum Week, February 2, 1959, p. 50

باتفاقيتي الشركة اليابانية مع حكومتي المملكة العربية السعودية والكويت ، حيث تنال الحكومتان ٢٠٪ من رأس مال الشركة عندما يبدأ انتاج البترول بكميات تجارية • ولهذا فان من حق الكويت أن تطالب شركة نفط الكويت المحدودة بحصول الكويت على نصيب في رأس مال الشركة والمشاركة بأرباح الشركة بناءً على ذلك • فكل مادفعته الشركة ووظفته في عملية استثمار البترول في الكويت لم يتجاوز (٢٥٠) مليون دولار ، وقد قدر ربحها حتى الآن بنحو (٣٥٠٠) مليون دولار ، وتقدّر ثروتها الصافية بمدخر البترول الثابت الوجود في الكويت بأكثر من (٦٠٠٠٠) مليون دولار • فمن حق الكويت أن تساهم بهذه الثروة التي أوجدها الله في أرضها بالمساهمة برأس مال الشركة والحصول على أرباح أسهمها بالاضافة الى ضريبة الدخل ، وفي هذا عدل وانصاف • ويكفي الشركة ان الكويت مددت لها امتيازها ١٧ سنة اضافية ، فبلغت المدة كلها ٩٢ سنة حتى عام ٢٠٢٦ وهي أطول مدة امتياز بترول بالتاريخ ، وارباح الشركة السنوية تقارب ان لم تزد عن ضعفي جميع ماوظفته الشركة من مال في عملية انتاج البترول في الكويت منذ تاريخ انشائها حتى الآن •

ـ وتقضي مصلحة الكويت أيضاً مطالبة الشركة بوجود اعضاء كويتيين في مجلس ادارة الشركة أسوة بما نص عليه في الاتفاقية مع اليابانيين وبما اتفقت عليه الحكومة العربية السعودية مع شركة الزيت العربية الامريكية (ارامكو) وما اتفقت عليه العراق مع شركات نفط العراق المحدودة ، على أن تكون لهؤلاء الاعضاء الكويتيين جميع الحقوق التي لامثالهم من أعضاء مجلس ادارة الشركة •

ـ وتقضي مصلحة الكويت أيضاً بالطلب الى الشركة بلزوم

تكريرها في الكويت نسبة من البترول المنتج في اراضيها • اذ أنه لايجوز بحال من الأحوال ان يكرر البترول الكويتي في عدن ، لأنها ــ برأي الشركة ــ آمن سياسياً ، أو في انكلترا أو سواهامن البلدان ، وان تحرم من هذه الصناعة وفوائدها وارباحها وضريبة الدخل عليها ــ الكويت صاحبة البترول ومنتجته • ووجود صناعة تكرير واسعة في الكويت من شأنه أن يوجد أعمالاً لابناء الكويت ويمرنهم على هذه الصناعة التي من حقهم أن تكون في بلادهم لمادة الحياة الوحيدة (البترول) ، مع العلم أن التكاليف تكون قليلة لو حصل التكرير قرب أماكن الانتاج ، واليد العاملة هناك رخيصة •

ــ وتقضي مصلحة الكويت كذلك بمطالبة شركة نفط الكويت اما بالاستفادة من الغازات الطبيعية بتسييلها وبيعها في أوربا ، وبانشاء صناعات بترولية كيماوية منها أو بتسليمها للحكومة الكويتية تتصرف بها كما تشاء بنفسها أو بوساطة المواطنين الكويتيين أو باعطاء امتياز بها لشركات أخرى • فهذه ثروة كبرى تضيع وتحترق بمآت ملايين الاقدام المكعبة يومياً ، ومثل هذا الضياع خسارة ثروة طبيعية أوجدت بمآت ملايين السنين حرام أن تضيع هباءً منثوراً ، في الوقت الذي لاتسمح به قوانين الولايات المتحدة الامريكية في بلادها بضياعها وتكون الشركات المفرطة بهذه المادة عرضة للمحاكمة •

ــ وتقضي مصلحة الكويت أيضاً بأخذها ريع البترول من الشركة بترولاً عيناً اذا شاءت حكومة الكويت ذلك ، لتعرضه الحكومة للبيع فتجد للبترول الكويتي أسواقاً ثابتة وتدخل الكويت في عملية التسويق •

ــ وواجب الشركة كذلك ، وقد نالت امتيازاً بجميع اراضي

البلاد وجزرها ومياهها الاقليمية ومناطقها المغمورة ، أن تتنازل فوراً للكويت عن الجزر التي لم تعمل فيها على استغلال البترول وعن المياه الاقليمية والمناطق المغمورة ، أسوة بشركات نفط العراق ، لتتمكن حكومة الكويت اما من استغلالها هي أو بالاشتراك مع مواطنيها ، أو بعرضها على شركات امتياز أخرى لتنال منها الكويت منافع جديدة . اذ لايجوز ان تبقى هذه الاماكن غير مدروسة ولا تعرف الثروات المعدنية الموجودة تحتها ولا تستغل عندما تدعو حاجة الكويت الى استغلالها .

النشاط الحكومي . ـ

عندما منحت حكومة الكويت امتياز استغلال المناطق المغمورة التابعة للمنطقة المحايدة الكويتية ـ السعودية ، كتبت جريدة « الشعب » الكويتية تقول ان رأس مال الشركة اليابانية التي حصلت على الامتياز هو ٧ ملايين دولار ، مع أن ما توظفه حكومة الكويت سنوياً في لندن هو نحو ١٠٠ مليون دولار ، وتساءلت الجريدة لماذا لا يستعمل جزء من هذا المال لاستغلال البترول الموجود تحت المناطق المغمورة وتشغيل ابناء البلاد والحصول على ماية بالماية من الارباح . وقالت ان بمقدور حكومة الكويت أن تبني معمل تكرير خاصاً لها وان تستعمل فيه الغاز الذي تحرقه شركة امنويل وشركة نفط الكويت ، وتبدأ الحكومة بالصناعة البترولية الكيماوية .

ان قول جريدة « الشعب » هذا حق . فلدى الحكومة المال. ومن مصلحتها الدخول هي أو هي وشعبها في أوجه صناعات البترول ، ثروتها الطبيعية الوحيدة .

فعندما تتخلى الشركة عن مناطق مشمولة بامتيازها الحالي ، يصبح من مصلحة الكويت أن تعمل الحكومة أو الحكومة والشعب

معاً في البحث عن البترول واستغلاله • ومن المناسب تشجيع الاهالي على انشاء شركة وطنية للحفر تعمل مستقلة ، ويمكن أن تتعاقد مع شركة النفط على القيام بعمليات حفر لها ، فقد تعاقدت الشركة مع متعهد أجنبي للقيام بأعمال حفر في حقل الروضتين ولم تقم هي نفسها بتلك العملية • وربح الشركة الوطنية من هذه العملية مضمون •

ويقتضي على الحكومة مطالبة الشركة بالمحافظة على الغازات الطبيعية التي يحترق منها يومياً نحو ٦٠٠ مليون قدم مكعب(١) ، وبالاستفادة منها ومشاطرة الحكومة الارباح التي تجنى من استغلالها والا فعلى الشركة ان تتخلى عنها لتستغلها الحكومة والشعب الكويتي بانشاء صناعات بترولية كيماوية تفيد البلاد وتشغل عمالها (وتأتيها بعملة صعبة من البيع ، وتوفر على الكويت عملة صعبة تنفقها بشراء بعض المواد من الخارج التي يمكن انتاجها من صناعة الغازات) أو بمنح امتيازات بها لشركات أخرى تربح الكويت من جرائها بدلاً من عدم ربحها شيئاً حالياً ، بل بدلاً عن خسارتها ثمن هذه الثروة التي تضيع بلا فائدة •

والكويت لديها الامكانيات للعمل في صناعة البترول • فلديها امكانيات العثور على البترول ، في بلاد ثبت وجوده فيها بغزارة ، وهي مالكة المناطق البرية والمائية ولاتحتاج للحصول على امتياز بها ، كما أن لديها الامكانيات المادية لذلك، فلا تحتاج الى رأس مال أجنبي للاستثمار ، شأنها عندما كانت فقيرة أو شأن البلدان الفقيرة حالياً • وأما الخبرة الفنية فبامكانها أما أن تستأجرها أي بأن تدخل مع شركات أجنبية بعقود لخدمات محدودة للتفتيش والحفر

(١) أن ما يستعمل حاليا من الغاز الطبيعي هو ٥٫٣٪ – ينظر تقرير الشركة السنوي لعام ١٩٥٧ المرفوع الى شيخ الكويت ص ١١ •

والانتاج ـ كما تفعل حالياً الارجنتين مثلاً أو أن تبنيها من رجال العرب الاخصائيين الذين يعمل الكثيرون منهم في العالم العربي كالجمهورية العربية المتحدة وسواها ٠

واذا شاءت الكويت أن تعرض بعض المناطق التي تتخلى عنها شركة نفط الكويت المحدودة ـ على شركات جديدة فان واجبها يقتضيها أن لاتمنح امتيازات على الطريقة القديمة البالية بل ان تعرضها على اسس القانون الذي ستسنه وان تعرضها على شركات لدول صغيرة محايدة فذلك أضمن سياسياً واقتصادياً اذ لاتكون لها مطامع سياسية في الكويت ولا نفوذ حكومي تستطيع بوساطته أن تضغط على الكويت اقتصادياً وسياسياً في حالات الطوارىء ٠ فلا ترتكب مثلاً غلطتي ايران في منحها امتيازين الاول لشـركة ايطالية فيها رأس مال حكومي ، والثاني لشركة امريكية فيمجلس ادارتها يهود صهيونيون متنفذون ٠

فشركة ايني الايطالية التي منحتها ايران امتيازاً عام ١٩٥٧ هي شركة تملكها الدولةالايطالية ٠ وقد أقرتجامعة الدول العربيةمبدأ عدم السماح لشركات بالحصول على امتيازات في البلاد العربية اذا كان في رأس مال تلك الشركات مساهمة حكومية ٠ وسبب ذلك ان الحكومات الاجنبية تبدأ بالتدخل في شؤون البلاد معطية الامتيازات وتنازع حكوماتها سياسياً وقضائياً اذا كانت لها أسهم في رأس مال شركات الامتياز وهذا ما حصل عندما أمم مصدق البترول الايراني وتداخلت الحكومة البريطانية باعتراض بوارجها حاملات البترول الايراني ومقاضاتها واقامة دعوى على ايرانلدى محكمة العدل الدولية ٠

واما شركة انديانا الامريكية التي منحتها ايران امتيازاً بتاريخ ٢٤ نيسان (ابريل) ١٩٥٨ فان في مجلس ادارتها أعضاء من عـائلة

بلوشتاين (١) اليهودية الصهيونية ، وعضو منهم كان ممن احتجوا مع صهيونيين امريكيين آخرين على روسيا ـ عند زيارة مساعد رئيس وزراء روسيا للولايات المتحدة الامريكية أخيراً مستر ميكويان ـ لان روسيا أوقفت هجرة يهودها الى اسرائيل ...

وعائلة بلوشتاين هذه كانت وراء الاتفاق الذي تم مع ايران في محاولة لجعل اسرائيل مركز الصناعة البترولية والصناعات الكيمائية ، وربما في وصول البترول الايراني حالياً الى اسرائيل لتكريره هناك ولاستعماله في اسرائيل في حالتي السلم والحرب ضد الدول العربية . فجدير بالكويت العربية أن لاترتكب مثل هذه الاخطاء .

ويمكن للادارة أو الهيأة العامة أن تحصل على نسبة الريع بترولاً عيناً بدلاً من النقد (وثمن هذا الريع يحسب حالياً قسماً من ضريبة الدخل التي تستحق للحكومة)وان تعرض ذلك البترول على الراغبين بالشراء ، وبذلك تبدأ الكويت بالدخول الى أسواق البترول وتتعلم اصولها وتحصل لبترولها على أسواق ثابتة ، لها صلة مباشرة بها . وان سبباً من أسباب فشل مصدق في سياسته البترولية في ايران كان عدم تمكنه من ايجاد اسواق يتصل بها مباشرة لتصريف البترول الايراني .

وللوصول الى هذه الاسواق يقتضي على الحكومة ان تكون لها وسائل نقل سهلة تحمل بترولها الى تلك الاسواق ، وهذايتأتى بأمرين : الاول انشاء اسطول حاملات بترول وقد بدأت الكويت سلوك هذا السبيل بتكوين شركة للناقلات من أهالي الكويت .

---

(١) تقرير ستاندرد اويل اوف انديانا السنوي لعام ١٩٥٧ وكتاب
Paul H. Giddens — Standard Oil Co. (Indiana).

ثم وافقت مبدئياً لجنة المواصلات بالمجلس الاقتصادي على انشاء شركة ناقلات للبترول العربي ، واحالت ذلك الاقتراح الى لجنة خبراء البترول لوضع مشروع الشركة(١) وقد بدأت اللجنة المذكورة اجتماعاتها في القاهرة في ١٩٥٩/٢/٢٨ ٠

وقد أدركت ايران الخطر الكبير من عدم وجود ناقلات بترول تابعة للدول المنتجة للبترول ، بعد تأميم مصدق للبترول الايراني وعدم استطاعته نقله الى اسواق البترول في العالم ٠ فعملت حالياً على بناء اسطول ناقلات بترول اذ أوصت في فرنسا على ناقلتين حمولة كل منهما ٥٣ ألف طن ، كما تسلمت حاملة من اثنتين بنيتا لها في هولندا حمولة الواحدة منهما ٣٣,٥٠٠ طن وستتسلم الثانية في منتصف هذا العام ٠ وهذه الحاملات الاربع هي من أصل اسطول تعمل ايران على بنائه حمولته ٥٠٠,٠٠٠ طن ٠ وقد استأجرت شل احدى الحاملتين الصغيرتين لمدة خمس سنوات متوالية ، كما استأجرت شركة البترول البريطانية الحاملة الثانية لمدة عشر سنوات متوالية ٠٠٠(٢) ٠

ولا شك أن الكويت بالاشتراك مع الدول العربية الاخرى ، ستحذو حذو ايران في هذا السبيل ٠

والسبيل الآخر لتأكد الكويت ايصال بترولها الى الاسواق العالمية هو بناء خط أنابيب من الخليج العربي الى البحر الابيض المتوسط ٠ وقد كانت قررت الشركة الانكليزية الايرانية مع نيوجيرزي وسوكوني مشروع بناء خط كهذا ، وانشأت هذه الشركات في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٧ شركة لبناء هذا الخط تكون مقدرته نقل

---

(١) جريدة الاهرام ١١ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٩ ٠

(٢) Petroleum Week, February 6, 1959, p. 50.

٥٣٥٠٠٠ برميل يومياً (٢٦ مليون طن بالسنة) يمر منه ٥٠٠ ميل في العراق و ٢٨٠ ميلاً في سورية(١) وكان المقصود أن يحمل هذا الخط البترول الايراني الى جانب البترول الكويتي . وقد خشيت حكومة العراق اذ ذاك ان يؤثر مرور هذا البترول عبر اراضيها ــ على تصريف بترولها ، فعارضت بمرور الخط عبر أراضيها خشية المنافسة وقضي على ذلك المشروع عام ١٩٤٩ .

ولكن المجلس الاقتصادي التابع لجامعة الدول العربية الذي اجتمع في كانون الثاني(يناير) ١٩٥٩ أقرّ المشروع العربي السعودي لمد خط انابيب عربي تملكه وتشغله جميع الدول المنتجة والتي يمر الخط بأراضيها ينقل البترول الكويتي الى البحر المتوسط كما ينقل بترول البلاد الاخرى المنتجة للبترول حول الخليج العربي . واحيل ذلك المشروع بعد ذلك الى لجنة خبراء البترول التابعة للمجلس الاقتصادي لدرس تفاصيله . واجتمعت اللجنة في آذار (مارس) من عام ١٩٥٩ في القاهرة لدراسة هذين المشروعين ــ مشروع الناقلات ومشروع خط الانابيب . والأمل أن يوفق العرب الى اخراج الفكرة الى حيز التنفيذ ، وخاصة لما فيها من فوائد قومية ، الى جانب كون الانابيب تسترد المال المنفق على انشائها ــ في فترة لاتزيد عن خمس سنوات ، والناقلات كذلك تسترد أثمانها بسرعة ، فالمالكون الافراد لحاملات البترول كاوناسس أصبحوا من أغنى أغنياء العالم .

ولا شك أن وجود وسائل نقل ووسائل تسويق للبترول العربي من شأنه أن يضعف ضغط شركات البترول في الشرق الاوسط على الدول المنتجة للبترول .

---

(١) انظر ص ٤٥ اعلاه .

وقد كانت تجربة الكويت من أقسى التجارب عندما اغلقت قناة السويس اثناء الاعتداء الغاشم عليها في اواخر عام ١٩٥٦ ، اذ قلّ نقل بترولها الى اسواق اوربا وقلّ دخلها لعدم وجود انابيب تنقل بترولها من الخليج الى البحر الابيض المتوسط •

ومن جملة واجبات الادارة أو الهيأة العامة لشؤون البترول المقترحة، فيما يتعلق بنشاطها الداخلي سن تشريع يبيح لعمال شركات النفط انشاء نقابات أو هيآت لهم تعبّر عن آرائهم وتعلن للحكومة أي غبن تلحقه الشركات بهم • وبذلك تتمكن الشركات والحكومة من التعرف على مظلمات العمال وشكاواهم ولا تظل ادارة الشركات بمنأى عنهم فيولّد لديهم التباعد شعورَهم بالغبن والظلم وقد يولّد انفجاراً • وفي تكوين مثل هذه الهيآت المعترف بها فائدة مشتركة للعمال والشركات والحكومة بآن واحد •

ومن واجبات الادارة أو الهيأة المقترحة أيضاً اصدار قانون ضريبة دخل يرفع حصة حكومة الكويت من ارباح شركات البترول اسوة بما فعلته فنزويلا ، ولزوم مطالبة الادارة أو الهيأة الشركات بنسبة من دخلها الصافي تزيد عن ٥٠٪ من جميع عمليات البترول من انتاج وتكرير وتسويق وصناعات كيماوية • وخاصة أن مبدأ الخمسين بالماية لم يعد مقبولاً فزادت حصة الكويت والعربية السعودية الى ما لا يقل عن ٥٧٪ من أرباح الشركة اليابانية ، وأصبح ما تأخذه فنزويلا من الشركات بعد تعديل قانون ضريبة الدخل فيها — يصل الى ٦٥٪ تاركة ٣٥٪ للشركات (١) وربما وصل ٦٦٪ اذا بني على أساس ارقام الانتاج في فنزويلا في عام ١٩٥٧ (٢) •

---

(١) Wanda M. Jablonski in Petroleum Week, January 30, 1959, p. 14.

(٢) Venezuela Up - to - date, February 1959, p. 5.

وقد كلفت تلك الزيادة بنسبة الضريبة ــ خمس شركات عاملة في فنزويلا ١٧٦،٥ مليون دولار ضرائب اضافية عام ١٩٥٨(١) كما أعلن شاه ايران في مؤتمره الصحفي الشهري في ١٩٥٨/١١/٢٢ بأنه يطالب «مجموعة الشركات» العاملة في ايران بلزوم زيادة حصة ايران من ارباحها وخاصة بعد أن عقد عقود امتيازات مع شركات ايطالية وامريكية وحصل منها على نسبة أكبر من الـ ٥٠٪ (أي ٧٥٪) وشروطاً أفضل (٢) •

(٣) تنسيق السياسة البترولية مع البلاد المجاورة •

وستجابه مثل هذه الادارة أو الهيأة العامة لشؤون البترول اموراً عديدة لاتزال معلقة تحتاج الى حل •

فمن جملة المسائل المعلقة ــ مشاكل الحدود البرية والبحرية مع جيران الكويت لتحديد المناطق المشمولة بالامتيازات ، ومنها تعيين ملكية الجزر المختلف عليها ، وتحديد المناطق المغمورة في الخليج العربي ، وهذا الموضوع سيتطلب من ممثلي الكويت الجلوس في مؤتمر مع ممثلي جميع الدول القائمة حول الخليج العربي •

ومن الامور التي ستجابه هذه الادارة أو الهيأة ــ علاقة الكويت في شؤون البترول مع الدول الاخرى في الشرق الاوسط المنتجة للبترول والتي يمر البترول عبر اراضيها ، ووجوب توحيد الكويت سياستها البترولية مع شقيقاتها • فقد اتفقت العراق مع العربية السعودية عام ١٩٥٣ على تبادل المعلومات عن البترول بما فيه صالح البلدين المشترك • وفعلاً استمر تبادل المعلومات منذ

---

(١) Oil & Gas Journal, January 19, 1959, p. 75.

(٢) التايمز اللندنية ٢٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٨ •

عقد تلك الاتفاقية في الرياض ، رغم كل الظروف • وقد أفاد العراق كما افادت العربية السعوديةمن ذلك • ولا شك انالكويت والعربية السعودية كانتا تتبادلان المعلومات عندما منحتا امتيازات استغلال البترول في المنطقة المحايدة السعودية ـ الكويتية في الاعوام ١٩٤٨ و ١٩٤٩ و ١٩٥٧ و ١٩٥٨ ، ولكن ذلك كان بحكم المصلحة المشتركة الملحّة التي كانت تمس البلدين مباشرة • وما لاشك فيه أن مصلحة الكويت تقضي بالدخول باتفاقية مباشرة مع الدول المنتجة للبترول في الشرق الاوسط لتبادل المعلومات التي تفيد جبهة الدول المنتجة تجاه شركات الاستغلال • كما أن دخول الكويت في اتفاقية بترولية عامة توحّد الدول بها سياستها البترولية وتوحّد بها صفها لمواجهة شركات البترول في الشرق الاوسط سيكون لها أفضل النتائج وأعظمها للامة العربية ، وان يكن السبيل الى انضمام الكويت الى مثل هذه الاتفاقية لن يكون ممهداً نظراً لعلاقة الكويت بالحكومة البريطانية ونظراً لمصالح وعلاقة الحكومة البريطانية بشركة نفط الكويت المحدودة صاحبة امتياز استغلال بترولالكويت • وعلى كل حال فان هذا الموضوع هو أحد الموضوعات الثلاثة التي احيلت الى لجنة خبراء البترول لتبحثها في القاهرة في آذار (مارس) ١٩٥٩ •

الفصل الثاني عشر

تخطيط قومي عام

أما وقد حبا الله الكويت بدخل وفير مع قلة السكان ، فان على الكويت أن تبدأ بمشاريع انتاجية وتوقف البذخ والتبذير وتحد من استيراد الكماليات . ولدى الكويت كل الامكانيات لذلك ، رغم ان البلاد المستهلكة للبترول لا تحب أن تتصنع البلاد المنتجة وتستهلك في صناعاتها نسبة كبيرة من بترولها وتستغني عن الاستيراد من تلك البلاد المستهلكة حالياً للبترول .

فالكويت لاتزال بلا ماء حلو طبيعي للشرب وتكرر ماءها من ماء البحر بأضخم آلة تكرير في العالم . ولا تزال بلا زراعة ، تستورد كل شيء حتى مأكولاتها بالعملة الصعبة من الخارج . ولذلك فان أول مشروع يجب أن تسعى اليه هو جر الماء الحلو من شط العرب الى الكويت لتروي غلة ابنائها وتعمر الاراضي البور وتنعش الزراعة فتكتفي ذاتياً مما تحتاج اليه من مأكولات، وتوقف هذا السيل الدافق من المأكولات المعلبة وسواها ، وينتهي خوفها من أيام الأزمات العالمية وتوقف التصدير اليها .

وبامكان الكويت كذلك ان تكون من أكبر البلدان الصناعية في العالم ، فالصناعة تحتاج الى أربعة أمور : المال ، ومصدر القوة، والخبرة الفنية ، والمستهلكين .

فالمال في الكويت موجود ولله الحمد بنسبة أكبر من نسبة وجود المال في أي بلد آخر في الشرق الاوسط • فالمبلغ الذي يوظفه شيخ الكويت في لندن سنوياً يساوي تماماً القرض الذي نالته مصر من الاتحاد السوفييتي لاتمامها بناء السد العالي في أسوان !! ذلك السد الذي سيوقف نصف مياه النيل من الانصباب بدون فائدة في البحر والذي سيؤمن أكل الاجيال المصرية القادمة• وقد ذكرت مجلة « المصور » الصادرة في ١٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٨ ان الكويت « تسعى وتتفاوض » لنقل اموالها المودعة في بعض البنوك الانكليزية الى بنوك سويسرية وحجتها في ذلك ان نسبة الفائدة بسويسرا أعلى ، فضلاً عن أنها بلاد محايدة لا تتأثر بالطوارىء السياسية • أليس الافضل من هذا وذاك ان يستغل هذا المال في الصناعة في الكويت حيث يأتي لأهل الكويت بخير عميم ثابت أبدي ؟

وأما مصدر القوة فموجود في الكويت بكثرة ، وبعضه ــ وهو الغاز الطبيعي الذي تتلفه شركة نفط الكويت ــ يضيع حالياً على الكويت ضياعاً أبدياً بلا فائدة •

والبعض الآخر ــ وهو البترول ــ تكاليف انتاجه قليلة ، وتبيعه الشركة ، ولا تربح منه البلاد الا من ضريبة على ربح بيعه خاماً • وبعضه يصفى في عدن وبريطانيا وسواها لتحرم الكويت من أرباح تصفيته • فلماذا لاتكون الكويت من أكبر مصدري العالم لبنزين طائرات المحركات وزيوت التشحيم مثلاً ؟ ولماذا لاتكون الكويت من أكبر البلاد المنتجة في العالم للكبريت ، والسماد الكيماوي ، واسود الكربون لصنع اتارات السيارات ، والبلاستيك والمواد البترولية الكيماوية وخلاف ذلك من منتجات البترول والغاز الطبيعي ؟

وأما المستهلكون فان في البلاد العربية عشرات ملايين الأنفس تستورد احتياجاتها من أوربا وامريكا وسواهما ، والبلاد العربية ستكون خير سوق لانتاج الكويت اذا صنعت الكويت نفسها . وافريقيا والجزء الاوسط والغربي من آسيا ، ستكون كلها أسواقاً طبيعية لمنتجات الكويت . وبامكان الكويت ان تنتج في البداية ماتحتاجه شعوب الشرق الاوسط وافريقيا وآسيا من مواد أصلية مما يرفع من مستواهم ويؤهلهم لاستهلاك مواد أكثر .

وأما الخبرة الفنية ، ففي العالم العربي بعض منها ، وفيه يد عاملة كثيرة تحتاج الى تخصص ، والبعض الآخر يمكن استئجاره الى أن يتم اعداد الكويتيين لذلك بسرعة . وهنا واجب على حكومة الكويت ورجالاتها المسؤولين هو أن يوجهوا ابناء الكويت الى التعليم الفني ويحثوهم عليه .

والأمل كبير في الكويتيين ان يتيقظوا الى هذه الامكانيات الضخمة لديهم وأن يستغلوها فلا تعود الهزات العالمية وهزات شركات البترول تؤثر في اقتصادهم واعصابهم اذا شاءت الضغط عليهم . وبامكان الكويت استغلال كل دخل فيما بعد من هذه الصناعات لمصلحة ابنائها وعلى مشاريع في العالم العربي وعلى أعمال عربية انسانية كتعليم ابناء اللاجئين الفلسطينيين لمصلحتهم ومصلحتها ليقوموا لديها باعمال فنية ولمصلحة الامة العربية ، وعلى كل مايعود على الكويت والامة العربية بالخير العميم .

تخطيط سياسة خارجية .

الكويت دولة ذات استقلال ذاتي وسيادة داخلية ، الا أنها مرتبطة مع بريطانيا بتعهد ٢٣ كانون الثاني (يناير) ١٨٩٩ فيما يختص

بعلاقتها بحكومة المملكة المتحدة . وقد كان هــذا التعهد عندما اعطي ــ يعتبر سرياً، الا أنه بعد أن عرف لا يمكن تفسيره بسوى تعهد شيخ الكويت اذ ذاك بعدم قبول وكيل أو ممثل لدولة اجنبية في الكويت والاراضي التي تثبت لشيخ الكويت بعد ذلك التاريخ الا بموافقة الحكومة البريطانية ، وان لا يتنازل أو يبيع أو يؤجر أو يرهن أو يعطي للسكنى أو لأي سبب آخر أي جزء من مقاطعته لأية حكومة أخرى أو أحد من رعاياها بدون موافقــة الحكومة البريطانية . وهذا التعهد من جانب شيخ الكويت لم يحدد سلطة شيخ الكويت وورثته الداخلية والخارجيــة الا بما نصّ عليــه صراحة .

وهذا التعهد أعطي بظروف لم يكن الشيخ فيها فريقاً متكافئاً مع الحكومة البريطانية ، وقــد تغير التفكير كما تغيرت الظروف الحالية عمّا كانت عليه عند اعطاء هذا التعهد . وبريطانيا أقرّت ذلك ضمناً بتنازلها حديثاً للكويت عن ادارة البريد فيها التي كانت تديرها هي بموجب تعهد الشيخ المؤرخ ٢٨ شباط (فبراير) ١٩٠٤. وبناء على كل ذلك فان الرأي هو أن التعهد الاصلي عام ١٨٩٩ لم يعد ذا موضوع حالياً .

وعلى كل حال فليس للمعتمد البريطاني في الكويت ــ بموجب التعهد ــ ان يتداخل في شؤون الامارة الداخلية ، ولا الخارجية كذلك الا بكونه مستشاراً لشيخ الكويت في الامور التي ترك الشيخ للحكومة البريطانية حق اعطاء موافقتها المسبقة عليهــا ، وتنحصر (١) بقبول الممثلين الاجانب في الكويت و (٢) بالتنازل بأي شكل عن اجزاء من الامارة .

ولهذا فان لشيخ الكويت أن يتعاقد مع أية دولة عربية فيما

لايدخل في هذين الأمرين وما لا يدخل في أمر اعطاء الامتيازات داخل الامارة لشخص لم تعينه الحكومة البريطانية لان بذلك تعهداً آخر عام ١٩١٣ • هذا اذا اريد المحافظة على تعهدات شيخ الكويت في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين مع الحكـومة البريطانية • ومع ذلك فهنالك سابقة حصلت بتاريخ ٧ شعبان ١٣٧٧ (٢٥ شباط (فبراير) ١٩٥٨) بالمفاوضة رأساً بين شيخ البحرين (وهو مقيد بتعهدات أقوى من تعهدات شيخ الكويت) والحكومة العربية السعودية فيما يتعلق بالحدود البحرية بين بلديهما والمنطقة البحرية المشتركة، التي يعتبر أن شيخ البحرين تنازل عن حقـه المدّعي بها بموجب الاتفاقية التي عقدت بين الشيخ والحكومة العربية السعودية •

وهنالك سابقة شبيهة بذلك نوعاً ما من شيخ الكويت بالذات، فقد فاوض وحده شركة (چالف) ، وهي ذات رعية امريكية ، بشأن اعطائها امتيازاً بترولياً في الكويت وذلك في العقدين الثـاني والثالث من القرن العشرين • ولم تستطع الحكومة البريطانية منعه من المفاوضة ، وكلما احتجت به الحكومة البريطانية هو ادعاؤها لوزارة الخارجية الامريكية ان الشيخ نفسه لم يكن راغباً باعطاء الامتياز لتلك الشركة •• ثم احتجاج الحكومة البريطانية بعـد ظهور عدم صحة ادعائها السابق ـ بتعهد الشيخ عام ١٩١٣(١) بأن لايمنح أي امتياز لأي آخر عدا ذلك الذي تعينه الحكومة البريطانية•

انه من الطبيعي أن الكويت الصغيرة مع قلة سكانها قد تكون عرضة لضغط الحكومة البريطانية اذا شعرت الحكومة البريطانية ان مصالحها النفطيـة مهددة(٢) ، الا ان حـق الكويت الطبيعي

---

(١) U. S. Senate, International Petroleum Cartel, p. 130 and Shwadran, The Middle East, Oil and the Great Powers, pp. 385 — 7.

(٢) انظر ص ٩٤ ـ ٩٦ اعلاه •

والقانوني بسيادتها ومؤازرة شقيقاتها العربيات من شأنه أن يخفف هذا الضغط .

ولا شك أن الرغبة الملحة من حكومة الكويت ، بمؤازرة شعب الكويت ، للانضمام الى كثير من أوجه نشاط جامعة الدول العربية ، تستلزم قبول ذلك واقراره لمصلحة الكويت كجزء لا يتجزأ من العالم العربي وشعب الكويت كجزء لا يتجزأ من الأمة العربية. ولذلك دعت الجامعة العربية امارة الكويت (وامارتي البحرين وقطر) للاشتراك في اجتماعات المجلس الاقتصادي العربي الذي انعقد في كانون الثاني (يناير) ١٩٥٩ ، ولذلك تمت الموافقة بالاجماع في ٢٦ آذار (مارس) ١٩٥٩ في الجلسة الختامية لمجلس الجامعة العربية، على مشروع البروتوكول المقترح الحاقه بمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي، لاصباغ كيان ذاتي على المجلس الاقتصادي، وذلك لتمكين البلاد العربية جميعها (ومنها الكويت) لتصبح أعضاء فيه وتساهم في أعماله(١) لتنسيق نشاطها الاقتصادي .

والكويت ، على ما يبدو ، مخلصة باتجاهها نحو استقلالها بسياستها الخارجية ، فقد صرح في القاهرة الشيخ عبد الله المبارك الصباح نائب حاكم الكويت وقائد القوات المسلحة فيها ، في ايلول (سبتمبر) ١٩٥٨ بأن الكويت قررت أن تنضم الى عضوية الجامعة العربية ! وان تساهم في مشروع مؤسسة التنمية الاقتصادية العربية لتمويل المشروعات الانتاجية في الدول العربية ، كما كان صرح قبل ذلك ، أي في آب (اغسطس) ١٩٥٨ بأن الكويت قررت أن بترولها لن يصل الى اسرائيل ، وان اجراءات شديدة اتخذت للتأكد من ذلك ، وان كل الشركات تتقيد به ، فاذا وجد ان شركة

---

(١) جريدة الاهرام الصادرة بتاريخ ٢٧ آذار (مارس) ١٩٥٩ .

خالفت فسيمنع عنها بترول الكويت • وقد هنأت حكومة الكويت حكومة الثورة في العراق ، وهنأت جريدتها الرسمية (الكويت اليوم) العراقيين على قيام جمهوريتهم ، على صفحتها الاولى بأحرف كبيرة • وزار شيخ الكويت حكومة العراق زيارة رسمية في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٨ ، والمفهوم أنه بحث مع الحكومة العراقية مشروع سحب مياه شط العرب الى الكويت • وكذلك انعقد المؤتمر الثالث لمقاطعة اسرائيل في الكويت في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٨ •

كل هذا التقارب بين شيخ الكويت والدول العربية وجامعة الدول العربية هو برغم سعي الغرب لايجاد التقارب بين شيخ الكويت وشاه ايران بأمل أن تتحد سياستهما الخارجية وخاصة بشؤون البترول • وقد قام أمير الكويت في ٣ آب (اغسطس) ١٩٥٨ بزيارة مجاملة للشاه في ايران ، ولكن سياسة الكويت بالتقرب من شقيقاتها العربيات لم يتضاءل بل استمر على حاله وتضاعف • ولا شك أنه كان لصحافة الكويت الأثر الفعّال في هذا الاتجاه •

ويبدو من كل هذا ان حكومة الكويت تنوي الاستقلال بسياستها الخارجية • وصحافة الكويت كتبت أكثر من مرة أنه يجب الغاء تعهد شيخ الكويت للحكومة البريطانية الغاءً كلياً لا تعديله فقط كما كان مقترحاً •

ويبدو كذلك ان الحكومة البريطانية تشعر أنها لاتتمكن من الوقوف أمام تيار التيقظ العربي في الكويت • وطبيعي أن كل مايهمها هو تأمين وصول البترول الكويتي الى بلادها واستمرار شركة النفط باستغلاله • وبما أن الشباب الكويتي خرج للعالم الخارجي وشعر بأنه جزء لايتجزأ من الامة العربية، وبما أن أبواب

الكويت مفتوحة لكل عربي بدون لزوم لحصوله على تأشيرة دخول ، واموال الكويت تغري الشباب العرب لارتياد الرزق فيها، وبامكان من شاء من شباب العرب السفر الى الكويت ، وبما أن الحكومة البريطانية تعرف أن دخل الكويت يجب أن ينفق وربما لاترغب بانفاقه على التصنيع فيها ، فانه يبدو أن الحكومة البريطانية تفضل أن تبقى الكويت مستقلة غير موحدة مع سواها لتبقى مقيدة وحدها باتفاقية البترول • ولهذا فان الحكومة البريطانية ــ على مايبدو ــ اذا وجدت ان التيار الجارف لايمكن الوقوف امامه فانها توافق مرغمة على تحرر الكويت مع ارتباطها معها ، بشرط أن تكون مستقلة واستقلالها مضموناً وان تصبح عضوة في جامعة الدول العربية •• وبذلك ينفس شبابها عما بانفسهم وتحتفظ الكويت بارتباطها الاقتصادي مع شركة النفط • وبريطانيا ولاشك حريصة على عدم زج الكويت بنزاعات سياسية عربية أو عالمية تحاشياً من ضياع الكويت وبترولها منها وهي لاتقوى على خسارته •

وعلى كل حال فسواء أرضى اتجاه الكويت الحكومي والشعبي الحكومة البريطانية أم لم يرضها فقبلت به مجبرة ، فانه اتجاه صحيح فيه فائدة للكويت التي لايمكنها أن ترد الاخطار الخارجية عنها الا بتقوية اقتصادها في الداخل وتحررها اقتصادياً وسياسياً• وشد عضدها باخواتها البلدان العربية الشقيقة • وبذلك تضمن رخاءها ورخاء الاجيال القادمة وحفظ كيانها دولة عربية محترمة• والناس على يقين وكلهم ثقة ان الكويت ــ حكومة وشعباً ــ يقظة ومدركة لواجبها تجاه نفسها والامة العربية ومتنبهة للاخطار التي تهدد ثروتها الطبيعية الاولى وكيانها الحالي والمستقبل ، تلك الاخطار التي لايمكن تجاهلها •

وما دام دخل الكويت كبيراً وشعبها قليل العدد فان شركة النفط العاملة فيها لاتستطيع الضغط المؤذي حالياً اذا ما اتجهت الكويت الاتجاه النافع الصحيح نحو نفسها والامة العربية ، كما كانت عملت شركات أخرى مع حكومات أخرى عندما كانت تلك الحكومات بأزمات ، اذ قللت انتاجها لتضغط عليها اقتصادياً بأمل أن تجثو الحكومات على ركبتيها وتقبل بما تفرضه الشركات وحكوماتها .. فالكويت ليست بحاجة الى زيادة الانتاج بل الشركة هي الراغبة بذلك وبريطانيا هي الظمأى اليه . وعلى العكس فربما كانت مصلحة الكويت تقضي اذا جد الجد بالاقلال من الانتاج وعدم حجز قسم من مالها في لندن ، بل ابقاء بترولها بمخازنه التي أوجدها الله عز وجل في باطن ارضها والحصول على الدخل بالتدريج على مدى سنوات أطول ، واصدارها تشريعاً بذلك .

وان شركة استغلال تعمل في بلدٍ ما وتصرُّ على مصلحتها دون اعتبار لمصلحة البلد الذي تعمل فيه ، وتصر على الحصول من عمليات لها في ذلك البلد على دخل يفوق الدخل القومي لذلك البلد ـ لهي شركة فاتها الزمن كثيراً .

والمصلحة الحقيقية لشركة كهذه ومصلحة حكومتها ـ اذا ارادت تلك الشركة أن يطول بها الوقت في أعمالها في ذلك البلد ـ هي أن يكون ابناء ذلك البلد راضين عنها ومكتفين .

والبترول سلاح قوي بيد الكويت أسعد انكلترا والغرب أكثر بكثير من اسعاده أهل الكويت أصحابه ، والكويت عالمة بقوة هذا السلاح ولن تتخلى عن حقوقها وعما فيه مصلحتها وفائدتها منه على الوجه الأكمل .

أهم المراجع العربية

الكويت زهرة الخليج العربي ــ الزعيم محمود بهجت سنان . بيروت ١٩٥٦

ايام الكويت ــ احمد الشرباصي . القاهرة ١٩٥٣ .

سجل الكويت اليوم ــ حكومة الكويت ١٩٥٦ .

عمال الكويت من اللؤلؤ الى البترول . ــ امين عز الدين ــ مطبعة حكومة الكويت ١٩٥٨ .

التشريعات الاجتماعية والعمالية في الكويت ــ عبد العزيز الصرعاوي . الكويت ١٩٥٨ .

« الكويت اليوم » الجريدة الرسمية للكويت .

التقرير السنوي لادارة معارف الكويت ١٩٥٧ ــ ١٩٥٨ . حكومة الكويت.

التقرير السنوي لادارة الشؤون الاجتماعية . حكومة الكويت ١٩٥٨ .

النفط في الكويت : وصف موجز لاعمال شركة نفط الكويت : شركة نفط الكويت المحدودة . ١٩٥٥ .

التقارير السنوية المرفوعة من شركة نفط الكويت المحدودة الى سمو امير الكويت.

البترول في البلاد العربية . ــ الدكتور محمد جواد العبوسي . القاهرة ١٩٥٦ .

حرب البترول في الشرق الاوسط . ــ دكتور راشد البراوي . القاهرة ١٩٥٣ .

البترول والسياسة العربية . امين شاكر وآخران . سلسلة « اخترنا لك » رقم ٧ . القاهرة اكتوبر ١٩٥٤

قضية البترول . ــ يوسف مصطفى الحاروني . مجموعة «اقرا» . القاهرة.

البترول والاستعمار في الشرق . م . بروكس . تعريب محمود الشنيطي . القاهرة . ١٩٥٧ .

الاقتصاد العربي (السكان والانتاج) ـ برهان الدجـاني . الفصل الرابع : البترول اعداد سهيل ناصر . بيروت . بدون تاريخ .

حقائق وارقام عن سياسة النفط ـ الدكتور نديم الباجه جي . بغداد ١٩٥٨ .

قلب جزيرة العرب ـ فؤاد حمزة .

جزيرة العرب في القرن العشرين . فصل الكويت . حافظ وهبة . القاهرة ١٩٤٦ .

مجلة « رسالة النفط » . ـ شركة نفط الكويت المحدودة .

مجلة النفط . لندن .

مجلة « العربي » تصدر بالكويت .

مجلات وجرائد عربية .

الكويت عام ١٨٦٨ ـ للرحالة الامريكي ا . لوشر ، ترجمة عبد الله ناصر الصانع . الكويت ١٩٥٩ .

أهم المراجع الانكليزية

Dickinson, H.R.P. - Kuwait and Her Neighbours. London, 1956.

Dickinson, H.R.P. - The Arab of the Desert. London. 1949.

Freath, Zahra. - Kuwait was my Home. London. 1956.

Kuwait Oil Co. Ltd. - Oil in Kuwait. London. 1956.

Kuwait Oil Co. Ltd. - Annual Reports to H.H. The Ruler of Kuwait.

Kuwait Oil Co. Ltd. - The Story of Kuwait. London. 1957.

Kuwait Oil Co. Ltd. - Kuwait, Past and Present.

«A Dozen Years of Growth in Kuwait», Petroleum Press Service, February, 1959, p. 60.

«Focus on Kuwait», Arab World, Vol. 10, pp. 6-8, April, 1954.

Lomax, E.L. « Impact of Oil Revenues on Kuwait », World Petroleum, Vol. 27, No. 6, p. 70, June 1956.

Potter, Frank D., « Kingdom of Oil : Kuwait ». World Oil, Vol. 134, pp. 232-234 - January 1952.

« Big New Kuwait Field to Flow in 1959. » -Petroleum Week, Vol. 6, No. 12, p. 55, March 21, 1958.

O' Connor, Harvey. - «Near East Oil», Monthly Review, January and February, 1959.

Longrigg, S.H. - Oil in the Middle East. London. 1954.

Shwadran, B. - The Middle East, Oil and the Great Powers. New York. 1955.

U.S. Senate. - The International Petroleum Cartel. Washington. 1952.

O' Connor, Harvey. - The Empire of Oil. New York. 1955.

Mineau, W : - The Go Devils (The Story of Arabian Oil). London. 1958.

Owen, R. - The Golden Bubble. London. 1957.

Rihani, A.-Ibn Sa'oud of Arabia. Chap. IX. London. 1928.

British Petroleum Co. Ltd. Annual Reports.

Iraq Petroleum Co. Ltd. - Handbook of the Territories Which Form the Theatre of Operations of the I.P.C. Ltd. London. 1948.

Mikesell, R.F. and Chenery, H.B. - Arabian Oil. Chapel Hill.1949.

Hoskins, H.L.-The Middle East, Problem Area in World Politics. New York. 1956.

Cooke, H.V. - Challenge and Response in the Middle East. New York. 1952.

Kirk, G. - The Middle East in the War. London. 1952.

Aitchison, C.U. - Collection of Treaties, etc. (1933, 5th ed.), Vol. 11.

Hurewitz, J.C. - Diplomacy in the Near and Middle East. Princeton. 1956.

The Persian Gulf Gazette, H.M.'s Stationery Office, London.

World Petroleum Report, 1959. Mona Palmer Publishing Co. Inc. Petroleum Press Service. London.

The Oil and Gas Journal. Tulsa.

The Oil and Gas Journal. - Petroleum Panorama. 100 Years of Oil.

Petroleum Week, A McGrow-Hill Publication, New York.

Platt's Oilgram, New York.

The Oil Forum.

Petroleum Times.

Venezuela Up-to-date - Venezuela Embassy in Washington.

The Financial Times, London.

The Economist, London.

Fanning, L.M. - The Shift of World Petroleum Power Away from the U.S.A. - A Gulf Publication. - Pittsburgh. 1958.

Booth, S.J. - Petroleum Legislation. London. 1958.

Loudon, J.H. - The Importance of Oil to Western Europe. - A Shell Publication. London. 1958.

Glass, G.P. & Page, J.M.D. - The World Energy Outlook, 1955-1975. - A Shell Publication. London. 1956.

Skinner, W.E. - Oil and Petroleum Year Book, 1958. London.

Sell (Editor). - Competitive Aspects of Oil Operations. The Institute of Petroleum. London. 1958.

Nuttng, A. - I Saw For Myself. Chaps. 8 & 10. London. 1958.

فهرست